جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النيلين / كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات الاسلامية

ضبط الرواية وأثره في صحة الحديث

(عند الأئمة الستة)

بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف

إعداد الطالب
قاسم حامد حسين حمد

بأشراف الدكتور:
مبار عبد الله حمد النيل

العام الجامعي ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

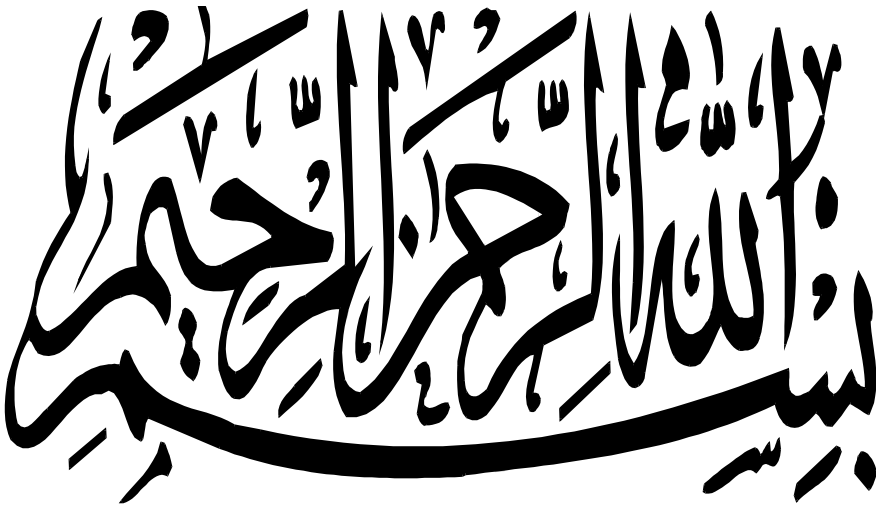
بسم الله الرحمن الرحيم

إستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾

الإسراء: ٣٦

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾

الحجر: ٩

إهداء

إلى منبع الصدق والصفاء ، درة صدفة الوجود ، المخصوص بالشفاعة العظمى والمقام المحمود أفضل الخلائق ، خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا وشفيع ذنوبنا حضرة محمد المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم .

والى هذه الأمة الاسلامية الغالية المرحومة.

وإلى من كلي شعور بأني غريق إحسانه رجل العلم والمعرفة والاحسان موطن الشجاعة ، والصدق ، والصفاء ، والوفاء حضرة الشيخ الشريف/ **عباس السيد فاضل الحسني** .

وإلى صاحب الغيرة والانتباه شيخي الغالي والحبيب الشيخ صلاح الدين خليل الكبيسي أدامه الله ذخرا للمنهج وطلابه .

وإلى والدي الحنونين لا املك لهما الا الدعاء بخالص النية رب ارحمهما كما رباني صغيرا .

والى كل من احبنا في الله واحببناه الأحبة الغالين راجيا الله أن يظلنا وإياهم تحت ظله يوم لا ظل الا ظله.

والى كل من يسعى الى بث الروح في جسد هذه الأمة وينشر حقائق العلم والروح في زمن معترك الافكار.

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والعرفان

عرفاً بالجميل في ‘إسداء الفضل لأهله ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1] فأتقدم بالشكر الجزيل لمن له فضل عليَّ اذ من لا يشكر الناس لا يشكر الله[2] أتوجه بالشكر الجزيل لمن رافقني في هذا البحث خطوة ،خطوة ، موجهاً ومرشداً ومسدّداً أستاذي ومشرفي صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور مبارك عبد الله حمد النيل جزاه الله عني خيراً، وأجزل له الأجر والثواب ،وكذلك لأعضاء اللجنة . ثم الشكر والدعاء لكل من كان له فضل علي في إتمام هذا العمل من أساتذة وأهل وأصدقاء، وأخص بالذكر منهم، شيخي وأستاذي الشيخ صلاح الدين خليل الكبيسي الذي فتح لي صدره وسهل لي الصعاب فأسأل الله أن يجزيه عنا وعن المسلمين خير الجزاء ، والشكر موصولا لجامعة النيلين ممثلاً في عمادة الدراسات العليا وكلية الدراسات الإسلامية. وإلى أساتذتي بقسم الدراسات الإسلامية.

وشكراً لكل من ساهم في مساعدتي لإنجاز هذا البحث .وفق الله الجميع لما يحب ويرضى إنه سميع مجيب .

الباحث

---

(١) سورة: البقرة الآية (٢٣٢).

(٢)أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب:ما جاء قي الشكر لمن أحسن إليك، رقم(١٩٥٤)، (٤/٣٣٩) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:هذا حديث حسن صحيح .

المستخلص

هدف البحث إلى بيان ضبط الرواية وأثره في صحة الحديث و معرفة منهج الضبط لدى الإمامين البخاري ومسلم، وكذلك معرفة الضبط لدى أصحاب السنن ثم معرفة أثر هذه الضوابط في حماية السنة من تحريفات أهل البدع والأهواء والوضاعين ومن أهل الوهم والاختلاط وسوء الحفظ، حيث تمثلت مشكلة البحث في عدد من التساؤلات حول ضوابط الرواية وأثرها في صحة الحديث من خلال معرفة المقصود بعلم الرواية والدراية وشروط قبول الرواية عند الشيخين وأئمة السنن وأثر ضوابط قبول الرواية في حفظ السنة. ثم شبهات المعترضين على بعض الضوابط التي أثيرت والرد عليها وتفنيدها، واتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.

قسمت البحث إلى ثلاثة فصول. تكون الفصل الأول من ثلاثة مباحث تم من خلالها تعريف الضبط والحديث وعلم الرواية والدراية لغة واصطلاحاً. ثم تناول الفصل الثاني ضوابط قبول الرواية عند المحدثين من خلال مبحثين. خصصت المبحث الأول لضوابط الإمامين البخاري ومسلم. أما ضوابط أئمة السنن جاءت في أربعة مطالب على الترتيب التالي: ضوابط الإمام أبو داود ضوابط الإمام الترمذي. ضوابط الإمام النسائي. ضوابط الإمام ابن ماجة. أما الفصل الثالث فقد تناول أثر الضوابط في حفظ السنة النبوية من خلال مبحثين. المبحث الأول تفرع إلى مطلبين. المطلب الأول تحدث عن أثرها في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين، المطلب الثاني تحدث عن أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الوهم والاختلاط . أما المبحث الثاني فتناولت فيه شبهات المعترضين على بعض ضوابط الحديث، ثم الرد على تلك الشبهات وتفنيدها، وجاءت خاتمة البحث مشتملة على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال التقصي والاستقراء والتحليل والتي كان أبرزها أن منهج ضوابط الحديث التي توصل إليها علماء الأمة الإسلامية من أدق المناهج التي وضعت في التاريخ البشري. ثم أوصى الباحث بعدد من التوصيات.

Abstract

This research aims at stating the regularity of narration and its influence on the authenticity of Hadith (Hadith is narrated speech of Prophet Mohamed PBUH) and to study the method of regularity for the two Islamic leaders; Al-Bukhari and Muslim. It also aims to study regularity at the side of people of Sunan (singular: Sunnah which is verbally transmitted record of the teachings of prophet Mohammad and various reports of his companions) and to know the influence of these regularities on guarding Sunnah against people of heresies, vagaries, bluffers, delusion, ambiguity and mismaintenance.

The problem of this research in some queries about the regularity of narration and its effect on the authenticity of Hadith the understanding what is meant by the science of narration and Knowing as well as to know what are the conditions of accepting the narration according to Al-Bukhari and Muslim and Islamic leaders of Sunan. In addition to, study the effect of regularities of accepting narration in maintaining Sunnah. Then to study the suspicions of objectors on some regularities that has been raised and it has been confronted and refuted.

To answer the questions of the research, the researcher followed in his investigation the inductive analytic comparative method.

This research is divided into three chapters; the first section is composed of three sections through which the researcher defines the regularities, Hadith and the science of narration and knowing. The second chapter in two sections deals with the regularities of narration among narrators. The first section for regularities of Al-Bukhari and Muslim and the second section for the regularities of people of Sunan which is divided into four divisions as follows; regularities of Abu-Dauod, regularities of Al-Tirmizi, regularities of Al-Nasaie and regularities of Ibn-Maja.

The third chapter talks about maintaining Sunnah in two divisions; the first talks about the effect of regularities in guarding Sunnah from bluffers and people of heresies, the second division talks about the effect of regularities in guarding Sunnah aginst people of delusion, ambiguity and mismaintenance. Where the second section talks about the suspicions of objectors on some regularities that has been raised and it has been confronted and refuted.

The research is concluded with the research results the researcher achieved through investigation, induction and analysis, the most important result is the method of regularities of Hadith found by the leaders of Ummah (Ummah is the Muslims nation) is one of the most accurate methods that stablished in human history. Then the rsearch is concluded with some recommendations the researcher suggested regarding the topic under study.

المقدمة

وتتضمن:

أهميَّة البحث.
أسباب اختيار الموضوع.
مشكلة البحث.
أسئلته البحث .
حدود البحث.
أهداف البحث .
منهج البحث.
الدِّراسات السابقة.
هيكل البحث.
الفصل الأول
التعريف بمصطلحات البحث

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ،اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ، ولعظيم سلطانك ومجدك ، لا نحصي ثناءاً عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد في الاولى والاخرى ولك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد بعد الرضى ، يا رب العالمين ، ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي انعمت علينا وعلى والدينا ، وأن نعمل صالحاً ترضاه ، وأدخلنا الجنة برحمتك في عبادك الصالحين ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى ، والحبيب المجتبى، سيدنا محمد ﷺ الذي اجتباه الله لمحبة ذاته، واختاره نبياً وحبيبا ، فصلوات ربي وسلامه عليه ، الذي أوقد لنا بقوله وفعله وحاله سُرُجًا لا تنطفئ، ومشاعل نور لا تخبُو ترشُدُ الناس إلى الفلاح ، وعلى آله الأطهار ، وصحابته الأخيار ، الذين تغذوا من نوره فاذا كانت شمس الدنيا الفسلجية تغذي المخلوقات بإشعاعتها ، فكيف بشمس الوجود الأحمدي، الذي كان يطل عليهم ليل نهار .

أما بعد:

فعلم الحديث مفخرة من مفاخر العلوم الإسلامية، وجوهرة من جواهرها النفيسة، فقد كان أول منهج علميٍّ يوضع في تاريخ العلوم الإنسانية لتمحيص الروايات وتدقيق الأخبار ومعرفة الصَّحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، بينما كان هذا الأمر غُفلاً عند الأمم الأخرى ينقلون ما هبَّ ودبَّ من الروايات والأخبار والقَصَص، دون أن يكون لديهم أي ميزان أو ضابط لها حتى لو كانت تتعلق بدينهم أو تدخل في عقائدهم، لذا راجت عندهم الأساطير ودخل معتقداتهم التحريف وشابت كتبهم الترهات والأباطيل، وهذا العلم هو تكريم الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة، ومن تشريفه لها كيف لا ؟ وقد جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بالمعروف وتنهون عن المنكر

وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون﴾[1] وهو توفيق من الله تعالى لحفظ كتابه، لأن السنَّة هي المبيِّنة للقرآن والمفسرة له، وحفظ الشيء يكون بحفظ بيانه قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] ولذلك هيَّأ الله تعالى لهذا العلم أئمة كباراً ورجالًا أفذاذًا سخَّروا حياتهم ونذروا نفوسهم لخدمة هذا الدين، ووضعوا لنا الكتب العظيمة والمؤلفات الكثيرة التي تحفظ العلم من التحريف والتشويه، ولمَّا كنت مخيَّرًا في اختيار موضوع البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير في الدِّراسات الإسلامية تخصص (حديث) مالت فكرتي للبحث فيما له علاقة بهذا العلم لأُبيِّن مدى عناية الأمة بالرواية، فكان موضوع بحثي (ضبط الرواية وأثره في صحة الحديث).

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهميَّة هذا البحث وأهدافه من الأمور الآتية :-

١- إنَّ هذا البحث يحتل حيّزاً كبيراً من نظر المحدِّثين، وله أثر ظاهر في العديد من المباحث في هذا العلم، فيدخل في التصحيح والتضعيف، ويأخذ دوراً أساسياً في قبول الرواية أو ردّها.

٢- يكشف البحث عن منهجية علماء الحديث، ويظهر عمق نظرهم، ودقّة أحكامهم، وصوابيَّه القواعد والأسس التي رسموها وساروا عليها.

٣- استخلاص الضوابط التي يستند إليها علماء الحديث في قبول الرواية وردَّها.

---

[1] سورة آل عمران: الآية (١١٠).

[2] سورة النَّحل: الآية (٤٤).

أسباب اختيار البحث:

١- ما سبق من أمور تجلت فيها أهميّة البحث كوَّنت الدافع لي في اختيار هذا البحث لعمقه وتأصله وأهميته.

٢- رغبتي في البحث في موضوع في علوم الحديث، كي أطلع على منهج الأئمة الحفاظ ومسالكهم في دراسة الروايات ونقدها.

٣- تسليط الضوء على عمق هذا العلم، وكشف الدقة التي يتعامل بها الحفاظ مع الروايات ونقدها فلا يطلقون الأحكام العامة ولا ينظرون إلى ظاهر الأسانيد وأحوال الرواة، إنما ينفذون إلى أصل الرواية، ويستشفون مما يحيط بها من قرائن وملابسات ضوابط للقبول أو الرد حسب ما يترجح لهم.

مشكلة البحث وأسئلته:

مما لا شك فيه هناك الكثير من المسائل في علم الحديث يُحتاج لمعرفتها، ولا سيما ما يتعلق بصحة الحديث النبوي الشريف، وتبرز لنا مشكلة هذا البحث في السؤال الآتي: ما ضبط الرواية وأثره في صحة الحديث؟ ويتفرع من هذا السؤال أسئلة أخرى منها:-

١/ ما المقصود بعلم الرواية وعلم الدراية؟

٢/ ما شروط قبول الرواية عند الشيخين؟

٣/ ما ضوابط قبول الرواية عند أئمة أصحاب السنن؟

٤/ ما أثر ضوابط قبول الرواية في حفظ السنة؟

٥/ ما الشبهات التي أثيرت على هذه الضوابط؟

حدود البحث:

ستنحصر دراسة الباحث في بحث ضوابط قبول الرواية وأثرها في صحة الحديث من خلال روايات الإمام البخاري ومسلم، وأئمة السنن الأربعة أبي داود، الإمام الترمذي، الإمام النَّسائي، والإمام ابن ماجه.

منهج البحث:

قد سلك الباحث فيه المنهج الإستقرائي التحليلي وذلك باستعراض نصوص العلماء وتقصي تعريفاتهم، ثم يأتي التحليل العلمي لرصد النتائج المستخلصة ومن ثم الترجيح، وقد راعى الباحث في أثناء البحث الأمور الآتية:

أ/ عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وكذلك تخريج الأحاديث النبويَّة الشريفة مع توثيق اسم الكتاب الذي يندرج تحته الحديث، ثم اسم الباب، ويليه الجزء ثم الصفحة، ثم رقم الحديث، مع بيان الحكم إن لم يكن الحديث في الصحيحين أو في أحدهما.

ب/ تتبع النصوص من مصادرها الأصلية، وعزو الأقوال إلى قائلها الأول حسب الوسع والطاقة، وربما أشير بعد ذلك إلى من نقل قوله.

ت/ قد ينقل الباحث فكرة بالمعنى دون اللفظ، لعدم مناسبة السياق بنصه فأشير بالهامش بقوله: ينظر.

ج/ الاعتماد على المعاجم اللغوية لتوضيح معاني المفردات والمفاهيم والمصطلحات.

ح/ ترجم الباحث للرواة محل البحث ممن يدور حولهم الكلام أو الأخذ والرد، وذلك في مكان ورودهم في الهامش، حيث عرفت بهم، ونقلت من كلام علماء الجرح والتعديل ما يناسب السياق.

الدِّراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

تمثل الدراسات السابقة الإرث المعرفي للدراسات الحالية، بعد البحث في فهارس الرسائل العلمية وسؤال أهل الخبرة وقف البحث على القليل من الدِّراسات العلميَّة التي تناولت جانباً من جوانب موضوع البحث (ضبط الرواية وأثرها في صحة الحديث) منها:

١/ دراسة: الطالب أحمد الطاهر

رسالة ماجستير في الحديث النبوي وعلومه/ كلية الشريعة/ جامعة دمشق بعنوان (سوء الحفظ وأثره في قبول الحديث) دراسة تأصيلية تطبيقية تناولت الرسالة موضوع سوء الحفظ وأثره في قبول الرواية أو ردها، مستخلصاً في خاتمة البحث عدداً من النتائج التي كانت أهمها، أن سوء الحفظ يعتبر إحدى العوامل التي أدت لوصف بعض الأحاديث بالضعف.

٢/ دراسة: الطالب حمدي عدنان

رسالة ماجستير في الحديث النبوي وعلومه/ كلية الشريعة/ الجامعة الأردنية بعنوان (مفهوم الضبط عند البخاري) تناول في هذا البحث الجانب التطبيقي لمفهوم الضبط عند الإمام البخاري، وحاول الباحث من خلاله أن يعرف، هل المقصود بالضبط بالمفهوم الأغلبي في الحكم على الرواة؟ أم الضبط بالمفهوم التطبيقي في الحكم على المرويات، وقد توصل لعدد من النتائج كان أهمها: أنه لابد من التفريق بين الضبط التطبيقي والذي يبحث عنه في كل حديث بذات، والضبط الأغلبي الذي يتوجه للتقييم العام للرواة، والذي على ضوئه ندرك سبب الانتقاد الذي وُجه إلى بعض رواة البخاري.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقوم هيكله على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على هذا النحو:

المقدمة:

وتتضمن:

أهميَّة البحث وأهدافه.

أسباب اختيار الموضوع.

مشكلة البحث وأسئلته.

حدود البحث.

منهج البحث.

الدِّراسات السابقة.

هيكل البحث.

الفصل الأول: التعريف بمصطلحات البحث، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الضبط وانواعه، وفيه مطلبان:

المطلب الاول: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: انواع الضبط .

المبحث الثاني: مفهوم الحديث وأنواعه، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: أنواع الحديث .

المبحث الثالث: مفهوم الرواية والدراية، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الرواية لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: تعريف الدراية لغة واصطلاحاً .

الفصل الثاني: ضوابط قبول الرواية عند المحدِّثين ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ضوابط القبول عند البخاري ومسلم ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ضوابط الإمام البخاري .

المطلب الثاني: ضوابط الإمام مسلم .

المبحث الثاني: ضوابط أئمة السنن ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: ضوابط الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: ضوابط الإمام الترمذي .

المطلب الثالث: ضوابط الإمام النَّسائي .

المطلب الرابع: ضوابط الإمام ابن ماجه .

الفصل الثالث: أثر هذه الضوابط في حفظ السنَّة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول: أثرها في حماية السنَّة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين، وفيه مطلبان

المطلب الأول: أثرها في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين .

المطلب الثاني: أثرها في حماية السنة من أهل الوهم والاختلاط .

المبحث الثاني: شبهات المعترضين على بعض الضوابط وتفنيدها ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: شبهات المعترضين على بعض الضوابط .

المطلب الثاني: ردَّ الشبهات وتفنيدها .

الخاتمة: النتائج والتوصيات .

الفهارس:

فهرست الآيات القرآنيَّة

فهرست الأحاديث النبويَّة

فهرست الأعلام المترجم لهم

فهرست المراجع والمصادر

فهرست الموضوعات

الفصل الأول

التعريف بمصطلحات البحث وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مفهوم الضبط وانواعه

المبحث الثاني: مفهوم الحديث وأنواعه

المبحث الثالث: مفهوم الرواية والدراية

المبحث الأول: مفهوم الضبط وانواعه

وفيه مطلبان:

المطلب الاول: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: انواع الضبط

المبحث الأول

مفهوم الضبط وأنواعه

المطلب الاول: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً

الضبط لغة:

للضبط عدة معان في اللغة منها:-

١- الحزم ولزوم الشيء مع عدم مفارقته في كل شيء[١].

٢- القوة والشدة : جمل ضابط ، قوي شديد، وقوي على العمل[٢] .

٣- العمل بكلتا يمينه، فقد كان عمر رضي الله عنه أضبط ،أي كان أعسر أيسر والاضبط الاسد، لأنه يعمل بيساره كما يعمل ينه[٣].

٤- الحبس والقهر، تضبطه أخذه على حبس وقهر[٤].

٥- الحفظ، رجل ضابط للأمور كثير الحفظ لها[٥].

٦- السجل، المضبطة ، سجل يدون فيه ما يقع في جلسة رسمية[٦].

٧- إصلاح الخلل، ضبط الكتاب ونحوه أصلح خلله أو صححه وشكله[٧].

---

[١] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت (٣٨٠/٧)

[٢] الزبيدي السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري دار الفكر، لبنان، ط١ ١٩٩٤م ، (٣٢١/١٩)

[٣] المصدر نفسه، ص (٢٢١/١٩).

[٤] المصدر نفسه، ص (٢٢١/١٩).

[٥] المصدر نفسه، ص (٢٢١/١٩).

[٦] الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) الناشر: دار الدعوة (٥٣٣/١).

[٧] تاج العروس، ص (٢٢١/١٩)

وقال الكميت:

هو الأضبط الهواس فينا شجاعة ... وفيمن يعاديه الهجف المثقل[١] وتأتي بمعنى آخر فيقال ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم أي حفظه حفظاً بليغاً، ومنه قيل: ضَبَطْتُ البلاد وغيرها إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص[٢].

الضبط في الاصطلاح

ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان[٣].

وأول من بيَّنَه خير بيان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فقال: "أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث منه عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدّث على المعنى، إذا شَرِك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم"[٤]

وقال ابن الصلاح: "الحافظ من كان متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل من معاني" [٥].

وقال الجرجاني: "والضبط أَن يكون متيقظا حافظا غير مغفل ولا ساه، وَلَا شك فِي حالتي التحمل والأداء، فإِن حدث من حفظه فينبغي أَن يكون حافظا وإِن حدث عن كتابه

---

[١] الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد/ أساس البلاغة (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م (٣٧٥/١).

[٢] الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر/ مختار الصحاح (ت ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – بيروت ، ط٥ ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م (ص: ١٨٢) الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣ (ص: ٧٨٢).

[٣] نور الدين محمد عتر الحلبي/ منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق- سورية ط٣١٤١٨هـ -١٩٩٧م ، (ص:٨٠)

[٤] محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، ط/١٩٣٩ (ص: ٣٧٠) وانظر: شرح علل الترمذي زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) مكتبة المنار الأردن ط١ ، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م

[٥] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن/علوم الحديث (ت ٦٤٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت، ط ١٩٧٨ (١/٥٠)

فينبغي أَن يكون ضابطا له وإن حدث بالمعنى فينبغي أَن يكون عارفا بما يختل به المعنى"[١].

وقال ابن حزم: "وجوب قبول نذارة العدل النافر للتفقه في الدين فإذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقه فيه أو ضابطاً له بكتابه وجب قبول نذارته فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته ومن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل، أغافل هو أم حافظ أو ضابط ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه فيلزمنا حينئذ قبول نذارته أو تثبت عندنا جرحته أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا اطراح خبره"[٢]

وقال السخاوي: الضابط أَي: حازم، الفؤاد، فلا يكون مغفلاً غير يقظ ولا متقن، لئلا يروي من كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر، أَو من حفظه المختل فيخطئ) [٣] .

مما سبق من أقوال العلماء في تعريف الضبط يمكن ان نستخلص المعاني المقصودة في الضبط وهي:

١- أن الضبط يكون حفظاً بالصدر، ويكون حفظاً بالكتاب .

٢- أن يكون الراوي متيقظاً عند تحمله للحديث غير مغفلٍ ولا ساهٍ.

٣- أن يتمتع الراوي بقوة الذاكرة التي تعينه على الحفظ، وان يبذل الجهد في ثباته في صدره وكتابه من التغيير والتبديل.

---

(١) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني/ رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح) تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٤٠٧هـ (ص:٩٧)

(٢) ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي/ الإحكام في أصول الأحكام (ت ٤٥٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة – بيروت (٨/١٣٨).

(٣) السَّخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد/ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة- مصر، ط٤، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م (١/٢٨)

٤- فهم معنى الحديث ومعرفة الاحكام الشرعية، وهذا التركيز عند بعض العلماء دون البعض وقد ركز ابن حزم على هذا.

٥- أن لا يكون شاكًا عند الاداء بل يكون متثبتاً من روايته، قال الخطيب البغدادي: (ويجب أن يتثبت في الرواية عند الاداء ويروي ما لا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه) [١] .

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي/ الكفاية في علم الرواية، دار التراث العربي، ط٢ (ص: ٢٥٦).

المطلب الثاني: أنواع الضبط

قسم المحدثون النقاد، وهم أهل هذا الفن ومهرته الضبط إلى قسمين هما:

الاول: ضبط الصدر

والثاني: ضبط الكتاب

الاول ضبط الصدر : يقول الحافظ ابن حجر[١] مبيناً ذلك: « والضبط ضبط صدر وهو أن يثبّت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أن يؤدي منه»[٢] .

فضبط الصدر: هو الحفظ؛ بأن يثبت الراوي ما سمعه في صدره، بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة مع القدرة على استحضار المحفوظ إن حدث حفظاً، ، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه[٣] وأن يكون حازم الفؤاد يقظاً غير مغفل لا يميز الصواب من الخطأ كالنائم **أو** الساهي إذ الموصوف بذلك لا يحصل الركون إليه، يقول الله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[٤] فلا تقل رأيت ولم تر وسمعت ولم تسمع وعلمت ولم تعلم فالتحقق والضبط أولاً ثم الأداء، وقول النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث المتواتر: (نضر الله امرءاً سمع

---

(١)أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري الشافعي، أبو الفضل، شهاب الدين أمير المؤمنين في الحديث، من أشهر كتبه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، توفي سنة (٨٥٢هـ): الضوء اللامع في تراجم أهل القرن التاسع شمس الدين السخاوي/ منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (٢/٣٦-٤٠) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي دار الآفاق الجديدة- بيروت (٣/٢٧٠-٢٧٣).

(٢)ابن حَجَر العَسْقلاني/ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، دار الخير- دمشق، ط٢-١٩٩٣م (ص: ٥٥).

(٣)شمس الدين أبو الخير محمد السخاوي/ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث/ مصدر سبق ذكره، ص (١/٢٨٩).

.سورة: الإسراء الآية (٣٦).

(٤)سورة: الإسراء الآية (٣٦)

منّا شيئاً فبلّغه كما سمعه) [١] ومردُّ شيوع ظاهرة الحفظ وذيوعها إلى قوة الحافظة، وسيلان الأذهان واتقاد الذواكر، وكثرة المذاكرة، ويضاف إلى ذلك تقارب الإسناد.

وخير مثال لقوة الحفظ الإمام البخاري فقد كان موهوباً ممن اختصهم اللهُ بالحفظ وقوة الذاكرة حتى بلغ في ذلك أقصي غاية وعرف بذلك واشتهر، وكثرت أخباره واستفاضت قال محمد بن حُّمَدوَيَه: سمعت البخاري يقول: «أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفَ حَدِيثٍ صَحِيحٍ وأحفَظ مائتي أَلْفَ حَدِيث غَيْرَ صَحِيحٍ»[٢] ومن أخبار حفظه الشهيرة مسألة امتحانه لما قدم بغداد، فقد قلبوا له مائة حديث فجعلوا متن هذا الاسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وألقوها عليه امتحانًا له فأعاد سَرْدَهَا كما سمعها وعلى ترتيب سماعها، ثم رواها عَلَى الوجه الصحيح، فأعاد كل سند لمتنه، وكل متن لإسناده فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[٣]

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذه الحكاية: « قلت: هنا يخضع للبخاري! فما العجب من ردّه الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرّة واحدة »[٤] جاء في صحيح مسلم: عن أنس بن مالك أنه قال: " إِنَّه لَيَمْنَعنِي أَن أُحَدِّثَكم حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٥].

---

(١)أخرجه: الترمذي في العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم (٢٦٥٩) وإسناده صحيح، ورواه أيضاً أحمد وابن ماجة وابن حبان.

(٢) العراقي، الحافظ أبو الفضل، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)ت،عبد اللطيف الهميم –ت ، ماهر ياسين فحل: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنانط، الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ مج: ٢(ج١/١٧٧)

(٣)نور الدين محمد عتر/ الإمام البخاري، فقه التراجم في جامعه الصحيح، رئيس قسم علوم القرآن والسنة في كلية الشريعة بجامعة الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – الكويت، عدد ٤ – سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م (٦٦/١).

(٤)ابن حجر العسقلاني/ هدي الساري مقدمة فتح الباري/ تحقيق: مصطفى الهواري– مكتبة القاهرة ١٩٧٨م (٤٨٧/١).

(٥)رواه البخاري ، في باب إثم من كذب على النبي ﷺ (ج١ص٣٣). ومسلم ،في باب التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ .

وضبط الصدر ثلاث درجات وهى: عليا، وسطى، ودنيا، ويَعرِف العلماء ضبط الصدر بأمور عديدة منها: تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه، وسَبْر روايات الرَّاوي ومقارنتها بروايات غيره من الثقات لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويُعد الإمام الشافعي من أوائل من نصّ على اعتبار معارضة مرويات الرّاوي بروايات الثقات طريقاً لمعرفة الضبط يقول رحمه الله: (إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم) [١]. والموافقة المشترطة هي الموافقة غالباً ولومن حيث المعنى لروايات المتقنين الضابطين ولا تضر المخالفة النادرة فإن كثرت فهي دليل على اختلال الضبط، وهذا المنهج الدقيق الذي رسمه الشافعي هو الأكثر ممارسة في صنيع النقاد من الأوَّلين والآخرين وهو الوسيلة المثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه ومقدار الموافقة والمخالفة وهي الطريقة الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً، أما الطريقة الثانية المتبعة في معرفة ضبط الرواة فهي امتحان حفظ المحدث واختباره ويُحْكَم على حديثه بعد ذلك بما يستحق[٢] .

قال ابن معين[٢]: "قال لي إسماعيل بن علية[٣]يومًا كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله) وإذا نصُّوا على أن الراوي ثقة وليس له كتاب فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره، ومن ذلك قول الراوي عن نفسه ما كتبت سوداء في بيضاء أو ما

---

(١)جلال الدين السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ت٩١١هـ) تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة (٢٠١/٢) تقريب التهذيب: أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١- ١٩٨٦م (ص:٤٦٧) طبقات الحفاظ/ جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ، بيروت- ١٤٠٣هـ (ص:١٥٧) وانظر شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (ص:٣٥١)

(٢)الخطيب البغدادي/ الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٦٠).

(٣) هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني، مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل، مات سنة(٢٣٣هـ) في المدينة المنورة، وله بضع وسبعون سنة.ع. التقريب (ص:٥٩٧).

(٣)ابن علية: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الإمام، الحافظ الثبت أبو بشر الأسدي، الكوفي ثم البصري نزيل بغداد المعروف بابن عُلية٢ (١١٠-١٩٣هـ) الطبقات الكبرى ،(٤٧/١)

يضُرُّني أن تُحْرَق كتبي[1] ونحو ذلك مما يدل على إتقانه لحديثه وباختبار الراوي، وله صور منها أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل فيسأله عن بعض الأحاديث فيحدثه بها على وجه ما ثم يأتي إليه بعد زمن فيسأله عن الأحاديث نفسها فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى علم أن الرجل ضابط لحديثه ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها وقَدَّم وأَخَّر، عَرَفَ أنه ليس كذلك وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عدداً ونوعاً إحتملوها له وإذا كان مكثراً طُعِن فيه، ومسألة كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان مُكثرًا من أحاديثه الصحيحة وأخطأ في أحاديث قليلة أُحْتُمِل له ذلك الخطأ، ومن صور اختبار الرواة أن يُلقن الإمام منهم الراوي بقصد اختباره شيئا في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويُميِّز فيرد ما لُقِّنَه أو لا يميِّز فيقبل ما أُدخل عليه فإن ميَّز فهو ضابط وإلا فغير ضابط، ومن قبول التلقين أن يسأل الإمام أحد الرواة عن مجموعة من الأحاديث "هل حدثك فلان بكذا وكذا وليس ذلك من حديثه فإن أجابه بنعم عرف ضعفه وغفلته، ويُعبر علماء الجرح والتعديل عن الراوي الضعيف في مثل ذلك بقولهم: فلان يجيب عن كل ما يُسْأل عنه[2] .

الثاني : ضبط الكتاب

هو أن يصون كتابه عن تطرق الخلل والتزوير والتغيير إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي منه[3] مع مقابلته بأصل موثوق به كنسخة شيخه، وأن لا يعِيره إلا لمن أمِن أنه لا

---

(١)ابن الصلاح/ معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٤).

(٢) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق/ الجرح والتعديل (ت ١٣٣٢هـ) مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م (١/٢٤٢)

(٣) محمد علي العمري/ دراسات في منهج النقد، دار النفائس، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م (ص:٣١٤).

يغير أو يبدل فيه شيئاً[١] فإن لم يقابل كتابه أو تهاون في المحافظة عليه وروى من نسخ مستعارة أو مُشتراة، فقد عرّض نفسه للطعن وعُدَّ في طبقات المجروحين[٢]

وكان المحدثون مع سعة حفظهم وشدة تحرّيهم وتثبتهم يكتبون، فالحفظ خوّان والإنسان عُرْضَةٌ للخطأ والوهم، لا سيما مع بُعد عهد النبوة وطول الأسانيد وتعددها، وكثرة متون الأحاديث وما يتبعها، كان لا بد أن يعمد المتأخرون إلى الكتابة؛ حفظاً للحديث وصيانة للسنة أن يُدَسّ فيها ما هو دخيل عليها.

قيل ليحيى بن معين: أيهما أحب إليك ثبت حفظ أوثبت كتاب؟ قال: « ثبت كتاب»[٣]

وقال علي بن المديني[٤] : « ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة»[٥].

وقال الأهدل: " وضابط كتابه هو الذي يحافظ عليه ويصونه من التحريف والتبديل من ان يتطرق إليه تغيير ما، من حين سماعه الى حين أدائه.[٦]

وقال ابن حجر[٧] : "هو أن يحفظ الراوي ويصون كتابه منذ أن أَدخل الحديث فيه وصححه، أو كتب المرويات التي سمعها أو قرأها أو قابلها على أصل شيخه أو نحو ذلك بنفسه أو عن طريق ثقة، وصونه عن تطرق التزوير والتغيير والتصحيف والتحريف إليه من وقت سماعه إلى أن يؤديه، وذلك لأن الراوي قد يُبتلى برجل سوء، سواء كان ابنًا، أو

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح/ (مرجع سبق ذكره) (ص:٢١٠).

(٢) الحاكم النيسابوري ، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري / المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق: معتز الخطيب، دار الفيحاء دمشق، ط١ ، ٢٠٠١م (ص:١٠٩-١١٠) .

(٣)الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت/ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ت ٤٦٣هـ) (٢/٣٨).

(٤)علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، بصري ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح. التقريب (ص:٤٠٣) .

(٥)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المصدر السابق (٢/١٢)

(٦) حسن محمد مقبولي الأهدل / مصلح الحديث ورجاله، مكتبة دار الجيل –صنعاء، ط١ ١٩٩٣م (ص: ١٠٥).

(٧)ابن حَجَر العَسْقلاني/ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(١/٢٠٥)

جارًا، أو صديقًا، أو ورَّاقًا، أو نحو ذلك، فَيدخِلون في كتابه ما ليس منه فعند ذلك يُطعن في ضبط الراوي ويسقط حديثه [١].

أما من كان عنده ضبط صدر فلا يضره عدم ضبط الكتاب إذا حدَّث من صدره وإن كان الأفضل أن يجمع بينهما، وكذلك الحال فيما إذا لم يكن عند الراوي ضبط صدر لكن عنده ضبط كتاب فلا يضره ضعف حفظه إذا حدث من كتابه ويتم معرفة ضبط الكتاب بعدة أمور منها التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب أو أن كتابه هو الحَكم بين المحدِّثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه، وأن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثِّقات، وألا يُعير كتابه ولا يُخْرِج أصله من عنده لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يعيره للمأمون وغير المأمون فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه وهو ليس من حديثه وقد لا يميز ذلك لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه فيسقط حديثه، فالظاهر أن ضبط الكتاب كله تام ولا يُتصور فيه النقصان، لأن صاحبه يحفظ كتابه من أن تمتد إليه يد عابس فيُغير، أو يُصحف أو يُحرف أو نحو ذلك[٢].

وقد استأذن الصحابة رضي الله عنهم رسول اللَه صَلَّى اللَّه عليه وسلم: أن يكتبوا عنه وأذن لهم ، بعد ان جُمع القران لانه كان يخشى أن يختلط القران بالحديث، فعن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قلت (يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً فأحب أن أحفظه فأنساه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: استعن بيمينك) [٣].

---

(١)ابن حَجَر العَسْقلاني/ تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، ط١ – ١٣٢٦هـ (١٢/٢٢٧).

(٢)تهذيب التهذيب/ (مرجع سبق ذكره) (ص: ٢٢٩).

(٣)أخرجه الترمذي/ باب ما جاء في الرخصة فيه حديث رقم (٢٦٦٦). وفي الباب عن عبد الله بن عمرو.

(هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: الخليل بن مرة منكر الحديث) قال الهيثمى: فيه إسماعيل بن سيف وهو ضعيف. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥٢/١).

المبحث الثاني: مفهوم الحديث وأنواعه،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: أنواع الحديث .المبحث الثاني

مفهوم الحديث وأنواعه

المبحث الثاني

مفهوم الحديث وأنواعه

المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

لما جعل الله هذا الدين خاتمة الرسالات والأديان وتعهد بحفظه وصونه، اختص هذه الأمة بأن وفقها لحفظ كتاب ربها وصيانة حديث نبيها، فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد المصطلح على أدق منهج علميٍّ يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها.

الحديث لغةً:

هو الشأن الحادث أي الذي وقع مؤخراً، أو هو ما كان بعد أن لم يكن، وعلى هذا أطلق لفظ الحديث ليكون مقابلاً لكلمة (القديم) فالحديث ضد القديم، كما أُطلق الحديث ليدل على ما أحدثه الإنسان من كلام فكلام المرء حادث[١].

اصطلاحاً:

الحديث أصله: ضد القديم، وقد استعمل في قديم الخبر وكثيره لأَنه يحدث شيئاً فشيئاً، قال ابن حجر: المراد بالحديث في عُرف الشرع ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أُريد به مقابلة القرآن الكريم لأنه قديم[٢]أطلق لفظ الحديث ليدل على ما أُثرَ وأُسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام فكل كلام نبوي جاء بعد قولنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن رسول الله، أو قول صحابي سمعت رسول الله يقول... إلخ فهو حديث نبوي، وتوسع معنى الحديث– في المصطلح– ليدل على كل قول أو فعل أو تقرير أو وصف خُلُقي أو خِلقي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليه يمكن تعريف علم الحديث إجمالاً على أنه: هو أقوال وأفعال وتقريرات وصفات النبي محمد صلى الله عليه وسلم الخُلُقية والخِلقية[٣].

---

(١)المعجم الوسيط/ (مرجع سبق ذكره)(مادة ح د ث) ص (١٦٠).

(٢)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، مرجع سبق ذكره، ص (١/٢٩)

(٣)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ مرجع سبق ذكره، ص (١/٦٧)

المطلب الثاني: أنواع الحديث

من أنواع الحديث:

الحديث المتواتر:

المتواتر لغة : اسم فاعل من التواتر وهو التتابع[١].

واصطلاحا : ما أن يكون له طرق، أي أسانيد كثيرة–لأن طرقا جمع طريق، و"فعيل" في الكثرة يجمع على "فعل" بضمتين، وفي القلة على "أفعل"– والمراد بالطرق الأسانيد. والإسناد: حكاية طريق المتن[٢].

يتفرع التواتر إلى فرعين:

التواتر اللفظي: هو ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه.

التواتر المعنوي: هو ما اختلف الرواة في لفظه[٣].

أما حكم الحديث المتواتر أنه يُقبل ويجب العمل به دون البحث عن درجته، وللإمام السيوطي كتاب في هذا الباب سماه (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) [٤].

خبر الآحاد: لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد،وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد[٥].

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المتواتر[٦]

وينقسم خبرُ الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام.

---

(١)معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل ،عالم الكتبط، الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

(٢)نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(٣٧/١)

(٣)أصُولُ الفِقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ ،عياض بن نامي بن عوض السلمي ، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥

(٤)أبو يعلى الخليلي/ الارشاد في معرفة علماء الحديث/ المرجع السابق (ص:٥١)

(٥)الأحكام للآمدي – (ج ٢ / ص ٣١) ، والبحر المحيط – (ج ٦ / ص ٧٣)

(٦)نزهة النظر ص (٦٤).

مشهور، وعزيز ، وغريب.

فالمشهور : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو المشهور عند المحدثين[١]ويسمى عند البعض بالمستفيض .

والعزيز : هو الحديث الذى لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند.

والغريب : وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[٢].

وينقسم الى قسمين : الغريب المطلق : هو ما وقع التفرد به في أصل السند

والغريب النسبي: هو الذي حصل التفرد فيه أثناء السند[٣]

الحديث الصحيح:

الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً[٤]وهو الصحيح لذاته: (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ) [٥]: هو الصحيح لذاته وهو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول بأن كان متصل السند بنقل العدول الضابطين ضبطاً تاماً عن مثلهم من مبدأ الحديث إلى آخره وخلا من الشذوذ والعلة) وسُمى الصحيح لذاته، لأنه استوفى شروط الصحة ولم يكن في حاجة لمن يجبره فصحته نشأت من ذاته، ومثال له: قال الإمام البخاري رحمه الله في بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا يونس، عن الزهري، ح وحدثنا بشر بن محمد، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس، ومعمر، عن الزهري، نحوه قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس،

---

(١)نزهة النظر ص (١٩٦)

(٢)نزهة النظر (٥٤)

(٣)تقريب علم الحديث ص (٧٧)

(٤)ابن كثير القرشي ،اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ت، أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط ، الثانية ،(٢١/١)

(٥)نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(٢٩/١)

وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الريح المرسلة»[١].

الحديث الحسن: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطاً غير تام عن مثله من أوله إلى آخره وسلم من الشذوذ ،والعلة والعدل في الحديث الحسن خفيف الضبط وفي الحديث الصحيح تام[٢]

الحديث الضعيف:

هُوَ مَا لَا يجْتَمع فِيهِ شُرُوط الصَّحِيح وَالْحسن وتتفاوت درجاته فِي الضعْف بِحَسب بعده من شُرُوط الصِّحَّة[٣].

ويدخل تحت الحديث الضعيف ، اقسام كثيرة منها :

الحديث المُرسَل:

يطلق المرسل عند علماء المصطلح على قول التابعي: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" وهو ما اختاره الحاكم في معرفة علوم الحديث، وسار عليه أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته وتابعه على ذلك شراح المقدمة ومختصروها، أما الخطيب البغدادي فقد أطلق المرسل على ما انقطع إسناده مطلقًا[٤]وعليه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والدار قطني وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين.

---

(١)رواه البخاري باب بدء الوحي حديث رقم (٤٧١١) ومسلم حديث رقم (٢٣٠٨) ورواه أحمد، حديث رقم (٣٤٢٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٧٤٥٦) صحيح بن حبان (٣٤٤) (٢٩٢) البيهقي في الكبرى (٨٢٩٨) صحيح بن خزيمة(١٨٨٩).

(٢)الجرجاني، رسالة في أصول ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: ٨١٦هـ) ، ت، علي زوين مكتبة الرشد – الرياض ، ط ، ١٤٠٧عدد الأجزاء: ١(١/٧٧) .

(٣)ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد/ النكت على كتاب ابن الصلاح (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م (١/٤٩١).

(٤)الخطيب البغدادي ، (المرجع السابق) ، (ص: ١٨٣).

الحديث المُضطرِب:

هو الذي روي بأوجه مختلفة مع التساوي في شرط قبول روايتها، وقد يقع الإضطراب إما في المتن وإما في السند، وحكمه أنه يعد نوعاً من أنواع الحديث الضعيف لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط الراوي، والضبط في حد ذاته شرط في الصحة[١].

الحديث الشاذ:

قال الشافعي وجماعة من أَهل الحجاز: " الشَّاذ عندنا ما يرويه الثقَات على لفظ واحد ويروِيه ثقة خلافه زائدا أو ناقصا"[٢]

والذي عليه حفاظ الحديث: الشَّاذ: ما لسش له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لايقبل، وما كان عن ثقَة يُتوقف فيه ولا يُحتج به ولا يعرفه إلا خواص الناس، والعوام يظنون أنه بقرب الإسناد وببعده وبقلة العدد وكثرتهم وأن الإسنادين يتساويان في العدد أو أحدهما أعلى بأن يكون رواته علماء وحفاظ، رُوي أن وكيع بن الجراح قال لتلامذته: أيهما أحب إليكم أن أحدثكم عن سليمان الأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو أُحدثكم عن سفيان الثوري عن منصور، عن إبراهيم عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود؟ قالوا: نحب الأعمش فإنه أقرب إسناداً، قال: ويحكم الأعمش شيخ عالم، وأبو وائل شيخ، ولكن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، فقيه عن فقيه، ومن لا معرفة له إذا نظر إلى نسخ الضعاف الكذابين الذين وضعوا الأحاديث ووجدوها قريبة الإسناد ظنَّها مما يعبأ به، وإن جماعة كذابين رووا عن أنس ولم يروه[٣].

---

(١)السيوطي/ تدريب الراوي، ص (٦٠٣/٢).

(٢)النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ١٨١)

(٣)الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني/ الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ت ٤٤٦هـ) تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ (١٧٦/٣-١٧٩).

المعنعن: من عنعن الحديث إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع ويلحق بالمعنعن المؤنن وتحتمل الاتصال كما تحتمل الانقطاع، وقد اتخذ منها المدلسون وسيلة يتوصلون بها إلى مرادهم، يضاف إلى هذا كثرة الإرسال في الأسانيد المعنعنة[١].

والمُؤنَّن: هو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلاناً قال[٢] .

الناسخ والمنسوخ: اصطلاحاً

والنسخ: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور.وتسميته ناسخا مجاز؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى. ويعرف النسخ بأمور:أصرحها: ما ورد في النص كحديث بريدة في «صحيح مسلم» : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور «ألا» فزوروها؛ فإنها تذكر الآخرة»[٣]

ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر: «كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار» أخرجه أصحاب السنن.

ومنها ما يعرف بالتاريخ، وهو كثير .

وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا للمتقدم عليه ؛ لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله.

لكن ؛ إن وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيتجه أن يكون ناسخا؛ بشرط أن يكون المتأخر لم يتحمل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا قبل إسلامه[٤].

---

(١)شرح علل الترمذي/ مرجع سابق ذكره (ص: ١٩٦-١٩٧)

(٢)شرح علل الترمذي،(٦٠١/٢) .

(٣)الحديث صحيح أخرجه مسلم (٦٥/٣) وأبو نعيم في مستخرجه (١/٣٧/٥) والنسائي (٢٨٦/١) وابن ماجه (١٥٧٢) وابن أبى شيبة (١٣٩/٤) والبيهقي (٧٦/٤) وأحمد (٤٤١/٢) من حديث أبى هريرة قال: زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه فبكى وأبكى من حوله.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ،(٧٨/١)

المختلق الموضوع:

هو شر الضعيف وأقبحه وتحرم روايته مع العلم به، أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها إلا (مُبَيَّناً) أي مقروناً ببيان وضعه لحديث مسلم (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين) [1]ويعرف الوضع للحديث بإقرار واضعه أنه وضعه، قال البخاري: في التاريخ الأوسط، حدَّثني يحيى الأشكري عن علي بن جرير قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم[2].

(١)صحيح مسلم، باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢)الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي/ تاريخ بغداد (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (١٦/٢٨١)

المبحث الثالث: مفهوم الرواية والدراية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرواية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف الدراية لغة واصطلاحا

المبحث الثالث

مفهوم الرواية والدراية

المطلب الأول: تعريف الرواية لغة واصطلاحاً

الرواية لغة:

روى الأَخبار نقلها وذكرها إذ روى الخبر عن مصدر موثوق به، روى الشعر اِستظهره ونقله، يروي الحديث النبوي يسرده و ينقله كما هو عن سنده ورواته[١]والرواية وَصْفُ الحادِثِ وَما يَتَعَلَّق بِهِ من أَخبار وحكايته، رواية الحديث نقل الحديث عن الرَّسول صلى الله عليه وسلم علم الرواية: العلم الذي يعتمد فيه صاحبه على الرواية والنقل عن الغير وليس له فضل في إضافة جديد إليه أو ابتكار شيء فيه[٢]

اصطلاحاً:

هو علم يشتمل على ما أضيف إلي النبي صلى الله علي وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية وسائر أخباره قبل البعثة وبعدها وما أضيف إلي الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم ورواية المنقول وضبطه وتحرير ألفاظه "[٣] وهذا التعريف اختاره الطيبي وابن حجر و زكريا الأنصاري وغيرهم.

ثانياً: علم الحديث رواية:

إصطلاحاً: علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفعاله وأحواله[٤].

---

(١)المعجم الوسيط (مرجع سابق ذكره) (مادة روى) (ص:٣٨٤)

(٢)د.أحمد مختار عبد الحميد عمر معجم اللغة العربية المعاصرة (ت ١٤٢٤هـ) عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م (مادة روي) (٩٨٤/٢)

(٣)الكفاية في علم الرواية

(٤)المناوي، زين الدين محمد المعروف بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين/ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (ت ١٠٣١هـ) تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م (٢٣٠/١).

نشأ علم الرواية زمن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسألونه ويبلغون ما يسمعون، فلم تكن معرفة علم الحديث درايةً ذات أهمية في زمانه ، إذ كانوا يسألونه عن أي حديث يشكون في نسبته إليه، عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لاَ تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه) [١] ولعله صلى الله عليه وسلم أَذن في الكتابة عنه لمن خشِي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه، مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلكَ عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القُرآن العظيم، قال البقاعي: " أي بسبب أنه لم يكن اشتد ألف الناس له وكثر حُفاظه المعتنون به فلمّا ألفه الناس وعرفوا أساليبه وكمال بلاغته، وحُسن تناسب فواصله وغاياته صارت لهم ملكة يميزون بها عن غيره فلم يُخش اختلاطه بعد ذلك[٢]قال محمد بن عبدالله بن نمير قال حدثنا زكريا بن عَدِي، عن ابن المبارك عن محمد بن سوقة عن أبي جعفر قال: كان ابن عمر «إذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا لم يَعْدُهُ ولم يُقَصر دونه»[٣] ثم تفرقت الصحابة رضى الله عنهم في النواحي والأمصار والثغور وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحكموا بحكم الله عز وجل وأمضوا الأمور على ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفتوا فيما سئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظائرها ' من المسائل وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله عز وجل

---

(١)صحيح مسلم ٨/ ٢٢٩ (٣٠٠٤) ابن ماجة القزويني (٢٧٥٢) أحمد بن حنبل (٢٤١٣) ابن حبان (٢٩٢٩).

(٢)البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر/ النكت الوفية بما في شرح الألفية (ت ٨٨٥هـ) تحقيق: ماهر ياسين الفحل مكتبة الرشد ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م (٢/١٣٠)

(٣)ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني/ السنن (ت٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية رقم الحديث (٤) (٢/٤) ش: لم يعده: أي لم يتجاوز بالزيادة على قدر الوارد في الحديث ولا إفراط فيه ولم يقصر في التقصير دونه.

لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله عز وجل، رضوان الله عليهم، ولكنهم تركوا ما نشروا من سماعهم عن رسول الله صلى الله عليه في جيل جديد من الذين لم يروا الرسول الله صلى الله عليه وسلم والذين عُرفوا بالتابعين فكان بداية فترة جديدة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[١] وجاء في الحديث عن أَبي حمزة عن زَهْدَم الْجَرمي عن عمرَان بن حُصين عن النَّبِي صلى اللَّه عليه وسلَّم قال: (خَير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) [٢]من شافه أَصحاب رسول اللَّه صلى اللَّهُ عليه وسلم حتى حفظوا عنهم العلم والآثار وكثرت عنايتهم في جميع الأخبار وأمعنوا فِي طلب الأحكام والتفقه فيها وضبط أقاويل السلف فيما لم ترد فيه سنة مع الاستنباط الصحِيح من الدلائل الواضحة في الأصول التي هي مفزع العالم في الأحوال ورد سائر الفروع إِلى ما تقدم من الأصول حتى حفظ الله جل وعلا بهم الدين، فهو العلم الذي يبحث في نقل الحديث من جيل إلى جيل بشكل منضبط حفظاً في الصدور وكتابة في السطور بغية العصمة عن الخطأ في نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته، وغايته الفوز بالسعادة في الدارين، أما فضله فهو من أشرف العلوم لأنه تُعرف به كيفية إتباع النبي صلى الله عليه وسلم الذي أمرنا الله تعالى بإتباعه في قوله: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٤] ويشتمل على نقل ما أضيف إلى

---

(١)سورة: الحشر الآية (١٠).

(٢)مسند الامام احمد/ حديث عمران بن الحصين رقم الحديث (١٩٩٥٣) ،وقال شعيب الأرنؤوط إسناده صحيح على شرط الشيخين .

(٣)سورة: الأعراف الآية (١٥٨).

(٤) سورة: آل عمران الآية (٣١).

الرسول صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفه و ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين وأفعاله وتقريراته وصفاته، وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها[١].

(١) كتابة الحديث النبوي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بين النهي والاذن ، حسناء بنت بكر النجار ، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (٣٠/١)

المطلب الثاني: علم الحديث دراية

يشتمل على الراوي والمروى، أو على السند والمتن من حيث القبول أو الرد أو التوقف، فهو يبحث في حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وما يتصل بها من أحكام، كما يبحث في أحوال الرواة وشروطهم وفى أنواع المرويات وما يتعلق به من أحكام، وثمرة هذا العلم تتمثل في معرفة المقبول والمردود، وبمعرفة المقبول يُعرف الحديث المعمول به الذي يثبت به الحكم الشرعي أو يُفصل به حكم ورد مجملاً في القرآن الكريم، أو يخصص به ما جاء عاماً في القرآن، وبمعرفة المردود يُعرف الحديث الموضوع أو الضعيف الذي لا يُعمل به فيُترك وينتبه إليه المسلمون ولا يحتجون ولا يعملون به، وتتركز ثمرة هذا العلم في الحفاظ على الشريعة الإسلامية وأحكامها وأدلتها[١]ونسبة هذا العلم لعلم الحديث رواية كأصول الفقه بالنسبة لعلم الفقه، فهو أصول الرواية وبه يمكن الوصول للحديث الصحيح وتمييزه عن غيره، ومعرفة أنواع الحديث وما يكون حجة في إثبات الأحكام وما لا يكون ومعرفة أحكام الحديث وواضعه، وأول من وضع مسائل هذا العلم هو الإمام الشافعي[٢]ثم جمع الإمام الترمذي بعض بحوث هذا العلم في خاتمة جامعة.

بداية تدوين الحديث:

بدأ تدوينه في عصر الصحابة الممتد إلى نهاية القرن الأول الهجري، ولكن الصحابة لم يكونوا يهتمون بكتابة الحديث خشية الخلط بينه وبين القرآن في بداية عهده إلا أنهم احتفظوا به في ذواكرهم وفي صحائفهم عن محمد بن سيرِين، عن أَبِي هريرة قال:(لولا

(١)شرح سنن أبي داود/ عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر (ص: ١٤)

(٢)أبو يعلى الخليلي/ الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/١٧٦) (ص: ١٩٧)

آية من كتاب الله ما حدثتكم بشيء) [1]ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ البينات﴾.. الخ الآية[2].

من عوامل حفظ الصحابة للحديث:

١/ صفاء أذهانهم وقوة قرائحهم، ذلك أن العرب أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، والأميّ يعتمد على ذاكرته فتنمو وتقوى لتسعفه حين الحاجة.

٢/ قوة الدافع الديني ذلك أن المسلمين أيقنوا أن لا سعادة لهم في الدنيا، ولا فوز في الآخرة ولا سبيل للمجد والشرف والمكانة بين الأمم إلا بهذا الإسلام، ومكانة الحديث في الإسلام إذ أنه ركن أساسي دخل في تكوين الصحابة الفكري وسلوكهم العلمي والخلقي، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنَّ الصحابة سيخلفونه في حمل الأمانة وتبليغ الرسالة فكان يتّبع الوسائل التربوية في إلقاء الحديث عليهم، ويسلك سبيل الحكمة كي يجعلهم أهلاً لتَحمُّل المسؤولية، فكان من شمائله في توجيه الكلام: أنه لم يكن يسرد الحديث سرداً متتابعاً، بل يتأنّى في إلقاء الكلام ليستقر في الأذهان، وأنه لم يكن يطيل الأحاديث[3] وأنه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يعيد الحديث لتعيه الصدور، كما أنَّ أسلوب الحديث النبوي ساعد الصحابة على الحفظ فقد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم قوة حتى كان أفصح البشر مما جعل كلامه ذا قربة أدبية يتذوقه الصحابة ويحفظونه، وكذلك كتابة الحديث إذ هي من أهم وسائل حفظ المعلومات ونقلها للأجيال وقد كانت أحد العوامل في حفظ الحديث، فكتابة الحديث مرت بمرحلتين:-

١/ **المرحلة الأولى:** مرحلة جمع الحديث في صحف خاصة بمن يكتب دون أن تتداول بين الناس وهذه بدأت منذ عهده صلى الله عليه وسلم وبإذنه.

---

(١)الجرجاني، أبو أحمد بن عدي/ الكامل في ضعفاء الرجال (ص: ٩٤).

(٢)سورة: البقرة الآية (١٥٩).

(٣)الارشاد في معرفة علماء الحديث/ (ص: ١٩٧).

٢/المرحلة الثانية: الكتابة التي تقصد مرجعاً يعتمد عليه ويتداولها الناس، وهذه بدأت في القرن الثاني للهجرة[١]وكانت في كل من هاتين المرحلتين مجرد جمع للأحاديث في الصحف غالباً لا يُراعى فيها تبويب أو ترتيب معين، ثم جاء دور التصنيف الذي اتخذت فيه الكتابة طابع التبويب والترتيب في منتصف القرن الثاني، وبلغ أوج ذروته في القرن الثالث المعروف بعصر التدوين[٢].

تميزت الرواية في عهد الصحابة بالآتي:-

أولًا: تقليل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان، فيقعوا في شبهة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث لا يشعرون.

ثانياً: التثبت في الرواية عند أخذها وعند أدائها.

ثالثاً: نقد الروايات وذلك بعرضها على نصوص وقواعد الدين، فإن خالفت النصوص القطعية أو القواعد الدينية ردوها وتركوا العمل بها[٣]ومع ظهور الوضع زادت وسائل مكافحته، حيث برز قرن الفتنة التي أدت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان، ثم مقتل سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام الحسين رضي الله عنه، وظهرت الفرق المنحرفة، وراح المبتدعة يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم فعمدوا إلى الوضع في الحديث، فاختلقوا على رسول الله صلى الله عليه سلم ما لم يقل، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت وقد أُنتدب الصحابة للمحافظة على الحديث، واجتهدوا في ذلك متبعين أقصى وأحكم ما يمكن من وسائل البحث

---

(١)ابن حبان/ الثقات (ص: ٢).

(٢)أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ دوريات في مصطلح الحديث: موقع الشبكة الإسلامية (ص: ٢٣).

(٣)الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي/ الجرح والتعديل (ت٣٢٧هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط١، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م (ص: ٧).

والفحص الصحيحة، ومن ذلك أنهم عنوا بالبحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من حدثهم، وحث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة[1].

(١)القزويني، ابو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عمر/ مشيخة القزويني (ت ٧٥٠هـ) تحقيق: عامر حسن صبري دار البشائر الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م (ص : ١٠٩).

المطلب الثالث: تعريف الدراية لغة واصطلاحاً

لغة:

درى الشيء علمه بِضَرب من الحيلة والصيد، اتخذ لصيده درية ويُقَال درى فلانا احتال له وخدعه، أدراه بِهِ أعلمه، داراه لاطفه ولاينه ورفق به واتقاه[١].

اصطلاحًا:

علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وقال ابن حجر: "أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد، والمعرفة بحال الراوي والمروي قال: "وإن شئت حذفت لفظ "معرفة" فقلت القواعد إلى آخره" [٢].

تعريفات:

السند: هو الطريق الموصلة إلى المتن، أي رجال الحديث وسموه بذلك لأنهم يسندونه إلى مصدره[٣]

الإسناد: هو الإخبار عن طريق المتن أو حكاية رجال الحديث[٤].

المتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام[٥].

المُخرِج: هو كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد لنفسه، فيلتقي في أثناء السند مع صاحب الكتاب الأصل في شيخه، أو من فوقه لكن لا يتوهم أنه يروى الحديث

---

(١)المعجم الوسيط (مرجع سابق ذكره) (ص: ٣٨٤).

(٢)السيوطي/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٦/١).

(٣) ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن/ معرفة أنواع علوم الحديث (ت٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر دار الفكر- سوريا ، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م (١/٤٢).

(٤)الفياض، أحمد أيوب محمد/ مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي) الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م (ص: ١٣٢).

(٥) نور الدين عتر/ منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٣).

بنفس لفظ الكتاب الأصلي، وإنما يرويه بحسب ما نقله إليه رجال سنده، مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ، وربما كان تفاوتاً في المعنى[١].

المُحدِّث : هو العالم بطرق الحديث وأسماء الرواة والمتون فهو أرفع من المسند[٢].

الحافظ: هو من حفظ مائة ألف حديث متناً واسناداً ووعي ما يحتاج إليه[٣].

الحجة: هو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث[٤].

الحاكم: هو من أحاط لجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[٥]

الفرق بين علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية:

إنَّ علم الحديث دراية يوصل إلى معرفة المقبول من المردود بشكل عام، أي بوضع قواعد عامة، أما علم رواية الحديث فإنه يبحث في حديث معين ويبين بتطبيق تلك القواعد أنه مقبول أو مردود ويضبط روايته وشرحه، فهو يبحث بحثاً جزئياً تطبيقاً، فالفرق بينهما كالفرق بين النحو والإعراب، وكالفرق بين أصول الفقه وبين الفقه[٦]

عصر ما بعد الصحابة:

ظهر الكذب في الحديثفي هذه الفترة، فاستحدث العلماء أساليب جديدة لحفظ الحديث منها:

أ/ السؤال عن أسماء رواة الحديث للتأكد من مدى صدقهم ودقتهم، فنشأ علم الجرح والتعديل.

---

(١) نور الدين عتر/ منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٦١).

(٢)الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي/ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (ت ١٣٨٢هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط٢، ١٩٨٢م (٧١/١) وعزاه للمنلا الياس الكردي في حواشيه على النخبة.

(٣)المناوي، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (٢/٤٢١).

(٤)المصدر نفسه (٤٢١/٢).

(٥)علي القاري، ابو الحسن نور الدين علي بن محمد الهروي/ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (ت ١٠١٤هـ) حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم – بيروت (ص: ١٢١).

(٦)مجلة البحوث الإسلامية – رضا الجزائري/ مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عدد الأجزاء: ٨٨ جزءًا (ص: ٩١).

ب/ الرِّحلة إلى الراوي الذي سمع الحديث من النبي للتأكد من صحة الحديث.

ج/ المقارنة بين رواية الراوي ورواية غيره للحديث، لاكتشاف الكذب أو الخطأ، واستمرت هذه الأساليب وتوسعت على مرور الزمن إلى أن جُمعت وكتبت.

تكامل علوم الحديث:

اكتملت علوم الحديث ووجدت كلها واحداً واحداً وخضعت لقواعد يتداولها العلماء، وذلك من مطلع القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث، فقد جدّت في هذا العصر أمور أهمها[١]:

أ / ضعف ملكة الحفظ عند الناس.

ب/ طالت الأسانيد وتشعبت بسبب بُعد العهد وكثرة حملة الحديث، حيث حمل الحديث عن كل صحابي جماعات كثيرة تفرقوا في البلاد، فكثرت الأحاديث ودخلتها العلل الظاهرة والخفية وكثرت الفرق المنحرفة عن جادة الصواب والمنهج الذي كان عليه الصحابه والتابعون، فنهض أئمة الإسلام لمواجهة هذه الضرورات ووضعوا لكل طارىء ما يسد الثغرة التي حصلت ومن ذلك[٢]:-

أ/ التدوين الرسمي، فقد أحس عمر بن عبد العزيز بالحاجة الملحة لحفظ كنوز السنة فكتب إلى الأمصار أن يكتبوا ما عندهم من الحديث ويدونوه حتى لا يضيع بعد ذلك.

ب/ توسع العلماء في الجرح والتعديل وفي نقد الرجال لكثرة شيوع الضعف من جهة الحفظ ومن جهة انتشار الأهواء والبدع.

ج/ توقفوا في قبول الحديث ممن لم يعرف بالتحديث.

د/ تتبعوا الأحاديث لكشف خباياها ووضعوا لكل صورة جديدة قاعدة تعرفها وتبين حكمها فتكاملت أنواع الحديث ووجدت كلها واتخذت اصطلاحاتها الخاصة.

---

(١)الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد (ص: ١٣١).

(٢)المصدر نفسه (ص: ١٣٦).

التدوين لعلوم الحديث المختلفة:

وذلك من القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع، ويعد القرن الثالث عصر السنة الذهبي إذ دُونت فيه السنة وعلومها تدوينا كاملًا ففي مطلع هذا الدور إرتأى العلماء إفراد حديث رسول صلى الله عليه وسلم بالتصنيف، فابتكروا لذلك (المسانيد) جمعوا فيها الحديث النبوي مرتبًا بحسب أسماء الصحابة فالأحاديث عن أبي بكر تجمع كلها في مكان واحد تحت عنوان (مسند أبي بكرة) وكذا أحاديث عمر وهكذا[١] ثم جاء البخاري فرأى إفراد الحديث الصحيح ورتبه على الأبواب الفقهية لتسهيل الوصول إليه، وجاء بقية الستة وهم– ما عدا النَّسائي– من تلامذته فوضعوا كتبهم على الأبواب الفقهية، وهكذا كان لمدرسة الإمام البخاري الفضل العظيم على السنة بما صنفت في رواية الحديث وعلومه، ثم جاء بعدهم ابن خزيمة ثم ابن حبان، وفي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع الحديث علمًا خاصًا مثل: علم الحديث الصحيح، علم المرسل، علم الأسماء والكنى...الخ فأفرد العلماء لكل نوع منها تأليف خاص[٢].

عصر التآليف الجامعة وانبثاق فن علوم الحديث مدونًا

يمتد من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع، فقد عمل العلماء في هذه الفترة على تصانيف السابقين التي كانت تجربة أولى في التدوين، فجمعوا ما تفرق من مؤلفات الفن الواحد واستدركوا ما فات السابقين معتمدين في كل ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوجدت كتب في علوم الحديث لا تزال مرجعاً لا يُستغنى عنها، وكل تلك الضوابط والأسس التي وضعها شيوخ أجلاء فيما يتعلق بالحديث وعلومه إنما سخرهم الله عز وجل لخدمة وحفظ دينه من

---

(١) الخطيب البغداديي/ تاريخ بغداد (ص: ١٦٤).

(٢)مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عدد الأجزاء: ٨٨ جزءًا (ص:١٠١).

التحريف والتزييف، سواء كان حفظ للقرآن أو حفظ للسنة التي هي تبيان وتوضيح للكتاب الخالد العزيز، وصدق الله القائل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] ومن أصدق من الله قيلاً[2].

(١)سورة: الحجر الآية (٩).

(٢)منهج النقد في علوم ا لحديث (٣٦/١).

الفصل الثاني

ضوابط قبول الرواية عند المحدثين

وفيه مبحثان

المبحث الأول : ضوابط القبول عند البخاري ومسلم

المبحث الثاني: ضوابط أئمة أصحاب السنن

المبحث الأول: ضوابط القبول عند البخاري ومسلم

وفيه مطلبان

المطلب الأول: ضوابط الإمام البخاري

المطلب الثاني: ضوابط الإمام مسلم

المبحث الأول

ضوابط القبول عند البخاري ومسلم

المطلب الأول: ضوابط الإمام البخاري:

يتناول هذا المبحث مفهوم الضبط عند الإمام البخاري من خلال الصحيح، ذلك أن البخاري يعد من المنظرين الأوائل للصحيح ومطبقيه، والأصل في الدراسات التي تُعنى بشروط الصحة أن تتجه لصحيحه مسترشدة بفعله الفهم كاشفة عن شروط في خير ميادينها، فالبخاري الإمام الفذ وعبر رحلة عمر امتدت لسنين طوال مع الاختبار والانتقاء أخرج للأمة صحيحه الذي أضحى على الحال التي وصل إلينا بها.

ترجمة موجزة للإمام البخاري رحمه الله

نسبه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَزدِزبه الجعفي[١] ولد رحمه الله في بخارى (١٩٤هـ) أقبل على طلب العلم منذ الصغر، وقد تحدث عن نفسه فيما ذكره الفربري عن محمد بن أبى حاتم وراق البخاري قال: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل إلى أن قال فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعنى أصحاب الرأي[٢] رحل إلي أكثر محدثي الأمصار في الحجاز خراسان والشام ومدن العراق، وقدم بغداد مراراً واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله وشهدوا بتفرده في علمي الرواية والدراية، ونقل عنه أنه قال: " كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث

---

(١)سير أعلام النبلاء/ شمس الدين أبو عبد الله بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) دار الحديث، القاهرة ط:١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م،، ج١٨ (٧٩/١٠) وينظر: في تاريخ بغداد، الجزء الثاني (٣٦) ووفيات الأعيان لخلكان، الجزء الرابع (٥٦٩) وتذكرة الحفاظ (٥٧٨/٢) وتهذيب التهذيب (٥٥/٩).

(٢)الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح/ عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢ – العدد الرابع ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١/٣٢).

وقال أيضاً: "لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قولًا وعملًا[١]"وكان رحمه الله قوي الذاكرة سريع الحفظ، ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلا عمن سواهم، فقد قيل عنه: أنه كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة، وكان يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح [٢]

ثناء العلماء:

وقد أثنى عليه علماء زمانه من شيوخه وأقرانه.

*قال عنه الحافظ ابن كثير[٣]: هو إمام أهل الحديث في زمانه والمقتدى به في أوانه والمقدم

على سائر أضرابه وأقرانه، وقد كان رحمه الله في غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء والرغبة في الآخرة دار البقاء.

*قال عنه ابن السبكي: هو إمام المسلمين وقدوة الموحدين وشيخ المؤمنين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين وحافظ نظام الدين، هذا غيض من فيض مما قيل في الإمام أبى عبد الله البخاري رحمه الله[٤].

*قال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثله.

*قال علي بن المديني: لم ير البخاري مثل نفسه.

---

(١)الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (١/٣٣).

(٢)أسنده ابن عدي في تقدمة الكامل (١/ ٢٢٦) والخطيب في تاريخه (٢/٢٥) والحازمي في شروط الأئمة (ص: ٦١).

(٣)الحافظ بن كثير: هو الحافظ المؤرخ المفسر عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي البصروي الدمشقي ولد بمجدل سنة (٧٠١هـ)

(٤)ابن السبكي: هو ابو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار ابن سليم الخزرجي الأنصاري، ولد (٦٨٣هـ) توفي سنة (٧٥٦هـ) في القاهرة.

*قال إسحاق بن راهويه: لو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه في الحديث ومعرفته وفقهه.

*قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير: ما رأينا مثله.

*قال علي بن حجر: لا أعلم مثله[١].

شروط البخاري في الضبط:

١/ أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة.

اشترط البخاري هذا الشرط في أصل صحة الحديث، سواء رواه في صحيحه أو في غير صحيحه، وربما اشترطه في داخل صحيحه فقط، فالإمام الترمذي في جامعه يقول بعد أن يروي حديثاً، وسألت عنه محمداً فقال: "صحيح" فبالنظر إلى هذا الحديث نجده خالياً من شرط البخاري وهو لزوم ثبوت اللقاء[٢].

وسائل إثبات اللقاء عند الإمام البخاري:

أولاً: التصريح بالسماع في السند[٣]

٢- ساق الإمام البخاري حديثاً من طريق الحسن البصري وفيه: "فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول: "إن أبني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين" قال أبو عبد الله: قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة[٤]بهذا الحديث"[٥].

---

(١)ابن كثير القرشي/ البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي المتوفى (٧٧٤هـ) تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م (١١/٣٢- ٣٣).

(٢)خالد بن منصور بن عبد الله آل دريس/ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين مكتبة الرشد- شركة الرياض للنشر والتوزيع (٢٣٠).

(٣)الترمذي/ العلل الكبير (١/٣٧٣).

(٤)هو نفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي وقيل اسمه مسروق كناه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، ثقة من الطبقة الثانية توفي (٩٦هـ) الكاشف (٣/٢٠٨) والإصابة (٣/٥٤٢) والتقريب (١/٤٧٤).

(٥)صحيح البخاري (٥/٣٦١/ [٢٧٠٤] كتاب الصلح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي ... وانظر كذلك التاريخ الصغير (١/١٢٢).

ثانياً: ثبوت اللقاء في قصة أو حادثة مرورية.

– أخرج البخاري من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه: أخر الوليد بن عقبة الصلاة بالكوفة، فانكفأ ابن مسعود إلى مجلسه، وأنا مع أبي، قال البخاري: وحديث ابن خثيم أولى عندي[١].

يشير البخاري إلى أن ما في حديث ابن خيثم من أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قد ذكر أنه حضر تلك الحادثة مع أبيه مثبت لسماعه من أبيه عند البخاري.

ثالثاً: ورود ألفاظ غير صريحة في اللقاء ولكنها قرائن قوية على وقوعه.

وجدت في بعض الأحايين أحاديث صححها البخاري، ولم يثبت لبعض رواتها السماع من البعض الآخر، ولا يوجد للبخاري كلام في ثبوت السماع لرواة تلك الأحاديث، ولكن بالتأمل في هذه الأحاديث يقودنا الاستنباط إلى أن البخاري إنما صحح تلك الأحاديث لوجود قرائن قوية تدل على وقوع اللقاء بين بعض رواة السند من بعضهم الآخر، أخرج البخاري في صحيحه من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" قال: القائل الأول هو سعد بن عبيدة راوي الحديث عن أبي عبد الرحمن السلمي، والقائل الثاني هو أبو عبد الرحمن نفسه[٢]وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عُثمان حتى كان الحجاج[٣] قال: "وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا" وثبت عن شعبة بن الحجاج أنه قال: "لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان"[٤]

---

(١)المرجع السابق (٣٨٩/١).

(٢)انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ص (٨/٦٩٥).

(٣)صحيح البخاري (٦٩٢/٨/ [٥٠٢٧] كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

(٤)فتح الباري (٨/٦٩٣)

وكذا قال يحيى بن معين، ولم يُنكر الإمام أحمد قول شعبة، وأما أبو حاتم فأجاب على من سأله: "سمع من عثمان بن عفان؟ قال: روى عنه ولا يذكر سماعاً"[١]

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، لماذا صحَّح البخاري الحديث إذا كان يخالف شرطه في الاحتجاج بالسند المعنعن؟ فلعل البخاري وقف على طريقٍ للحديث نفسه فيه تصريح أبي عبد الرحمن السلمي بالسماع من عثمان رضي الله عنه، الحافظ ابن حجر ذكر في شرحه على صحيح البخاري: "أنه لم يجد التصريح بالحديث عن طريقٍ يعتمد عليه وذلك خلال مناقشته لقول شعبة السابق، فقد قال: "قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله[٢] بن محمد بن محمد بن أبي مريم، من طريق بن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن حدثني عثمان، وفي إسناده مقال"[٣] ورُوي أن أبا عبد الرحمن قرأ على عثمان ولكن من طرقٍ لا تسلم من مقال[٤]

مايكفي لإثبات اللقاء أو السماع عند البخاري:

يكتفي الإمام البخاري بثبوت اللقاء أوالسماع مرة واحدة بين الراوي وشيخه ليحكم بالاتصال على كل ما جاء بذلك السند معنعناً، وقد ذكر غير واحد من العلماء أن البخاري يكتفي لإثبات اللقاء بمرة واحدة، من هؤلاء العلماء أبوعمرو بن الصلاح[٥] وابن حجر العسقلاني[٦]وغيرهم كثير، ومثال إكتفائه في إثبات اللقاء أو السماع بمرة واحدة قوله:

---

(١)الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٥٦٨/٤) وقد قال ابن عدي في ابن أبي مريم هذا: يحدث بالبواطيل، وقال: إما أن يكون مغفلاً أو متعمداً".

(٢)فتح الباري (٨/٦٤٩)

(٣)فتح الباري، ص (٦٥٠/١).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (٥٢/١ – ٥٧) وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/٤– ٢٧٢).

(٥) ابن الصلاح/ صيانة صحيح مسلم، ص (ص١٢٨).

(٦)ابن حجر العسقلاني/هدي الساري (ص١٤) وشرح نخبة الفكر (ص٦٤).

"وسماع الحسن من سمرة بن جندب صحيح"[١] وقد ذهب عدد من العلماء إلى أن الحسن لا يصح له السماع من سمرة إلا في حديث واحد، والظاهر من صنيع البخاري أنه اكتفى بهذا الحديث الواحد في إثباته لسماع الحسن من سمرة، لاسيما وأنه لا يعرف للحسن عن سمرة سماع في غير.

كما ذهب بعض أئمة الحديث والنقد إلى أن البخاري يشترط للسند المعنعن حتى يُعد متصلاً، أن يكون السماع ثابتاً بين الراوي ومن يروي عنه ولا يكتفي بمجرد اللقيا والاجتماع[٦] وذهب البعض الآخر من أئمة الحديث والنقد إلى أنه يثبت اتصال السند المعنعن بأحد أمرين: إما السماع، وإما اللقاء والاجتماع[٢]ورجح ابن رشيد أن مذهب البخاري هو اشتراط السماع فقال: "ولقد كان ينبغي من حيث الاحتياط أن يشترط تحقق السماع في الجملة لا مطلق اللقاء، فكم من تابع لقي صاحباً ولم يسمع منه وكذلك من بعدهم، وينبغي أن يحمل قول البخاري وابن المديني على أنهما يريدان باللقاء السماع، وهذا الحرف لم نجد عليه تنصيصاً يعتمد، وإنما وجدت ظواهر محتملة أن يحصل الاكتفاء عندهما باللقاء المحقق وإن لم يذكر سماع، وأن لا يحصل الاكتفاء إلا بالسماع، وأنه الأليق بتحريهما والأقرب إلى الصواب. فيكون مرادهما باللقاء والسماع معنى واحداً"[٣]

شروط الاحتجاج بوسائل اللقاء:-

يشترط البخاري للاحتجاج بوسائل اللقاء أمران:

١- صحة السند: إذا روي ما يدل على لقاء راو بشيخ في خبر من الأخبار، ولكن من طريق ضعيف فلا يعتد بذلك حتى يجيء من طريق صحيح، فصحة السند شرط للأخذ بوسيلة اللقاء، قال البخاري: "قال: إنما صح عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث

---

(١)للترمذي/ العلل الكبير (٢/٩٦٣).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (١/٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨).

(٢)المرجع السابق.

(٣)شرح علل الترمذي (٣٦٧/١).

وقال: "وسماع الحسن من سمرة من جندب صحيح"[١] ومعنى هذا أن سماع الحسن من هذين الصحابين ثبت بسند صحيح، قال الترمذي: "سألت محمدًا عن هذا الحديث، وقلت له: محمد بن المنكدر سمع من عائشة؟ فقال: نعم، روى مخرمة بن بكير عن أبيه [٢]عن محمد بن المنكدر قال: "سمعت عائشة"[٣] وقد تكلم في سماع ابن المنكدر من عائشة[٤].

٢- السلامة مما يمنع ثبوت اللقاء.

أ - موانع قادحة:

١- وجود ما يمنع ثبوت اللقاء تاريخيًا:

ساق البخاري حديثًا من طريق محمد بن عبد الله، عن المطلب عن أبي هريرة: "دخلت على رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة عثمان وفي يدها مشط"[٥] ثم عقب عليه منتقدًا بقول: "لا أدري حفظ؟!، لأن رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم ماتت أيام بدر، وأبوهريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، ولا تقوم به الحجة"[٦] فرفض البخاري الحديث ولم يحتج بما ذكر فيه من لقاء أبي هريرة لرقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم لمعارضة ذلك لحقائق التاريخ.

٢- دخول التحديث خطأ في الإسناد:

يحدث أحيانًا أن يروى سند فيه التصريح بالسماع بين راو وشيخه، ولكن يكون ذلك خطأ وليس صوابًا، فلا يحتج بالتصريح بالسماع لمجرد وروده في سند حتى يتأكد من أنه ليس بخطأ، وقد نبه البخاري على بعض من ذلك وقال: "أبولقمان سمع أبا هريرة، قال ابن

---

(١)العلل الكبير للترمذي(٩٦٣/٢) والتاريخ الصغير (٢٨٢/١) نقلاً عن علي بن المديني.

(٢)ابن حجر/ تهذيب التهذيب (١٠/٧٠ - ٧١) مرجع سابق (ص١٠/٧١).

(٣)الترمذي/ العلل الكبير (١/٣٧٣).

(٤)انظر: تهذيب التهذيب/ ابن حجر (٤٧٤/٩، ٤٧٥).

(٥)التاريخ الكبير (١/١٢٩) والتاريخ الصغير (١/٤٣).

(٦)البخاري/ التاريخ الصغير (١/٤٣).

مهدي، وابن صالح نا أبولقمان عن عبد الله عن أبي هريرة، وهذا أصح" يعني بينه وبين أبي هريرة رجل، ومقتضى هذا أن السماع دخل خطأ، وذكر أحمد أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم، أن منصور بن زاذان، قال أحمد: "ولم يسمعه هشيم من منصور[١].

قال الإمام البخاري: في كتاب (العلم) من صحيحه باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، حدثنا سعيد بن عفير قال: حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: قال حميد بن عبد الرحمن سمعت الصحابي خطيباً يقول: "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى، ولا تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله) [٢]. الحديث رواه البخاري في ثلاثة مواضع هذا أحدها، والثاني في كتاب فرض الخمس والثالث في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

٢- أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بثمن الثقات الإثبات، ولكون إسناده متصلاً غير مقطوع وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه إكتفي به.

رأي الحافظ أبو الفضل بن طَاهِر[٣]:

قال وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان، فمنتقض بأنهما اخرجا أَحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد، والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضاً في

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٦٩ – ٣٧٠).

(٢)صحيح البخاري: باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين، حديث رقم (٢٩٤٨، ٣٤٤٢، ٦٨٨٢، ٧٠٢٢) أخرجه مسلم في الزكاة باب النهي عن المسألة رقم (١٠٣٧)

(٣)أبو الفضل ابن طاهر: هو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد ابو الفضل القيسراني الشيباني المقدسي الأثري/(م ٤٤٨- ت ٥٠٧) تاريخ الإسلام، (٦/ ١٦٩) سيرة أعلام النبلاء (١٣/ ٣٦١).

حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس فِي الْكتاب حديثٌ من رواية من ليس له الا راو واحد قط[١].

رأي الْحَافِظ أَبُو بكر الْحَازِمِي[٢]:

هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص فِي خبايا الصحيح، ولو استقرأ الْكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه ثم قال: " إن شرط الصحيح أَن يكون إسناده متصلاً وأَن يكون راوية مسلم صادق غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد، وهذا ما كان في صحيح البخاري وهو الرأي الراجح.

منهج البخاري في الضبط:

١- انتقى البخاري وأخرج أحاديث طائفة من الرواة الذين طُعن فيهم.

مثال ذلك، فليح بن سليمان وعبد الرحمن بن عبدالله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس[٣]فإيداعه حديث نفر ممن نُسبوا إلى نوع من الضعف ظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم فأخرج لهم ما ضبطوه وأتقنوه، لأنه حتى سيئ الحفظ لا يتصور ألا يضبط ولا حديث، وهذا يعد منه حكماً على أحاديثهم بالصحة وغالباً ما يكون إخراجه لمثل هؤلاء في المتابعات والشواهد.

٢- رد حديث من لا يميز صحيحه من سقيمه.

---

(١)ابن الصلاح/ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (ص: ١٨٩).

(٢)أبو بكر الحازمي: هو يزين الدين محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمداني الشافعي محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه (م ٥٤٨- هـ ت٥٨٤ هـ) تاريخ بغداد وذيوله، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية- بيروت تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: ١٤١٧هـ، ج:٢٤ (٨١/١٥).

(٣)لعقيلي/ الضعفاء الكبير (٥٨٤/٤)

ومثال ذلك، عطاف بن خالد وأيوب بن عتبة قال فيه: "كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه وقال في محمد بن أبي ليلى[١]: "هو صدوق ولا أروي عنه لأنه لايدري صحيح حديثه من سقيمه".

رأي ابن حجر:

أجمع الجمهور على تضعيف عطاف بن خالد، وكان البخاري حسن الرأي فيه، إلا أنه كان كثير التخليط والبخاري يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا يغتر بروايته عنه، أما من فرق بينهما فلا ضير في اعتبار ما ضبط صحيحاً، ويؤكد ذلك تضعيفه بعض الرواة وإخراجه ما توبعوا عليه في الصحيح، ومن هؤلاء عباد بن راشد ذكره في الضعفاء[٢]وأخرج له في الصحيح متابعة حديث واحد.

٣- صحح رواية من روى عن المختلط بعد اختلاطه.

المعروف من منهج العلماء في المختلط الاحتجاج برواية من سمع عنهم قبل الاختلاط وترك رواية من سمع عنهم بعد الاختلاط.

قال ابن الصلاح[٣]:

احتج البخاري برواية من سمع عن المختلطين قبل الاختلاط، وهو بذلك يسير على مألوف هذه المسألة، لكن غير المألوف في عمله هو احتجاجه بحديث من أخذ عنه المختلط بعد الاختلاط، فقد أخرج لهم ما وافقوا فيه من سمع منه قبل الاختلاط، والناظر في هذه الجزئية يعلل فعل البخاري بمعارضته رواية هؤلاء برواية من سمع قبل الاختلاط فإذا كشف عن ضبط المختلط حديثه الذي رواه بعد الاختلاط، عده صحيحاً وأخرجه في

---

(١)الجوزجاني، أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي/ أحوال الرجال (ت: ٢٥٩هـ) تحقيق: عبد العليم البستوي، حديث اكاديمي، فيصل آباد – باكستان (١٠٨/١) علل الترمذي (ص: ١٢٠) تهذيب التهذيب (ص: ٢٠٦).

(٢)ابن حبان، ابو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي/ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ (١٦٣/٣).

(٣)ابن الصلاح/ معرفة أنواع علوم الحيث (ص: ٣٩٢).

الصحيح، ومن أمثلة ذلك سعيد بن أبي عروبة، محمد بن عبدالله الأنصاري[١]وروح بن عباد[٢]وابن أبي عدي[٣]عطاء ابن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخراً[٤]فأخرج من حديث هؤلاء وانتقى ما توافقوا عليه.

٤/ صحح أحاديث رواة ضعفوا في مشايخهم.

المعروف من منهج النقاد أن الراوي إذا ضعف في شيخ بعينه حكم على روايته عنه بالضعف، لكن الذي كان من منهج البخاري تصحيحه أحاديث رواة ضعفوا في شيوخهم فيما وافقوا عليه ثقات شيوخهم من أهل الحفظ والرضا، وله بذلك منهجية ثابتة مفادها أن الراوي متى تحقق ضبطه للحديث شمل حديثه هذا اسم الصحة ومثال ذلك:-

أ/ اسحق بن راشد في روايته عن الزهري، قال ابن معين: ليس هو في حديث الزهري بذاك وقال الذهلي: مضطرب في حديث الزهري[٥]غير أن البخاري أخرج له من روايته عن الزهري، ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيره.

ب/ قال ابن عدي: وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره[٦]أما البخاري فقد أخرج له عن قتادة ما توبع عليه[٧].

---

(١)الإمام البخاري وكتابه الجامع (مرجع سابق) (ص: ٥٠).

(٢)روى عنه البخاري خمسة أحاديث، انظر: البخاري، الصحيح، حديث رقم: (٥٧٦ وكرره: ١١٣٤) حديث رقم (٣٠٦٥) حديث رقم (٣٩٧٦) حديث رقم (٤٩٦١) حديث رقم (٦٥٣٨).

(٣)ونص ابن رجب على ذلك أيضًا فقال: (قال أحمد عن يحيى بن سعيد) جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو مختلط النظر، ابن رجب الحنبلي/ شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٧٤٥، روى عنه أربعة أحاديث انظر: البخاري/ الصحيح حديث رقم (٧١٠) وحديث رقم (١٠٣١) وحديث رقم(٣٠٦٤) وحديث رقم (٣٥).

(٤)مقدمة ابن الصلاح المرجع السابق (ص: ٣٩٢).

(٥)الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان/ ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر – بيروت (١٩١/١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب (١١٨/١- ١١٩).

(٦)الجرجاني/ الكامل في ضعفاء الرجال (ص: ١٣٠).

(٧)الرازي/ الجرح والتعديل (ص: ٧٦) تاريخ بغداد (ص: ٢٥٥) ميزان الاعتدال (ص: ٣٣).

ج/ سلمة بن صالح الأحمر في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي، وهو ممن أطلقوا الضعف عليه، قال الإمام أحمد في رواية عبد الله: "ليس بشيء وكذلك قال فيه يحيى بن معين وقال في رواية أخرى: ليس بثقة، وقال النسائي: "متروك الحديث" وقال ابن عدي: "حسن الحديث لم أر له متنًا منكرًا، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد"[١]

٥/ انفرد البخاري بكثير من الذين تُكلم فيهم، وأغلبهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديئها ذلك أن التلميذ أدرى بشيخه من غيره فقد أخرج البخاري ومسلم لغير واحد من مشايخهم الضعفاء، فحصوا رواياتهم فأخرجوا ما تحققوا من ضبطهم إياه.

قال الحاكم: في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره، أن لا يدعي أن جميع أحاديثهم على شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، قال الإمام البخاري في بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري ح وحدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا يونس ومعمر عن الزهري نحوه قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الريح المرسلة) [٢].

أ/ شيخ البخاري في الإسناد الأول عبدان، قال الحافظ[٣]عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبى رواد واسمه ميمون.

---

(١)ابن حنبل ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ١٩٨٨م، ط١ (٢/٥٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ص: ١).

(٢)صحيح الجامع حديث رقم: (٣٧١١) المراد بالريح المرسلة ريح الرحمة التي يرسلها الله لإنزال الغيث العام كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾

(٣)ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص: ٢٥)

ب/ شيخ البخاري في الإسناد الثاني بشر بن محمد.

ج/ الثالث: شيخ شيخي البخاري في الإسنادين عبد الله بن المبارك، قال الحافظ: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة، وذكر الكثير من ثناء الأئمة عليه، وفي تقريب التهذيب ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، وقال فيه ابن عيينة: (نظرت في أصر الصحابة فما رأيت لهم فضلاً على ابن المبارك إلا بصحبتهم النبي صلى الله عليه وسلم وغزوهم معه) [١].

د/ عبد الله بن صالح المقرئ، كان البخاري حسن الرأي فيه، إلا أنه كان كثير التخليط والبخاري يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا يغتر بروايته عنه.

٥/ روى لمن روى عن أهل بيته.

فأهل الرجل أدرى بحاله من غيره، وهذا يجعله في كثير من الأحيان أحرى بالضبط من غيره فتصير هذه من قرائن التصحيح، ومثال ذلك:

أُبيِّ بن عباس بن سهل: قال البخاري فيه: (ليس بالقوي) [٢]وضعفه أحمد وابن معين، له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم... وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس وهو من الأحاديث التي انتقدها الدار قطني فقال: "وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: (كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف) وأبي هذا ضعيف[٣]والترجيح في إخراج البخاري له رغم تضعيفه له روايته عن أبيه عن جده لاسيما أن البخاري أخرجه أيضا عن شيخه ابن المديني فاجتمع في روايته ناقدان من النقاد.

---

(١)ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(٢)المرجع السابق(ص: ٩٧)

(٣)ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي/ الضعفاء والمتروكون (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١- ١٤٠٦هـ (٣/١٤٢)

٦/ انتقى الأحاديث من الأصول:

يظهر ذلك في صنيع البخاري عند انتقائه أحاديث الضعفاء من أصولهم، وعدم الاكتفاء بالسماع منهم ومثال ذلك، إسماعيل بن أبي أويس قال ابن حجر[١]:"احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه" ورُوي في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلِّم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عمن سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح.

٧/ معرفته للأصحاب:

معرفة الأصحاب فن هام جدًا من الفنون التي لابد من ممارستها لمن أراد الوقوف على أوجه التعليل ونقد الرواية، ولا يقف عليه إلا من حباه الله حفظًا واسعًا وفهمًا غايصًا، تعقد لأجلها مقارنات واسعة بين الرواة و مروياتهم الأمر الذي نتج عنه طبقات الرواة عن الشيوخ، وقد ورد القول بالأصحاب في كلام غير واحد من النقاد كما في حديث ابن المديني عن طبقات نافع[٢]ومثاله:-

عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، ضعفه أبو حاتم وابن معين قال دحيم: "صحيح الحديث عن الزهري" وقال ابن حجر: "من أصحاب الزهري أخرج له في الصحيحين حديثا واحدا عن الزهري متابعةً"[٣]

٨/ خرّج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير رَاوٍ واحد.

---

(١)المرجع السابق (ص:١١٧)

(٢)ابن رجب/ شرح علل الترمذي (ص:٦١٧)

(٣)محمد جمال الدين القاسمي/ الجرح والتعديل (ص: ٢٩٥)

منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس ابن أبي حازم، وذلك مُصيِّر إِلَى أَن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل[1].

٨/ منهج البخاري فيما يورده من تراجم الأبواب.

إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على إَن وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي حدثنا وما قام مقام ذلك ذَلِك والعنعنة بشرطها عنده، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لايوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه فِي الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ومن ثمَّة أورد التعليق، وَإن لم يجد فيه حديثا صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به وقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أَو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم ما دلَّ عليه ذلك الخب

(١)ابن الصلاح/ مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٣).

المطلب الثاني: ضوابط الإمام مسلم

ترجمة موجزة للإمام مسلم رحمه الله:

الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح هو: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد النيسابوري البلد والموطن والنشأة القشيري، إمام أهل الحديث في عصره وأحد الحفّاظ المتقنين الأفذاذ، كان مولده سنة (٢٠٦هـ) بدأ طلب العلم مبكراً وسمع من يحيى بن يحيى التميمي وهو أكبر شيخ له، روى عنه نسخته عن مالك بن أنس الأصبحي إمام أهل المدينة، وبمكة من الإمام عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، وبالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة، وسمع ببغداد أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة وآخرين، وكانت له رحلة واسعة إلى بلاد الغرب والشرق حتى حصّل علوماً كثيرة وجاء بمسموعات وفيرة روى عنه الإمام إبراهيم بن محمد بن سفيان العابد الفقيه، وهو الذي روى عنه كتابه الصحيح[١].

ضوابط الإمام مسلم:-

لم يشترط الإمام مسلم في صحيحه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه واكتفى بالمعاصرة، وهي: أن يعيش الشيخ والتلميذ في عصر واحد[٢].

ضوابط الاكتفاء بالمعاصرة عند الإمام مسلم:

١/ ثقة الرواة

لا تكون المعاصرة كافية لاتصال السند المعنعن عند الإمام مسلم إلا إذا توفرت فيها ثقة الرواة، قال الإمام مسلم: (القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثًا، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها

---

(١)الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد (ص: ٢٦٩).

(٢)مقدمة صحيح مسلم (١/٢٩-٣٠).

بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة[١] فالضعيف والمجهول لا يدخلان هنا لأنه في الأصل لا يحتج بحديثهما حتى مع ثبوت المعاصرة، ولكن إذا كانت المعاصرة غير ثابتة فيضاف إلى التضعيف سبب آخر وهو عدم الاتصال على مذهب مسلم.

٢/ العلم والمعاصرة

لم يكتفي الإمام مسلم بأن تكون المعاصرة محتملة، بل لابد من تحقق ثبوتها والعلم بها ويدل على ذلك أمران:

١-قوله: (وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحكاية عن قوله، والإخبار عن سوء رويته، أن كل إسناد لحديث فيه فلان عن فلان، وقد أحاط العلم بأنهما قد كانا في عصر واحد، أن الحجة لا تقوم عنده بكل خبر جاء هذا المجيء، حتى يكون عنده العلم بأنهما قد اجتمعا من دهرهما مرة فصاعدًا[٢].فقوله "العلم" نص صريح من كلامه على أنه لابد من العلم بالمعاصرة.

٢- ذكر مسلم بأن أهل المعرفة بالحديث صححوا أسانيد لا يثبت فيها لقي التابعين للصحابة الذين رووا تلك الأحاديث، وساق أمثلة من تلك الأسانيد، وفي جميع هذه الأسانيد التي ذكرها كانت المعاصرة ثابتة بيقين[٣].

ثبوت المعاصرة عند الإمام مسلم تتم بأحد طريقين:

١- معرفة تاريخ ولادة الراوي، وتاريخ وفاة المروي عنه.

ذكر مسلم: "أن عبيد بن عمير أسند عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، وعبيد بن عمير ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم" فمسلم تحقق من معاصرة عبيد لأم سلمة بمعرفة تاريخ ولادة عبيد بن عمير المولود

---

(١)المرجع السابق (ص: ١/٢٩- ٣٢).

(٢)مقدمة صحيح مسلم (١/٢٩).

(٣)ابن حجر/ تقريب التهذيب (ص٧٥٤).

في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بمعرفة تاريخ وفاة أم سلمة رضي الله عنها التي تأخرت وفاتها إلى سنة اثنتين وستين[١]ولم يذكر تاريخ وفاة أم سلمة رضي الله عنها، لأنه معروف مشتهر بين المحدثين أن وفاتها تأخرت بزمن طويل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- معرفة تاريخ وفيات الأقدم موتًا من مشايخ الراوي الذين سمع منهم.

إن معرفة ذلك تعين على التأكد من المعاصرة بين ذلك الراوي وبعض من يروي عنهم، قال مسلم: "وأسند ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين، وعن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، وقد سمع ربعي من علي بن أبي طالب وروى عنه" والمتعارف عليه أن عليًا رضي الله عنه مات سنة أربعين، ومسلم يستدل بسماع ربعي من علي على معاصرة ربعي لعمران بن حصين وأبي بكرة وقد توفيا بعد علي رضي الله عنهم أجمعين، فقد مات عمران سنة اثنتين وخمسين[٢]. وأبو بكرة مات سنة إحدى أو اثنتين وخمسين[٣].

المقصود بإمكانية اللقاء:

إن مجرد ثبوت المعاصرة كاف لإمكان اللقاء عند الإمام مسلم، وأن معنى إمكان اللقاء هو ثبوت المعاصرة فقط، ولكن ذكر مسلم نصًا آخر يختلف عما سبقه إذ قال في معرض بيانه أن المخالف لم يحتج بـ " كل إسناد لحديث فيه فلان عن فلان، وقد أحاط العلم بأنهما قد كانا في عصر واحد، وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوي عمن روى عنه قد سمعه منه وشافهه به" ففرق مسلم بين العلم بالمعاصرة وجواز اللقاء فجعله زائدًا على العلم بالمعاصرة كما يقيده سياق النص، واكتفي بمجرد إمكان اللقاء دون ثبوت أصله

---

(١)شمس الدين عثمان ابن قايماز الذهبي/ سير أعلام النبلاء (ص: ٨٤).

(٢)ابن حجر/ تقريب التهذيب (ص: ٤٢٩).

(٣)المرجع السابق (ص: ٤٥٣).

فمتى كان الراوي بريئًا من تهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكنًا من حيث السن والبلد كان الحديث متصلاً، وإن لم يأت أنهما اجتمعا قط. [١]

١- السلامة من التدليس:

اشترط في الاكتفاء بالمعاصرة أن يكون المعنعن غير مدلس، قال مسلم عن أئمة الحديث: "وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر[٢] به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله، فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا، ولم نسم من الأئمة) والتدليس المقصود هنا: تدليس الإسناد لأنه هو المرتبط بالعنعنة، ومن لم يشتهر بالتدليس تحمل عنعنته عمن عاصر على الاتصال. المراد من كلام مسلم احتمالين: (يحتمل أن يريد به كثرة التدليس، ويحتمل أن يريد به ثبوت ذلك عنه وصحته) [٣] عرف الخطيب البغدادي التدليس بأنه: "رواية المحدث عمن عاصره، ولم يلقه فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه"[٤] وعرفه ابن الصلاح بأنه: "أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه"[٥]

وقول ابن حبان: "ومنهم المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطاة وذويه كانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم"[٦] وقول ابن عدي بعد أن ذكر من لم يلقهم سعيد

---

(١)مقدمة صحيح مسلم (ص: ١/٢٩).

(٢)ابن حجر/ تقريب التهذيب (ص: ٣٩٨).

(٣)زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن/ شرح علل الترمذي (١/٣٥٤).

(٤)الخطيب البغدادي/ الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٨)

(٥)ابن الصلاح/ علوم الحديث (ص٦٦).

(٦)ابن حبان/ المجروحين (١/٨٠).

بن أبي عروبة: "وهو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتًا عن كل من روى عنه إلا من دلس عنهم وهم الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم"[١]

٢- عدم وجود ما يدل على نفي السماع أو اللقاء

يشترط مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة أن لا يوجد دليل على عدم سماع المعنعن من المعنعن عنه، وهي واضحة لمن تأمل كلام الأئمة واعتنى بأقوال أئمة النقد والتعليل ويعرف عدم سماع الراوي عمن روى عنه بالطرق التالية:

أ- ورود نص بعدم السماع

من الدلائل المبينة على عدم السماع، ورود نص بلفظ صريح يتضمن نفي السماع أو اللقاء، وتتم معرفة ذلك بأحد أمرين:

أ- أن ينص الراوي بأنه لم يسمع من ذلك الشيخ، قال الحجاج بن أرطاة لهشيم: (سمعت من الزهري؟ قال: نعم فقال: لكني لم أسمع منه شيئًا".

ب- ورود ما ينفي السماع تاريخيًا

أن ينص إمام أو أكثر من ذوي الاطلاع على عدم سماع الراوي من ذلك الشيخ، فقد روى أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه: فذكر ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبوحاتم، ويعقوب بن شيبة، وأبوداود على أنه لم يسمع من أبيه[٢].

وروى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يسمع منهما لأنه ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه[٣].

---

(١)أبو أحمد بن عدي الجرجاني/ الكامل في الضعفاء الرجال (٣/١٢٣٣).

(٢)ابن حجر/ تهذيب التهذيب (١٢/١١٧).

(٣)الخطيب البغدادي/ سير أعلام النبلاء (٤/٤٥٨).

ج- أن يذكر الراوي صيغة أداء تدل على نفي السماع.

إذا ذكر الراوي صيغة أداء تدل على نفي السماع مثل "نبئت" أو "حدثت" أو "بلغني" ونحو ذلك، فإن ذلك يعتبر دلالة بينة على عدم سماعه من الشيخ الذي روى عنه مثال ذلك: قول أحمد بن حنبل: (لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول في كلها: "نبئت عن ابن عباس".

٢/عدم الرواية بالمعنى: ولا شك أن المحافظة على ألفاظ الحديث طريقة مثلى، والرواية بالمعنى جائزة ولكن ينبغي أن تكون عندما لا يتقن اللفظ، أما إذا عرف لفظ رسول صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي العدول عنه إلى الرواية بالمعنى، ولكن حيث يضبط المعنى ويعقل ولا يضبط اللفظ تأتي الرواية بالمعنى لأن الحاجة تدعو إلى ذلك[١]

٣/ تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد، كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها: "حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتكريره في كل حديث لقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله، فذكر أحاديث منها كذا وكذا، وهذا ما يفعله المتحرِّي الورع وقد أثنى العلماء على صنيع مسلم هذا[٢].

٤/ سلك الإمام مسلم في صحيحه مسلكاً، هو طريقة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة وذلك مصرّح بكمال ورعه وتمام معرفته وغزارة علومه وشدة تحقيقه بحفظه، لا يهتدي إليها إلا أفراد في الآثار كاعتنائه بالتمييز بين (حدثنا وأخبرنا) وتقييد ذلك على مسالكه، فالإمام مسلم يفرّق بين قوله (حدثنا وأخبرنا) كما يفرّق بين قوله (حدثنا وحدثني) فإذا قال الإمام حدثنا زهير بن حرب فهذا يعني أنه حدثه في مجلس التحديث، أي في اجتماع الناس في

---

(١)ابن الصلاح/ مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٥) .

(٢)ابن الصلاح/ صيانة صحيح مسلم (٦٠/١).

هذا المجلس يقول رجل: (حدثنا فلان) ولا يقول: (حدثني فلان) بل حتى اللغة لا تشهد له بذلك، فإذا قال الراوي (حدثني) أي حدثني وحدي[١]

وكذلك يفرّق بين لفظ (حدثنا وأخبرنا) فـ (حدثنا) هو من لفظ الشيخ ما لم يُقيد بخلاف (أخبرنا) وهي أن يكون الأمر عرضاً على الشيخ وذلك بأن يقرأ أحد الحضور والشيخ يسمع ثم يقر هذا الحديث أو هذا الاستملاء، فهذا يقول فيه جمهور أهل العلم (أخبرنا) ولا يقولون فيه (حدثنا) وغيرهم يقول (حدثنا فلان عرضاً عليه) فهذا تقييد، ولو كان الأمر مهملاً بلا تقييد لحُمل اللفظ (أخبرنا) على العرض على الشيخ، فكذلك اعتنى مسلم بضبط هذه الألفاظ في متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبته أو غير ذلك[٢].

قال الإمام ابن القيم: وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ".

منهج الإمام مسلم في ضبط كتابه:

١/ شرط مسلم في المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه: قال الحاكم[٣] بعد إخراجه لحديث هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات، ولم يخرجه في أبواب الكتاب وهو صحيح، والرأي الراجح ما قاله ابن القيم: في معرض رده على مخالف له: (وأما قولكم إن مسلم روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه

---

(١)أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ شرح صحيح مسلم (ص: ١٩).

(٢)المرجع السابق (ص: ٢٥).

(٣)الحاكم: هو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد حمدويه بن نعيم الظبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، الحافظ الكبير وإمام المحدثين، ولد سنة (٣٢١) ت (٤٠٥هـ) له تخريج الصحيحين والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ، مستدرك الصحيحين وغيرها.

ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك، ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة[١]:

أ- أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف(م).

ب- ويرمزون له في المقدمة ب (مق) كما في تهذيب التهذيب وغيره

٢/ قسّم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، والطبقات إلى ثلاث طبقات، أي أنه قسّم الحديث نفسه إلى ثلاثة أقسام، وقسّم الرواة إلى ثلاث طبقات وكل طبقة مرتبطة بقسم.

أ/ الطبقة الأولى ما رواه الحفاظ المتقنون من الرواة مرتبطة بالقسم الأول من الحديث.

ب/ الطبقة الثانية هم المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان مرتبطة بالقسم الثاني.

ج/ الطبقة الثالثة ما رواه الضعفاء والمتروكون مرتبطة بالقسم الثالث.

أ- فهو يروي عن الحفاظ الضابطين المتقنين الأئمة الأعلام القسم الأول، فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم[٢].

رأي الإمامان أبي عبد الله الحاكم وأبو بكر البيهقي:

أن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني لأنه قسم المتوسطون المستورون دون الطبقة الأولى، وإنما ذكر القسم الأول واقتصر عليه واخترمته المنية قبل أن يذكر أصحاب القسم الثاني[٣] لكن كثيراً من الناس فهم خطأ هذا التقسيم، فقال إن الإمام مسلماً حين صنّف الصحيح على ثلاث طبقات جعل الثلث الأول من الكتاب حديث الحفاظ، والثلث الثاني من الكتاب حديث أهل الصدق والأمانة، ثم جعل القسم الثالث رواية المختلف فيهم

---

(١)ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص:٧٤)

(٢)أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ شرح صحيح مسلم (ص: ٢٠).

(٣)ابن الصلاح/ معرفة أنواع علوم الحديث- مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٧٦).

وهذا كلام غير صحيح، وأما قولهم أنه صنّف الأبواب على هذه التقاسيم وهذه الطبقات فهذا يعني أنه فعل ذلك في الباب الواحد، يقول مثلاً: باب تحريم الكذب فيأتي بثلاث روايات، الرواية الأولى من رواية أهل الحفظ والضبط والإتقان من الأئمة الحفاظ، فيكون اعتماد الإمام مسلم على هذه الطبقة وعلى هذا القسم في الاحتجاج بهذه الرواية على صحة الباب[١].

ب- الطبقة الثانية من طبقات الرواة: هم من نزلوا عن الطبقة الأولى درجة، ولكنهم لم يخرجوا عن حد الاحتجاج فهم أهل صدق وهم أهل أمانة وعدل، ولكن كل ما في الأمر أن روايتهم تنزل درجة عن رواية الحفاظ المتقنين أصحاب الطبقة الأولى، فمسلم عليه رحمة الله يأتي بأهل هذه الطبقة استئناساً وتأصيلاً بجوار القسم الأول والطبقة الأولى.

ج- الطبقة الثالثة: فهم قوم اختلف فيهم أهل العلم بين جرح وتعديل، فمسلم حين أورد روايتهم إنما أوردها استئناساً، أي لمجرد أن تكون شاهداً للرواية الأولى والثانية ولم يوردها تأصيلاً واحتجاجاً، فكونه أوردها أو لم يوردها لا يؤثر ذلك في الحكم العام، وبما أن الإمام مسلم من أئمة الجرح والتعديل وكونه احتج بأصحاب الطبقة الثالثة فلا بد أن يكون له قول حسن فيهم وليس هذا بشرط في أصل الرواية، فربما روى إمام الجرح والتعديل عن راو ضعيف ولا تكون رواية ذلك الإنسان عن ذلك الضعيف توثيقاً له، ولكن إذا كان هذا في داخل الصحيح للإمام مسلم وهو من أئمة هذا الشأن فإنما يكون ذلك تعديلاً له[٢].

---

(١)السيوطي/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ص: ٧٤).

(٢)المرجع السابق (ص: ٩٥).

رأي القاضي عياض[١]:

هذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه، وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فلو نظرنا إلى تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفى من اتهمه بعضهم[٢].

الرأي الراجح للحاكم والبيهقي[٣]:

أن الإمام مسلم خرج أحاديث الطبقة الأولى والثانية، ولم يخرج أحاديث الطبقة الثالثة هذا لا شك أن فيه صيانة للصحيح من أن يتهم أحداً من رواته بشيء من الضعف أو يمس واحدٍ منهم بضربٍ من الجرح، واستفاض بين أهل العلم أن رواة الصحيحين قد جازوا القنطرة، ولو نظرنا في الكتاب وجدنا أن تخريج الإمام مسلم لحديث الراوي توثيق عملي لهذا الراوي، وحينئذٍ يكون توثيقه أو يكون تضعيف غيره أو جرح غيره لضعيف هذا الراوي الجرح الخفيف الذي صدر من غير مسلم معارضٌ بتوثيق مسلم وتخريج حديثه له، مع أن مسلم لا يكثر من أحاديث هذا النوع ولا يذكرهم في الأصول، إنما يذكرهم في الغالب في الشواهد والمتابعات[٤].

---

(١)القاضي عياض: هو عياض بن أبي موسى أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (٤٧٦ هـ-٥٤٤ هـ/١٠٨٣م-١١٤٩م) قاض مالكي، علامة فقية ومؤرخ (م١٠٨٣- ت١١٤٩) مراكش.

(٢)ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن/ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ (٥٨/١).

(٣)البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني المشهور بالبيهقي، ولدفي بيهق (٣٨٤ - ٤٥٨هـ) إمام محدث متقن صاحب تصانيف جليلة وآثار منيرة، شهد له العلماء بالتقدم/ شرح علل الترمذي.

(٤) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٠٣).

٣/ تحاشى التكرار: تفاداه إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصف من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره.

٤/ تلخيصه الطرق وتحوُّل الأسانيد، مع إيجاز العبارة وكمال حسنها.

٥/ رتب ورصف الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته لجوامع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة، فرتب روايات الحديث بحسب قوتها يقدم الأصح فالأصح، قال عبد الرحمن بن علي بن الدَّيبع: تنازع قوم في البخاري ومسلم لديَّ وقالوا: أيّ هذين يُقدّم؟ فقلت: لقد فاق البخاري صحةً كما فاق في حسن الصناعة مسلم التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها[١]

٦/ يترجم الكتب ولا يبوب تحتها أبواباً، ولهذا جاء بعض العلماء بعده وعملوا أبواباً لأنه في حكم المبوب، حيث جمع الأحاديث التي يتصل بعضها ببعض في مكان واحد فصاروا يضعون له أبواباً كالنووي وغيره، ولهذا لما عمل النووي حاشية على صحيح مسلم ترك المتن كتباً وأحاديث بدون أبواب، ثم في الحاشية يأتي بذكر الأبواب لأنها من صنعه، فأتى بكتاب الإيمان وهو أول كتاب عنده بعد المقدمة، وأول حديث في كتاب الإيمان هو حديث جبريل وقد ساقه بطوله دون اختصار، وهو الحديث المشهور (بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منّا أحد) وفي آخره قال عليه الصلاة والسلام (هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم) [٢].

---

(١) ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم (٨٨/١).

(٢) (٦٢) مسند المكثرين من الصحابة: (٥٥٩٢).

الحديث أورده من طريق ابن عمر، وكان قد جاء إليه اثنان من أهل العراق حاجين أو معتمرين واكتنفاه فكان واحد عن يمينه وواحد عن شماله، وقالا له: لقد ظهر في بلدنا أناس يقولون بالقدر ويقولون إن الأمر أنف، فقال: "إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم مني براء، ثم قال حدثني عمر رضي الله عنه وساق الحديث الطويل، ومقصوده من إيراد الحديث قوله: (وتؤمن بالقدر خيره وشره) لأنه أتى به دليلاً على البراءة من هؤلاء، وأنه على خلاف ما صاروا إليه.

المبحث الثاني: ضوابط أئمة السنن

المطلب الأول: ضوابط الإمام أبي داود
المطلب الثاني: ضوابط الإمام الترمذي
المطلب الثالث: ضوابط الإمام النسائي
المطلب الرابع: ضوابط الإمام ابن ماجة

المبحث الثاني

ضوابط أئمة السنن

المطلب الأول: ضوابط الإمام أبي داود

ترجمة موجزة للإمام أبي داود رحمه الله

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي أبوداود، السجستاني، إمام الإئمة في الحديث وأحد أصحاب كتب الحديث الستّة المشهورة، روى عن القعنبي ويحيى وابن المديني، وروى عنه الترمذي وابنه أبو بكر، وغيرهم[١]

قال إبراهيم الحربي عنه: أُلِينَ لأبي داود الحديث كما أُلين لداود الحديد، وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا، جمع وصنّف ودافع عن السنن وله مصنفات عديدة منها السنن وهو أحد الكتب الستة[٢]

قال رحمه الله: "ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب" وهذا يبين عظيم منزلته عنده وأن على الناس أن يحرصوا على هذا الكتاب وأن يستفيدوا منه لأنه مشتمل على الأحكام (وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا) هذا من ناحية الاستيعاب، وأنه إذا وجد شيء ليس عنده فإنه ضعيف إلا أن يكون جاء عنده من طريق آخر، أو أضيف إلى الأحاديث استنباطاً فهذا شيء آخر ولا يكاد يكون هذا[٣]

كان من سؤال أهل مكة عندما أرسل إليهم بسننه: أنه هل كتب في سننه أصح ما عنده؟ فقال: إنه كذلك، إلا أنه قد يكون الحديث فيه ما يأتي من طريق أقوم وما يأتي من طريق شخص عرف في التقدم في الحفظ، وهذا قليل لا يبلغ عشرة أحاديث.

---

(١) شرح سنن أبي داود: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية/ بدون بيانات/ (ص: ٦١).

(٢) ابن الصلاح/ معرفة أنواع علوم الحديث- مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٨).

(٣) عبد المحسن بن حمد/ شرح سنن أبي داود (ص: ٦٣).

ضوابط الإمام أبي داؤد:

١- لا يحتج بالغريب من الحديث ولو كان من طريق مالك أو يحيى بن سعيد وكذلك الحديث الشاذ، رغم أنه ورد في صحيحي البخاري ومسلم أحاديث غريبة.

٢- لم يورد في سننه رجل متروك الحديث:

ما روى عن متروك، والمتروك هو الذي عرف بفحش الغلط وكثرة الخطأ فترك حديثه بسبب ذلك، وإذا كان الحديث منكراً ذكره وذكر أنه منكر ولكن ليس في الباب على نحوه غيره، أي فإنما ذكره لأنه هو الموجود في الموضوع، ولو كان يوجد حديث صحيح أو غير منكر لأتى به، لكنه لما كان الموضوع الذي ترجم له ليس فيه أحاديث صحيحة أورد الحديث المنكر ونص على أنه منكر.

٣- يبين ما فيه وهن شديد من الأحاديث: قال رحمه الله: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده) فقوله وهن شديد يعني ضعفاً شديداً وقوله (بينته) أي يقول إنه فيه كذا وفيه كذا، وكذلك يبين ما لا يصح سنده ويقول فيه فلان أو فيه كذا، وما لم يبين فيه وهناً أو ضعفاً وإنما يسكت عليه فهو صالح للاحتجاج .

٤- جمع أبو داود في سننه أحاديث مشتهرة عند أهل الحديث وجانب الغريب منها، ولم يلجأ إلى المراسيل إلا إذا لم يجد في الصحاح ما يغني عنها، والمشهور في اصطلاح المحدثين أنه ما روي من أكثر من طريقين ولم يصل إلى حد التواتر[١] قال أبو داود: حدثنا إسحاق بن سويد الرملي، وعمر بن الخطاب أبو حفص وحديثه أتمُّ، أن سعيد بن الحكم حدثهم، قال: أخبرني نافع بن يزيد، قال: حَدَّثنا حيوة بن شريح أن أبا سعيد الحِميري حدثه عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اتقوا الملاعن الثلاث

(١) السيوطي/ تدريب الراوي (ص: ٦٤).

البُراز في الموارد وقارعة الطريق والظل) [1]ويقول: إن الأحاديث أكثرها مشاهير، وإنها عند الناس الذين ألفوا في الحديث، وكون الحديث تتعدد موارده ويوجد عند المحدثين بطرق مختلفة فإن ذلك يدل على شهرته وعلى تعدد المخارج له، وإذا كانت تلك الطرق فيها ضعف يسير يمكن أن يجبر بعضها ببعض وأن يعضد بعضها بعضاً.

٥- يذكر الحديث المرسل والمدلس كما يذكره غيره عندما لا يوجد غيره من الأحاديث المتصلة الصحيحة، لأن هذا هو الذي وجد مثلما قال فيما مضى بالنسبة للمنكر.

٦- توقف أبي داود عن ذكر بعض الأحاديث، لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا أي أنه ربما يتوقف عن ذكر كل شيء فيه إشكال، لأنه قد يؤثر على الذين لا يفقهون ولا يفهمون، ولا يعرفون عيوب الحديث[2].

ومن الأشياء التي كانوا يتركونها لأن فيها إشكالاً على الناس: أنهم لا يحدثون بكل حديث في كل مناسبة وفي كل مجال، لأن بعض العامة يقصر فهمهم عن مثل ذلك مثلما جاء في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي فيه: (يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد وحق العباد على الله؟) ثم بين له ذلك فقال معاذ رضي الله عنه: (أفلا أبشر الناس يا رسول الله؟ قال: لا تبشرهم فيتكلوا) [3] لأن بعض الناس إذا حدث بحديث فيه ترغيب بشيء أو فيه ذكر سعة جود الله وفضله وإحسانه قد يجره ذلك إلى التساهل، فلا يحدث بالأحاديث في كل مكان أو كل مجال إذا كان يترتب على ذلك ضرر، ولهذا ما حدث به

---

(١) سنن أبي داود (باب المواضع التي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البول فيها) حديث رقم (٢٦) قوله اتقوا اللاعنين: يريد الأمرين الجالبين للّعن الحاملين الناس عليه والداعِيَين إليه.

(٢) شرح سنن أبي داود: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية/ بدون بيانات/ (ص:٩٠).

(٣) أخرجه الطيالسي (١٤٢٢) والبخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) وابو داود (٤٦٠٦) وابن ماجه (١٤) وابن حبان

معاذ رضي الله عنه إلا عند موته تأثماً، يعني خشية أن يلحقه إثم إذا لم يحدث بحديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٧- اختصار الأحاديث: عندما يورد الحديث بالترجمة لا يعني أن هذا هو الحديث بتمامه دون أن يكون قد دخله اختصار، بل أشار إلى أنه اختصر بعض الأحاديث ولم يوردها بتمامها وكمالها، وقد ذكر سبب اختصاره حيث قال: إنه لو أورده بكماله قد لا يتنبه بعض من سمعه إلى محل الشاهد لأنه إذا كان الحديث مثلاً صفحة كاملة ومحل الشاهد منه كلمتان أو ثلاث قد يمر عليه كله فلا يتنبه إلى محله، فهو يريد أن يأتي إلى محل الشاهد رأساً فيختصر الحديث ويورد محله، فهو رحمه الله كالبخاري والنسائي وغيرهم من الذين يعددون التراجم ويوردون الأحاديث على تلك التراجم فيأتون بها في مواضع متعددة، وتكون مشتملة على محل الشاهد وذلك من الاختصار للأحاديث.

٨- لم يخرج طرق الأحاديث ولم يستوعبها، لا من حيث الصحابة ولا من دون الصحابة فإن الحديث قد يبلغ إلى حد التواتر وهو يورده من طريق واحد أو من طريقين، لأنه ما أراد الاستيعاب مثل حديث: (نضر الله امرءًا سمع مقالتي) [١] رواه أبو داود من بعض الطرق عن بعض الصحابة، وجاء عن عدد كبير من الصحابة ليسوا عند أبي داود، لأنه ما أراد استيعاب وجمع الطرق حتى لا يكبر بذلك حجم الكتاب.

٩- جمع أحاديث الأحكام واستقصاها حسب علمه.

---

(١) سنن أبي داود ، باب فضل نشر العلم/ حديث رقم (٣٦٦٠) ، (ص: ٣٢٢).

المطلب الثاني: ضوابط الإمام الترمذي

ترجمة موجزة للإمام الترمذي رحمه الله:

هو محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، كنيته أبو عيسى ولد عام (٢٠٩) كان يُضرب به المثل في الحفظ هذا مع ورعه وزهده، صنّف الكثير تصنيف رجل عالم متقن ومن تصانيفه: كتابه الشهير (الجامع) (العلل) (الشمائل النبوية) [١] تتلمذ على قتيبة بن سعيدٍ، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبو مصعبٍ الزهري، وتتلمذ على يده أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وحماد بن شاكرٍ الوراق وغيرهم، ويأتي كتابه المصنف في المرتبة الخامسة وقيل أن أسهل التراجم تراجم الترمذي[٢]

أقوال العلماء في التِّرمِذي

* قال ابن العماد الحنبلي[٣]: الإمام التِّرمِذي تلميذ أبي عبدالله البخاري ومشاركه فيما يرويه في عدد من مشايخه، سمع منه شيخه البخاري وغيره وكان مبرزًا على الأقران آية في الحفظ والإتقان، وهو أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط.

* شهادة الإمام البخاري للترمذي: قال التِّرمِذي: (قال لي محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: "ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعت")[٤]

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان/ سير أعلام النبلاء (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م (١٣/٢٣٠).

(٢) محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي/ شرح سنن الترمذي (ص: ٣٢).

(٣) ابن العماد الحنبلي: هو أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (١٠٣٢- ت ١٠٨٩) مات بمكة مؤرخ وفقيه عالم بالأدب.

(٤) ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص: ٢٤٩).

* **قال الذهبي رحمه الله:** في جامع التِّرمِذي علمٌ نافعٌ وفوائد غزيرةٌ ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديثَ واهيةٍ بعضها موضوع وكثيرٌ منها في الفضائل.

سمي كتاب الترمذي بالجامع لأن فيه جُل أبواب الدين، وأُشتهر باسم (سنن الترمذي) ويقول عن كتابه: (ومن كان هذا الكتاب في بيته فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم[١] وما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديث: (فإن شرب في الرابعة فاقتلوه) [٢] وسوى حديث جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوفٍ ولا سفرٍ.

ضوابط الإمام الترمزي:

١/ الصحيح عند الترمذي يقسم على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون رواته ثقات وعدولاً ويساعده تعامل السلف.

والثاني: أن يصححه إمام من أئمة الحديث بخصوصه.

والثالث: أن يخرجه من التزم الصحة في كتابه مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السكن وصحيح ابن حبان[٣] والنسائي وإن لم يحكم عليه بخصوصه بالصّحة.

والرابع: أن يكون الرواة سالمين عن الجرح ويكونون ثقات، وعنده المرتبة الأولى أعلى مراتب الصحيح.

٢/ التواتر عنده على أربعة أقسام:

أ- تواتر الإسناد: وهو أن يروي الحديث جماعة يستحيل اجتماعهم على الكذب وكذلك يكون في القرون الثلاثة وهذا التواتر تواتر المحدثين.

ب- تواتر الطبقة: وهو أن يأخذ طبقة عن طبقة بلا إسناد، والقرآن متواتر بهذا التواتر وهذا تواتر الفقهاء.

---

(١) الخطيب البغدادي/ سير أعلام النبلاء (ص: ٢٧٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤١٥٧) والترمذي (٢٦٥٧) وابن ماجه (٢٣٢) وأبو يعلى (٥١٢٦- ٥٢٩٦) وابن حِبَّان والرامَهُرْمُزي في المحدث الفاصل (ص: ٦-٧).

(٣) هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ البُستي (ت ٣٥٤هـ).

ج- تواتر التعامل: وهو أن يعمل به أهل العمل، بحيث يستحيل تكذيبهم، وهذا التواتر قريب من التواتر الثاني، ومثاله العمل برفع اليدين عند الركوع وتركه، فإنه عمل به غير واحد في القرون الثلاثة.

د- تواتر القدر المشترك: وهو أن يكون المضمون مذكوراً في كثير من الآحاد كتواتر المعجزة، فإن مفرداتها وإن كانت آحاداً لكن القدر المشترك متواتر، وحكم الثلاثة الأول تكفير جاحده، وأما الرابع فإن كان ضرورياً فكذلك، وإن كان نظرياً فلا[1]

٣/ بعد أن يروي التِّرمِذي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُ فيه، سواء كانت بمعنى الحديث الذي رواه أم بمعنى آخر أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

٤/ يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية في أغلب أحيانه، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة، وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث تمييز الصحيح من الضعيف للاستدلال والاحتجاج ثم الاتباع والعمل.

٥/ يعتني التِّرمِذي كل العناية في كتابه بتحليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلًا جيدًا، ولذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث خصوصًا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم في علوم الحديث[2].

٦/ ذكره لعبارة (أو) في روايته لبعض الأحاديث: منها حديث ورد بباب ما جاء في فضل الطهور، قال الترمذي: حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: حدثنا مَعْنُ بن عيسى القزّاز قال: حدثنا مالك بن أنس، ح وحدثنا قتيبة، عن مالك، عن سهيل بن أبي صالح عن

---

(١) محمد بن عيسى بن سَوْرة/ مقدمة سنن الترمذي (ص: ٦٦-٧٠).

(٢) لفظة «أو» قد يكون لشك الراوي، وقد يكون للتنويع، وإذا كان للشك من الراوي فيقرء بعده لفظ «قال» ويعرف ذلك

أبي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا توضأ العبد المسلم، أو المؤمن، فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء – أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا، وإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء – حتى يخرج نقياً من الذنوب»[1] هذا حديث حسن صحيح.

رأي الحافظ ابن حجر:

تردد الترمذي في الحسن والصحة، أو يقال بتقدير الواو أي حسن وصحيح، والحسن باعتبار طريق، والصحة باعتبار طريق آخر لكنه ليس بشاف، فإن هذا التردد من الترمذي بعيد وأما تقدير الواو فلا يجري في جميع المواضع.

رأي الحافظ عماد الدين ابن كثير[2]: إن الحسن الصحيح مرتبة بين الحسن والصحيح كالحلو الحامض لكنه أيضاً غير صحيح، لأنه يأتي بأحاديث الصحيحين ويحكم عليها بالحسن الصحيح، والحق ما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح: بأنهما متبائنان مفهوماً ومتصادقان مصداقاً، وبينهما عموم وخصوص مصداقاً كالظاهر والنص.

٧/ يصحح الترمذي بالمجموع، أي بمجموع ما في الباب.

رأي الحافظ الذهبي[3] : إن توثيق أو تصحيح الترمذي غير معتبر لأنه متساهل.

الرأي الراجح لأحمد شاكر: إنه معتبر وتوثيق لرجاله، والتوثيق العملي للراوي من قبل الأئمة كأن يخرج له البخاري أو مسلم أو غيرهما من الأئمة، هذا توثيق عملي من قبلهم

---

(١) حسن أخرجه أبو داود (١/٣) وقال الدار قطني: هذا صحيح رجاله كلهم ثقات، وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي/ حسن رواه أبو داود (ص:٢٠) وابن ماجه (١/٣٢٨) والحاكم (١ / ١٦٧) رواه الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى باب ما (جاء في فضل الطهور).

(٢) عماد الدين ابن كثير: هو عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي، ثم الدمشقي ولد بمجدل من أعمال دمشق سنة (٧٠١هـ) مفسر حافظ ومؤرخ.

(٣) الذهبي: هو الإمام الحافظ المؤرخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ولد سنة (٦٧٣هـ) من أهم مؤلفاته "طبقات الشافعية" كان والده شهاب الدين أحمد بن عثمان يمتهن صناعة الذهب المدقوق وقد برع بها وتميز، فعُرف بالذهبي.

لكنه شريطة أن يتفرد به هذا الراوي إذا كان الحديث لا يعرف إلا من طريقه وصحح الخبر، فهو توثيق عملي وقد أخرج الشيخين أحاديث للترمذي.

٨/ استخدم الترمذي عبارة (هذا الحديث أصح) لكن لا يلزم من قوله هذا أن يكون صحيحاً في نفسه، بل مراده بالأصح والأحسن أعلى الحديث في هذا الباب وإن لم يكن حسناً عند المحدثين ومن عادة الترمذي إخراجه الأحاديث التي لم يخرجها غيره للاطلاع على ذخيرة الحديث، فمراده أنه أعلى الأحاديث التي لم يخرجها أرباب الصحاح.

حدثنا قتيبة بن سعيد قال: أخبرنا أبو عوانة عن سماك بن حرب، ح وحدثنا هنّاد قال: حدثنا وكيع عن إسرائيل، عن سِماك بن مصعب بن سعد عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تُقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول»[١] قال هنَّاد في حديثه: «إِلا بِطُهور». هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وفي الباب عن أبي المليح، عن أبيه وأبي هريرة، وأنس، وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر، ويقال زيد بن أسام بن عمير الهذلي.

(١) سنن الترمذي/ باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، حديث رقم (١) (ص: ٥١).

المطلب الثالث: ضوابط الإمام النسائي

نبذة موجزة عن الإمام النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي الكبير، القاضي الإمام شيخ الإسلام وأحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين، طاف البلاد وسمع من ناس في خراسان والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة وغيرها[١]

رأي الحاكم: كان النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعرفهم بالرجال، له من الكتب (السنن الكبرى في الحديث) والمجتبى وهو(السنن الصغرى) (الضعفاء والمتروكون) بمسند مالك، وكتاب النسائي كتاب عظيم وهو أحد الكتب الستة التي جمعت فيها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم المعروفة عند أهل العلم ويأتي في مقدمة السنن الأربع من جهة الصحة.

اختلف العلماء في سنن النسائي (المجتبى) هل هو كتاب في الصحيح؟ فكان هناك رأيين:

الرأي الأول: أن كتاب المجتبى كتاب صحيح، واستدل من ذهب لهذا الرأي بما يلي تسمية الحافظ أبو علي بن السكن والخطيب وابن مندة وأبو علي النيسابوري كتاب النسائي بالصحيح، وكذا قال ابن عدي عندما ذكر رجلاً خرج النسائي حديثه فقال: خرج له النسائي في صحاحه، فوصف السنن بالصحاح[٢]

رأي الحافظ الذهبي: أن المجتبى هو ما انتخبه ابن السني تلميذ النسائي (من السنن الكبرى) فإن هذا يؤيد الرأي القائل بأن أحاديث المجتبى (أي السنن الصغرى) منتقاة من السنن الكبرى وعلى هذا يكون كل ما فيها صحيح، وهو الرأي الراجح[٣]

---

(١) شرح سنن النسائي/ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي ، المرجع السابق (ص: ٤٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٦٣).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الصالحي الدمشقي الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الحنبلي، حافظ للحديث من كبار الحنابلة، من مؤلفاته (تنقيح التحقيق) (العلل) (الاحكام) في فقه الحنابلة (تراجم الحفاظ) (ت: بظاهر دمشق) نقلا عن الأعلام للزركلي/ أضواء السلف للنشر – الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م (٥/١٠٩).

رأي ابن كثير: أنكر القول بأن له شرطاً في الرجال أشد من مسلم، وقال بأن في السنن الصغرى رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً وفيهم المجروح، وأما بالنسبة لتجريد السنن الكبرى من الأحاديث غير الصحيحة فإن هذا غير مسلم به، لأن بعض الكتب الموجودة في الكبرى قد حذفت بأكملها ككتاب التفسير وكتاب الأذكار، وبعض الكتب أدرجت في السنن الصغرى كاملة بما فيها من الأحاديث الضعيفة والمعلولة[١]

ضوابط النسائي:

١/ لا يروي في الغالب إلا عن شيخ ثقة أو صدوق على الأقل، فشيوخ النسائي كلهم ثقات في الغالب، والضعف إنما يكون فيما بعده.

٢/ يروي بإسناد عالي: فقد روى عن قتيبة بن سعيد وأبي داود وابن راهويه ومحمد بن بشار وهذا راجع لتبكيره بالسماع، ولا يوجد في سنن النسائي أي حديث ثلاثي الإسناد وأعلى أسانيده رباعي[٢].

٣/ لا يخرج لمن اجتمع النقاد على ترك حديثه، حيث قال بأنه لا يترك حديث الرجل حتى يجمع أهل بلده على ترك حديثه، وهذا من المواضع التي تظهر فيها أهمية مسألة بلد الراوي، وقد يخرج لمن اختلف في حاله، كتخريجه لحديث جابر رضي الله عنه، في إرسال النبي صلى الله عليه وسلم علياً في موسم الحج من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم وهو مختلف في حاله وقد أشار النسائي لهذا الاختلاف بقوله: وابن خيثم ليس بالقوي في الحديث ولم يتركه ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وقال ابن المديني: منكر الحديث فهذا راوٍ مختلف في حاله ومع ذلك خرج له النسائي، والراجح أنه صدوق حسن الحديث.

٤/ شديد التحري في ذكر طريقة تحمله للحديث: فعندما منعه الحارث بن مسكين من حضور مجلسه لما أتاه في زي أنكره، وكان الحارث خائفا من أمور تتعلق بالسلطان فخاف

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي/ شرح سنن النسائي (ص: ٤٥).

(٢) شرح سنن النسائي/ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي (ص: ٩٦).

أن يكون عيناً عليه فمنعه، وقيل بأن الخلاف بينهما هو خلاف بين الأقران، فكان النسائي يقعد خلف الباب ويسمع حديث الحارث ومع ذلك لم يستجز أن يقول حدثنا وإنما قال: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع[١]

٥/ يعلل بسرد الروايات: فهو لا يصرح بتعليلاته وإنما يسوق الروايات بقصد تعليل الأخبار وسكوت النسائي عن الحديث يقتضي أن الحديث لا علة له عنده، لكنه توسع في شرح العلل في السنن الكبرى وخاصة في كتابي (عمل اليوم والليل وعشرة النساء) حتى عده بعض أهل العلم من كتب العلل.

٦/ يحكم أحيانا على أحاديثه فيقول: حديث منكر، ثابت، ليس بمحفوظ، صحيح كلامه على الرواة جرحا وتعديلاً، فقد خرج في المجتبى أحاديث رجال حكم عليهم بأنهم متروكون منهم أيوب بن سويد الرملي[٢] وسليمان بن أرقم [٣] وإسماعيل بن مسلم[٤] وعبد الله بن جعفر[٥] وخرج أيضا في الصغرى لمصعب بن شيبة[٦] وقد قال فيه (منكر الحديث) وخرج لأبي ميمون وقد قال فيه (لا أعرفه).

٧/ إذا وجد في الباب حديثا صحيحا يخرجه ويخرج معه أحاديث ضعيفة تحوي زيادات لم يشتمل عليها هذا الحديث الصحيح، ومثال ذلك : حديث سعيد بن سلمة[٧] عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس رضي الله عنه: (اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن...) حيث علق النسائي بقوله: سعيد شيخ ضعيف وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث.

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي/ شرح سنن النسائي (ص: ٨٦)

(٢) الدار قطني/ الضعفاء والمتروكون (ص: ١٣١).

(٣) الضعفاء والمتروكون (متفق على ضعفه. ديوان ٢٣) (ص: ٢٥٥) المغني في الضعفاء (ص: ٨٧).

(٤) المرجع السابق (ص: ١٥٥).

(٥) الذهبي/ المغني في الضعفاء (ص: ٣٣٥).

(٦) العقيلي/ الضعفاء الكبير (ص: ١٩٦).

(٧) الدار قطني/ الضعفاء والمتروكون (ص: ٣٢٠).

٨/ يقل من النقل عن الفقهاء ومثال ذلك، نقله عن مسروق رحمه الله فتوى في الهدية والرشوة.

٩/ يورد الأحاديث المتعارضة في الباب الواحد وهذا يعني أنه يرى العمل بكلا الرأيين ومن أبرز الأمثلة على ذلك تخريجه لأحاديث الجهر وعدم الجهر بالبسملة.

١٠/ يعلق أحيانا على الحديث كما يظهر من صنيعه في كتاب المزارعة، وقد يطول تعليقه حتى يصل إلى الصفحتين.

١١/ يسمي بعض المكنين، كتسميته لأبي عمار عريف بن حميد وتكنيته لبعض المسمين وقد أورد ابن حجر كلام النسائي في الرواة في (تهذيب التهذيب) [١] وكلامه إما أن يكون في السنن أو في الضعفاء، ومعظم أحاديث كتابه مسندة ولا يورد شيئا كثيراً من المعلقات وأن المقدار الذي وجد على صورة المعلق هو حديثان فقط.

١٢/ الأحاديث النازلة عند النسائي هي الأحاديث العشارية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حديث أبي أيوب رضي الله عنه في فضل قراءة سورة الصمد، حيث قال عنه النسائي لا أعرف في الدنيا إسناداً أطول من هذا الإسناد، والسبب أن في سنده ست أو سبع من التابعين يروونه عن بعضهم البعض[٢]

١٣/ جمع النسائي بين طريقتي البخاري ومسلم، فأخذ طريقة البخاري في الاعتناء بالتراجم وكثرتها واستنباط الأحكام والعناية بجمع الطرق، وبين طريقة مسلم في سياق الطرق كلها في مكان واحد فله الميزتان.

١٤/ اهتم النسائي بالجوانب الفقهية وهو يشابه البخاري في تكراره للحديث في المواضع التي يصلح فيها الإستدلال به، حتى قيل بأن كتابه هو أكثر الكتب تكرارا للحديث، ومثال

---

(١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص: ١٦٢).

(٢) السيوطي/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ص: ٧٦).

ذلك حديث: إنما (الأعمال بالنيات) حيث كرره ستة عشرة مرة، ويختصر الحديث أحيانا ويقتصر على موضع الشاهد.

المطلب الرابع: ضوابط الإمام ابن ماجه

نبذة موجزة عن الإمام ابن ماجه

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني وماجة اسم أبيه يزيد، حافظ كبير ومحدث شهير متَّفَق على جلالته وإتقانه، ارتحل إلى البصرة والكوفة ومكة والشام ومصر والحجاز والري في طلب الحديث، من شيوخه علي بن محمد الطنافسي ومصعب بن عبد الله الزبيري وإبراهيم بن المنذر الحزامي وابن أبي شيبة وابن ذكوان القارئ، وقرأ عليه محمد بن عيسى الأبهري وأبو الحسن القطان وغيرهما، وصنف مصنفات نافعة منها (تفسير القرآن) (تاريخ قزوين) (سنن ابن ماجة) وهو أحد كتب الحديث السِّتة المعتمدة وسادس الأصول الستة التي تلقتها الأمة بالقبول، وجملة أحاديثه تزيد على أربعة آلاف حديث روى سننه أبو الحسن بن القطان، وله زيادات وتعليقات قليلة ضمن (سنن ابن ماجه) يصدرها بقوله: "قال أبو الحسن"[١].

السبب الرئيس لإدخال سنن ابن ماجة في الأصول:

١/ عدم كثرة المراسيل دقة ترتيبه.

٢/ عدم كثرة المرفوعات.

٣/ كثرة أبوابه وعدم تكرار الأحاديث فيه، فهو يشبه صحيح مسلم في عدم تكرار أحاديثه، وأول ما بدأ به حديثًا صحيحًا (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (ما أمرتكم به فخذوه، وما نهيتكم عنه فانتهوا) [٢]

(١) الخطيب البغدادي/ سير أعلام النبلاء (ص: ٣١٢).

(٢) سنن ابن ماجة (باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (١).

ثناء العلماء:

* قال ابن كثير: "صاحب السنن المشهورة وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه وإتباعه للسنة. وهو كتاب مفيد قوي، التبويب في الفقه في الأصول والفروع.

* قال أبو زرعة[١]: (لابن ماجه) لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف قال الذهبي معلقاً: "قول أبي زرعة إن صح فإنما عنى بالثلاثين الأحاديث المطروحة[٢] الساقطة وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف" وسنن أبي عبدالله كتاب حسن لولا ما كدره بأحاديث واهية ليست بالكثيرة[٣].

ضوابط ابن ماجه

١/ لم يشترط في كتابه إيراد الحديث الصحيح فقط: بل أدرج فيها الصحيح والحسن والضعيف ووقعت له بضعة أحاديث موضوعة.

٢/ يجرد للحديث المرفوع ونادراً ما يذكر فيه الآثار على الصحابة أو التابعين.

٣/ ذكر العلل وتوضيحها: بيّن الإمام ابن ماجه بعض الأحاديث المعلولة التي أوردها ومن ذلك ما فعله بعد إيراده لحديث النهي عن الوضوء بفضل المرأة والنهي عن الاغتسال بفضلها، قال: "الصحيح الأول والثاني وهمٌ" وهذا التوضيح كان في مرات يسيرة، ثم تولّى بيانه وإيضاحه من جاء بعده ممن شرح كتابه كالدُّميري، أو من جرّد زوائده على الكتب الخمسة كالبوصيري[٤].

---

(١) أبو زرعة الدمشقي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النصري (توفي٢٨١ هـ) أحد العلماء ومن رواة الحديث عند أهل السنة والجماعة، سكن دمشق قال الذهبي: لما قدم أهل الري إلى دمشق، أعجبهم علم أبي زرعة، فكنوا صاحبهم الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بكنيته، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت٢٨١هـ).

(٢) الألباني ، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ) ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت (٩/٧٥).

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٣٨٢هـ ، ١٩٦٣م ، (٤/٢١٢).

(٤) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي/ شرح سنن ابن ماجه (ص: ١٢٧).

٤/ يعتني بتبيين الغرائب في كتابه: ومثال ذلك، ما رواه ابن ماجة في باب العفو عن القاتل من طريق أبي عمير عيسى بن محمد بن النحاس، وعيسى بن يونس والحسين بن أبي السري العسقلاني، قالوا: حدثنا ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه قال: "أتى رجل بقاتل وليه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (اعف...الخ الحديث) علق ابن ماجة بقوله: هذا حديث الرمليين ليس إلا عندهم، فهو ينبه على تفرد الرمليين بهذا الحديث وفي هذا إشعار بضعف الحديث[١] وكذلك في باب وقت صلاة المغرب، روى ابن ماجة من طريق عياد بن العوام عن عمر بن ابراهيم، عن قتادة عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تزال أمتي على الفطرة...) وكتب بعده يقول: "إنني سمعت هذا الحديث من محمد بن يحيى وكان أهل بغداد في قلق إزاء هذا الحديث، لهذا ذهبت ومعي محمد بن يحيى عند ابن عياد بن العوام فأخرج لنا أصل النسخة الموجودة عند والده فوجدنا فيها هذا الحديث، وجدير بالذكر أن الأحنف بن قيس[٢] لم يثبت له سماع من العباس رضي الله عنه، كما ذكر ذلك البخاري.

٥/ لا يكرر الأحاديث ولا يعلقها إلا في القليل النادر: كتكرار الحديث في الباب نفسه لبيان اختلاف في السند أو المتن ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد مثال: باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسويد بن سعيد وعبد الله بن عامر بن زرارة، وإسماعيل بن موسى، قالوا: حدثنا شريك عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

---

(١) سنن ابن ماجه (ص: ١٤٤).

(٢) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م (٢/٧٧).

(من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) [1] صحيح، وحدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، حدثنا هشيم عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

٦/ لم يعتمد الإمام ابن ماجه ترتيباً معيناً لأحاديث الباب: بل تنوّع ترتيبه بين تقديم الإسناد العالي وتأخير الإسناد النازل والعكس، وكذا تقديم الصحيح على المعلول والعكس.

٧/ يترجم الباب بما يستنبطه من الأحاديث: ولعله فاق غيره من أصحاب السنن في ذلك ومثاله في باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق عن المغيرة بن شعبة قال: (خرج النبي صلى الله عليه وسلم لبعض حاجته، فلما رجع تلقيته بالإداوة فصببت عليه، فغسل يديه ثم غسل وجهه ثم ذهب يغسل ذراعيه، فضاقت الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسلها ومسح على خفيه ثم صلى بنا) [2] وقد يورد ترجمة الباب بصيغة السؤال فيقول: باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟

٨/ يقدم في الباب الأحاديث القوية، ويجعل الضعيفة بدرجاتها في خاتمة الباب ومثال ذلك: الباب الأول من كتاب الطهارة، باب ما جاء في مقدار الوضوء، ذكر فيه حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع عن أربعة من الصحابة

---

(١) سنن ابن ماجة (باب التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (٣١) ش (متعمدا) أي قاصدا الكذب علي لغرض من الأغراض. لا أنه وقع فيه خطأ أو سهوا. (فليتبوأ مقعده من النار) أي فليتخذ منزله منها، يقال تبوأ الدار إذا اتخذها سكناً. قيل إنه دعاء بلفظ الأمر أي بوأه الله ذلك. وقيل خبر بلفظ الأمر ومعناه قد استوجب ذلك/ قال ابن الصلاح =حديث (من كذب علي) متواتر. فان ناقله من الصحابة جمع غفير، قيل اثنان وستون منهم العشرة المبشرة، وقيل لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة إلا هذا.

(٢) سنن ابن ماجة (باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه- حديث رقم (٣٨٩) (ص: ١٣٧).

أولها وافقه الإمام مسلم في تخريجه، والثاني و الثالث وافقه أصحاب السنن في تخريجه والرابع تفرد به ابن ماجه عن سائر الستة[١]

٩/ يقتصر على الحديث الضعيف أو الواهي إذا لم يكن في الباب إلا هو، وغالب الأحاديث الواهية و الساقطة في أبواب الترغيب و الترهيب و الفضائل ونحو ذلك.

١٠/ يقلل من التعليقات إلا على بعض الأحاديث في النقد و التعليل.

١١/ يذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، قال الإمام ابن ماجه في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: (حدثنا أبو حاتم حدثنا الأنصاري، حدثنا حميدٌ نحوه) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم.

أ- جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو طلبا للاختصار وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله قال ابن ماجه، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمد، قالا: حدثنا وكيع.

ب- جمع الأسانيد بالتحويل: باستخدام حرف يدل على التحويل- أي الانتقال من سند إلى آخر وهو حرف (ح) والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين[٢] بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل(ح) [٣] عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع بعد ذكر جزء من المتن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي/ شرح سنن ابن ماجة (ص: ٣٠).

(٢) ابن الصلاح/ مقدمة ابن الصلاح (ص: ٦٢).

(٣) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي/ الكامل في ضعفاء الرجال (ت ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م (ص: ٤٤٣) سنن ابن ماجة (ص: ٧٩).

منهجه في ترتيب الكتاب:

١/ رتبه على الأبواب الفقهية.

بدأ الإمام ابن ماجه كتابه بأحاديث أصول الدين، ثم سار على الترتيب الفقهي المعروف بدءاً بمقدمة في الإيمان و العلم ثم أبواب العبادات ثم أبواب النكاح و الطلاق وسائر الأبواب الفقهية ولكون أغلب الأحاديث التي أوردها تشتمل على الأحكام لذا سُمّيَ بالسنن وكان ترتيبه غاية في الدقة والإحكام.

٢- ثلاثيات ابن ماجه: عددها خمس وكلها من طريق شيخه جبارة بن مغلس[١] ولولا ضعف شيخه جبارة لارتفعت منزلة سننه بهذه الثلاثيات، ولكنها لا تصح لأنها جاءت من هذه الطريق الضعيفة وبإسناد واحد من طريق جبارة بن مغلس عن كثير بن سليم عن أنس رضي الله عنه.

٣- منهجه في الآثار الموقوفة: أخلى الإمام ابن ماجه كتابه من الآثار الموقوفة إلا فيما ندر، ولم يتعرّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، الذي استنبطوه من السنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار وإنما هو منهج التزمه وسار عليه[٢]

٤- يوجد أحاديث موضوعة لكنها قليلة: ومن أشهرها الحديث الوارد في فضل قزوين فقد روى بسنده عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ستفتح عليكم الآفاق وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوما أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب، عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين..) ففي إسناد هذا الحديث

---

(١) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي/ الضعفاء والمتروكون (ص: ٢٦٧).

(٢) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل (ص: ٢٣١).

داود بن المحبر[1]:متروك الحديث ورمي بالكذب، وقال ابن حجر: روى له ابن ماجة حديث في فضل قزوين وهو منكر الحديث[2].

(١) سنن ابن ماجة حديث (رقم/٢٧٨٠).

(٢) الذهبي/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ص: ٩١).

الفصل الثالث
أثـر الضوابط في حفظ السنة

وفيه مبحثان

المبحث الأول: أثـر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع (الوضاعين).

المبحث الثاني: شبهات المعترضين على بعض الضوابط وتفنيدها

المبحث الأول: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين

المطلب الأول: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين

المطلب الثاني: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الوهم والاختلاط

المبحث الأول

أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين

المطلب الأول: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين

الهوى لغة:

هوى هُوِيًّا، سقط من أعلى إلى أسفل، قال الشاعر: هُوي الدَّلو أسلمها الرِّشَاءُ *الهوى: مقصور مصدر هويته من باب تعب إذَا أحببته وعلقت به، ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء، ثم استعمل في ميل مذموم فيقال: اتبع هواه وهو من أهل الأهواء[١] والمرأة ثكلت ولدها، وبه فسر قوله تعالى فِي التنزيل العزيز ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَّة﴾[٢].

شرعاً:

البدعة لغة:

البدع: الأمر الذي يفعل اولاً، وفي القرآن الكريم: ﴿ قل ما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي وما أنا إلا نذير مبين﴾ [٣] أي: ما أنا أول من جاء بالوحي من عند الله تعالى وتشريع الشرائع، بل أرسل الله تعالى الرسل قبلي مبشرين ومنذرين، فأنا على هداهم.

---

(١) الفيومي/ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ص: ١٠١).

(٢) سورة: القارعة آية (٩).

(٣) سورة: الأحقاف الآية (٩).

*البدعة: اسم من الابتداع سواء كانت محمودة، أم مذمومة، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة[١] وفي الحديث الشريف "كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"[٢].

شرعاً:

تطلق في مقابل السنة، ولذلك هي في عرف الشرع مذمومة، أما إن كانت مما تندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة، وإن كانت مما تندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة، وإلا فهي من قسم المباح.

*الذهاب إلى قول لم يدل عليه دليل.

*عند الحنفية: هي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بمعاندة، بل بنوع شبهة.

*الامر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي، والبدعة مرادفة للمكروه، وهذا الاسم يدخل فيما تخترعه القلوب وفيما تنطق به الألسن وفيما تفعله الجوارح[٣].

فالبدعي من يأخذ بما يخالف السنة، كما جاء ذلك في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: (وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا؟ قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها

---

(١) د. سعدي أبو حبيب/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر– دمشق – سورية، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م تصوير: ١٩٩٣ م، ج: ١، ص (٣٠٧).

(٢) رواه النسائي، حديث رقم (١٥٧٨) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حكم الألباني: صحيح.

(٣) د. سعدي أبو حبيب/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر– دمشق – سورية، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م تصوير: ١٩٩٣ م، ج: ١، ص (٣٨٤).

بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) [١] وقال عليه الصلاة والسلام: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) [٢]

الوضع لغة: يقال وضع الشئ من يده وضعاً وموضعاً أي حطه *وضع الدين أسقطه *وضع فلان على فلان عاراً إذا الصقه به والوضع أيضا الحط والإسقاط[٣].

إصطلاحاً:

هو المختلق المصنوع المفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمي بذلك لأن الأحاديث التي اختلقها الفسقة ساقطة ومنحطة عن رسول الله صلى الله عليه وسلمإذ هي كلام غيره[٤].

بداية الوضع:

عاش الرعيل الأول من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم مجانبون للكذب إلى أن وقعت الفتنة الكبرى التي بدأت بمقتل عثمان واختلاف الناس على علي والصحابي رضي الله عنهم أجمعين، فاندس جماعة ممن يكيدون للإسلام ويشعلون نار الفتنة وتفرق المسلمون شيعا وأحزاباً كلٌ يرى الحق معه والصواب بجانبه، فحاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالكتاب والسنة، ولما أعياهم أن يجدوا في القرآن والسنة الصحيحة ما يؤيد دعواهم تقوّل بعضهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، من هنا ابتدأ الوضع في الحديث[٥].

---

(١) أبو داود في السنة / باب في لزوم السنة، حديث رقم (٤٤٤٣).

(٢) صحيح البخاري باب الصلح (٢٥٥٠) صحيح مسلم – الأقضية (١٧١٨) سنن أبي داود – السنة (٤٦٠٦) سنن ابن ماجه – المقدمة (١٤) مسند أحمد – باقي مسند الأنصار (٦/٢٥٦).

(٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي/ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مرجع سبق ذكره (ص: ١٠٣).

(٤) د. سعدي أبو حبيب/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر– دمشق – سورية، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م– ١٩٩٣ م، ج: ١، ص (٣٦٤).

(٥) سيف بن عمر الأسدي التَّمِيمي/ الفتنة ووقعة الجمل/ (المتوفى: ٢٠٠هـ) المحقق: أحمد راتب عرموش، الناشر: دار النفائس

طُرق الوضاعين في صياغة الحديث الموضوع:

أن يُنشئ الوضّاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً، ثم يرويه، أو أن يأخذ كلاماً لبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء أو غيرهم، ثم يضع له إسناداً، ثم يرويه.

أسباب الوضع:

١- التقرب إلى الله تعالى بوضع أحاديث تُرغب الناس في الخير، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكر، وأشر هولاء الذين ينتسبون إلى الزهد والصلاح، لأن الناس تقَبِلَ موضوعاتهم ثقةً بهم، قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي[١]مِن أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث يقول ابن الجوزي: "لقد أدخل جماعة من الزنادقة في أحاديث الصفات أشياء يقصدون بها عيب الإسلام وإدخال الشك في قلوب المؤمنين". وقد أدخل الزنادقة على النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديثاً للتكسب وطلب الرزق.

٢- قصد الواضع إفساد الدين على أهله وتشكيكهم فيه وهذا إنما صدر عن الزنادقة، ومنهم عبد الكريم بن أبي العوجاء ومحمد سعيد المصلوب[٢].

٢- يتقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى الحُكام بوضع أحاديث تُناسب ما هم عليه مثل ما فعل غياث بن ابراهيم النخعي مع المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحَمَام، فساق حديثاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأجل المهدي، فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحَمَام.

---

(١) الذهبي/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ص: ١٤٥).

(٢) الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني/ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (المتوفى: ٥٤٣هـ) تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند– الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م، ج: ٢ (ص: ١٧٦).

٣- الانتصار للفِرق سياسية كانت أو مذهبية، روى ابن أبي حاتم عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب: "انظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً"[١].

٤/ الرغبة في التكسب والارتزاق كبعض القصاصين الذين يتكسبون بالتحدث فيوردون بعض القصص المسليَة والعجيبة حتى يستمتع الناس إليهم ويعطوهم وقد اشتهر بذلك جماعة.

٤- الإغراب في القصص لأجل الاشتهار، فيورد الوضاع الأحاديث الغريبة ليُرغب في سماعها، رُوي أن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين صليا في مسجد بالرصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، قالا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة، عن أنس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان، واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظرإلى أحمد، فقال أنت حدثت بهذا ؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما انتهى قال له يحيى من حدثك بهذا ؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: يحيى أنا يحيى وهذا أحمد ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله، فقال القاص: أليس في الدنيا يحيى بن معين و أحمد بن حنبل غيركما، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[٢].

---

(١) حسن أبو الأشبال المصري/ دوريات في مصطح الحديث (ص: ٦٣).

(٢) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي/ الموضوعات (المتوفى: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن- بالمدينة المنورة/ ط:١، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

٥- الترويج لنوع من المأكل أو المشرب أو الطيب كقولهم (الهريسة تشد الظهر) وضعه محمد بن الحجاج اللخمي[١]وكان يبيع هريسة، وكقولهم إ ذا أُتي بالطيب فليصب منه قيل وضعه فضالة بن حصين العطار لينفق العطر عنده.

٦- قصد الواضع التزلف إلى الخلفاء والنفاق لهم لتتسع له مجالسهم وتنفق سوقه عندهم.

أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمد له أهمها:-

١/ غلبة الزهد والعبادة على بعض الناس حتى جعلتهم يغفلون عن الحفظ والتميز حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة.

٢/ ضياع الكتب أو احتراقها ممن يعتمد عليها، ثم بعد ذلك يحدث من حفظه فيقع الغلط في كلامه وذلك مثل: عبد الله بن لهيعة[٢].

٣/ الاختلاط: فقد حصل لقوم ثقات أن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية وقلبوا المرويات وذلك مثل إسماعيل بن عياش[٣]وغيره.

الآثار الاعتقادية:

حاول الوضاعون العودة بالأمة إلى الشرك، إلى تقديس الأحجار والأشجار فقالو" لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه، يقول ابن القيم: "هو من وضع المشركين عباد الأصنام، ولكن الطاّمة الكبرى أن هذا ومثله من أحاديث زيارة القبور والتبرك بها والتمسح بأحجارها كان له أثر على إيمان الأمة في عهود تقدمت وفي بعض البقاع حتى الآن، كما قاموا بضع ما يشجع الخلاف وينادي به، فقالوا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم: اختلاف أمتي رحمة وزعموه حديثاً، قال السبكي: "ليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، يقول الألباني: "بسبب هذا الحديث ونحوه ظل أكثر

---

(١) الذهبي/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ص: ٩١).

(٢) المرجع السابق (ص: ٢٤٢).

(٣) أبو أحمد بن عدي الجرجاني/ الكامل في ضعفاء الرجال (المتوفى: ٣٦٥هـ) (ص: ٤٣٢).

المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الإعتقادية والعملية[١].

الآثار الاجتماعية:

ولما كانت أعظم صفات المجتمع الإسلامي هي الاتحاد، فإن أكبرضربة يمكن أن توجّه إليه هي الفرقة والاختلاف، ولقد وجهت إليه هذه الضربة، وماهي إلا أثر من آثار وضع الحديث، وأخذ الخلاف نوعان[٢]:

أ/ الخلاف السياسي:

ولد الاختلاف السياسي مبكراً في التاريخ الإسلامي فنشأ معه منذ لحظته الأولى الوضع، يذكي ناره إذا خبت ويزيد سعيرها إذا ارتفعت

ب/ الخلاف المذهبي:

لقد وجدت المذاهب الإسلامية الأربعة ولا أثر للوضع في قيامها، إذ قامت على المعين الصافي القرآن والسنة، وإنما وجد الأثر السيئ للوضع في إذكاء تلك الخلافات بين الأتباع وإشعال نارها، إذ أن بعض الجهال تعصبوا لمذهب معين فعمدوا إلى إسناد رأيه بالدليل وأخذوا من بنات أفكارهم ألفاظاً وألصقوها بالرسول صلى الله عليه وسلم فاشتعلت نيران التعصب المذهبي وأقفل باب الاجتهاد[٣].

الآثار النفسية:

لقد خفف الوضع وزن الحديث الثابت في النفوس وأزال مقداره وهيبته عن بعض القلوب فبعد أن كان لكلام الرسول صلى الله عليه وسلم وزنه وقيمته في قلوب العامة قبل الخاصة أصبح عند البعض كلاماً عادياً، واستعمل كأداة في تفضيل بعض البقاع على

---

(١) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي الموضوعات (ص: ١٨٩).

(٢) المرجع السابق (ص: ٢٠٦).

(٣) الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني/ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (ص: ١٨٣).

بعض واستعمل كمروّج ومسير للبضائع، وأخذوا يروون عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وبسند متصل، فإذا سمعتهم العامة صدقتهم في ذلك ورووه لأبنائهم بما فيه من رزايا وبلايا فينعكس أثره على نفسياتهم لمافيه من سخافات تستهجنها النفوس، وبالفعل ترك الوضع تراكمات نفسية في القلوب فخف وقع كلامه صلى الله عليه وسلم صحيحه وموضوعه على النفوس، ثم جاء دور التفسخ والانحلال فقضى على تلك النواميس وتمرد على الدين كله،بالإضافة إلى أن أعداء الإسلام استغلوا في إضلال هذا الجيل كثيراً من تلك الأحاديث الموضوعة وصاغوا على أساسها شبهات تنهض دليلاً على مازعموه من عدم صلاحية الإسلام للحياة، فَكوّن هذا وذاك ظلمات بعضها فوق بعض(١).

ذكر المحدثون أمورا كلية يعرف بها الحديث الموضوع منها:-

١- إقرار الوضاع بالوضع كإقرار نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة.

٢- يكون الحديث ركيك اللفظ أو فاسد المعنى، يقول الربيع بن خيثم التابعي الجليل: إن للحديث ضوءا كضوء النهار يعرف وظلمة كظلمة الليل تنكر، والحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينفر منه.

والمثال على فساد المعنى: إن سفينة نوح طافت بالبيت، وصلت عند المقام ركعتين.

٣- أن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، أو الواقع التاريخي، مثل قولهم: (ولد الزنى لا يدخل الجنة) فإنه مخالف لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٢).

حكم العمل به: العمل بالحديث الموضوع حرام بالإجماع، لأنه ابتداع في الدين بما لم يأذن به الله، يقول صلى الله عليه وسلم.

---

(١) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي/ الموضوعات (ص: ٢٠١).

(٢) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي (ص: ١٩٤).

جهود العلماء في مقاومة الوضع:

الناظر في ركام الأحاديث الموضوعة الموجودة في بطون الكتب، وتتداولها الألسن،يتبادر إلى ذهنه سؤال: ماذا كان موقف العلماء منها، وقد اختلطت بالأحاديث الصحيحة؟ قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال تعيش لها الجهابذة، قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَوَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فقيض الله لهذه الأمة رجالاً أمناء مخلصين قاوموا الوضع والوضاعين وتتبعوهم وميزوا بين الصحيح والسقيم وبذلوا جهوداً جبارة في سبيل حفظ الشريعة وأصولها(١).

١/ جمع الأحاديث الثابتة:

كانت الأحاديث الثابتة مدونة في صدور الرجال ومسطرة في بطون الكتب، وكانت تلك وأولئك منتشرين في أنحاء العالم الإسلامي ,وحين برز قرن الفتنة وظهرت معها طلائع الموضوعات ثم انتشرت وتكاثرت، خاف الغيورون على السنة فخفّوا إلى الصحابة يسمعون عنهم ويستفتونهم، وسارعوا إلى بطون صحفهم يستظهرونها، وحين زاد تيار الوضع وطغى وأخذ الزنادقة يكتبون الموضوعات ويدسونها في الصحاح ظهرت فكرة جمع الحديث في طبقة الإمام الزهري ومن بعدها كابن جريج وسفيان الثوري ومالك فدونوا الحديث على الهيئة التي وجدوه عليها، ثم بحثوا عن أحوال الرواة فأسقطوا ما يعرفون أنه موضوع، ومن أشهر تلك الكتب وأولها موطأ الإمام مالك الذي يقول عنه الشافعي: "ما على أديم الأرض بعد كتاب الله، كتاب أصح من موطأ مالك(٢).

ثم جاءت من بعدهم طبقة أخرى انتهجت جمع الأحاديث النبوية على طريقة المسانيد,فجمعت ما يروى عن الصحابي في باب واحد رغم تعدد الموضوع، ونقت الحديث من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وجاء من بعدهم من قام بالعبء العظيم وأفرد الصحيح

---

(١) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي/ الموضوعات (ص: ٢٠١).

(٢) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي (ص: ٨١٥).

في كتاب مستقل، وهما الإمامان الجليلان البخاري ومسلم، وهما كفئان لهذا العمل الجليل وبعد أصحاب المسانيد والصحاح تتابعت عقود السنن تترى من أبي داود والنسائي والترمذي وغيرهم، وبهذا تم جمع الحديث وتطهيره من دنس الوضع ومخلفاته[١].

٢/ الاهتمام بالإسناد:

اعتنى علماء المسلمين بالإسناد واهتموا به، وفحصوا أحوال الرواة بعد أن كانوا يرجحون توثيق من حدثهم، وطلبوا الأسانيد منهم قبل المتون، لأن السند للخبر كالنسب للبشر ويخبرنا الإمام محمد بنسيرين عن ذلك فيقول" :لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ,قالوا:سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ,وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، ولشدة اهتمام الأمة بالإسناد عده علماؤها من فروض الكفاية، قال الحافظ ابن حجر: "ولكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره كانت معرفته من فروض الكفاية"[٢].

٣/ مضاعفة النشاط العلمي في قواعد الحديث:

من خلال النظر في الكتب المتعددة المصنفة في علوم الحديث، تتبين الجهودالتي بذلها علماء الأمة في تقعيد علم الحديث، وكيف قسمه أكثر العلماء إلى رواية ودراية، وحين ظهر الوضع في الحديث ضاعف العلماء نشاطهم في الرواية والدراية على حد سواء ففي الرواية هرعوا إلى من بقي من الصحابة رضي الله عنهم يسألونهم عما يسمعون من الأحاديث، وهل قالها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم؟ أم هي كذب مصنوع، ولحكمة يعلمها الله مد في أعمار بعض الصحابة كعبد الله بن عباس، وعائشة وجابر، وأنس وعامر بن الطفيل فساعدوا في حفظ السنة من الضياع، وكذلك فعل الأتباع مع التابعين.

---

(١) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي الموضوعات (ص: ١٨٩).

(٢) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي (ص: ٢٣٥).

ونشأ ما يسمى بـ (الرحلات) فقد قطع الرواة الفيافي والقفارللتأكد من حديث سمعوه خشية خطأ الراوي أو تعمده في الزيادة، فجابر بن عبد الله رضي الله عنه يسير شهراً إلى الشام ليسأل عبد الله بن أنيس رضي الله عنه حديثاً سمعه[١] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أما علم الحديث دراية، فقد وضع العلماء قوانين مخصوصة يتميز بها الغث من السمين وجعلوها قائمة على أصول أسسوها ليبنوا عليها أحكامهم ومنها:-

١- فن التواريخ ليعلم منه تاريخ الراوي ووفاته يقول سفيان الثوري[٢]: "لمااستعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

٢- فن الجرح والتعديل، وبه استطاعوا معرفة أحوال الرواة فانكشف لهم الوضاعون.

٣- النظر في كيفية التحمل وأخذ الرواة بعضهم عن بعض وعن طريقه عرف العلماء اتصال الروايات من انقطاعها ..إلى غير ذلك من القواعد التي وضعوها لدراية الحديث وقد قلدهم فيها علماء الفنون النقلية الأخرى من لغة وأدب وتاريخ ونحوها، فابن قتيبة الذي يعد من أوائل نقاد الأدباء استمد ذلك من معارفه الحديثية، وكذلك فعل ابن خلدون في تمييزه الزائف من أخبار المؤرخين، فمقاييسه التي طبقها هي بعينها الأمثلة التي وضعها مسلم لمعرفة المنكر من الحديث[٣].

٤/ نقد الرواة وتتبع الكَذِبة:

تتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرهم وماظهر من أمرهم وما بطن، ولم يخشوا أحداً ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ولامنعهم من تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج، فكان شعبة يقول: "تعالواحتى نغتاب في الله عز وجل".

---

(١) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي/ الرحلة في طلب الحديث (المتوفى: ٤٦٣هـ).

(٢) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى تاريخ الثقات (المتوفى: ٢٦١هـ) ط: ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ج: ١ (ص: ٢٧).

(٣) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي (ص: ٢٤١).

٥/ تتبع الكذبة:

هو تطبيق عملي لما نتج عنه نقد الرواة، وهو جهاد فعلي يسطر بالذهب من جهودالعلماء في مقاومة الوضع، فكما أنهم قاوموهم بسلاح الفكر كذلك قاوموهم بسلاح اليد واللسان ومن أشهر من عرف بتصديه لهؤلاء من التابعين: سفيان الثوري، ونتيجة لذلك توارى كثير من الكذابين، وأصبح عند العامة وعي جيد يميزون به بين المحدثين والمتطفلين.

٦/ التأليف في الوضاعين:

تتجلى ثمرة الجهود العظيمة التي بذلها العلماء من أجل حفظ الحديث وتخليصه من الوضع، في تلك الثروة العلمية الضخمة من كتب الموضوعات والوضاعين، فنتيجة لماتقدم من نقد الرواة وتتبع الكذبة، سجلوا أولئك الوضاعين في الصحف كي يعرفهم من بعدهم فيجتنب أحاديثهم، واستلوهم من رواة الحديث كما تستل الشعرة من العجين فطهروا منهم السنة الشريفة، فوضع كثير من العلماء مؤلفات خصصوها للضعفاء والمتروكين من رواة الحديث، وأدرجوا فيها أسماء الوضاعين وأوصافهم وأقوال العلماء في نقدهم وتجريحهم.

التأليف في الموضوعات:

لم يكتف العلماء بتسجيل هؤلاء الكذبة، بل جمعوا أكاذيبهم ودونوها لكي يجتنبها الناس فمن أجل هذا جمع كثير من العلماء ما تناثر في كتب من سبقهم من الموضوعات، فأودعوها أسفاراً أشهروها بين الناس، وفيها ما هو خاص بالأحاديث الموضوعة وتبلغ أربعين مؤلفا تقريباً.

من أوضح آثار الضوابط في حماية السنة النبوية:

١/ إن المحدثين لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاق في الحديث، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلة لصيانة السنة فوضعوا القيود والضوابط لرواية المبتدع وبيان أسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع.

٢/ إن هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث القبول أو الرد فقط، بل إنه يتناول إضافة إلى ذلك أبحاث رواته وأسانيده ومتونه، وهو دليل على عمق نظر المحدثين ودقة بحثهم فإن مما يستدل به على دقة العلم وإحكام أهله له، تقاسيمه وتنويعاته، بل لا يُعد علماً ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنويع أنواع[١].

٣/ وضعت شروط في الرواية المكتوبة، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح، ولذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راوٍ إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، ونجد عليها إثبات السماعات وخط المؤلف أو الشيخ المسمَع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها، فكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم وأعظم حيطة من أي منهج في تمحيص الروايات والمستندات المكتوبة[٢].

٤/ نشوء علم الجرح والتعديل: هذا العلم الذي خصَّ به سبحانه وتعالى هذه الأمة دون سائر الأمم حفظًا للكتاب والسنة من التحريف لفظًا ومعنًى، وهو علمٌ يبحث في أحوال الرجال رواة الحديث وغيرهم من أهل العلم والدعوة والطوائف والكتب، والحكم عليها بما يليق من حالها جرحًا أو تعديلاً وجرح الرجال نوعان:

أ/ إما جرح في العدالة: ويشمل هذا التبديع والتضليل والتفسيق[٣]

ب/ وإما جرح في الضبط والحفظ ويشمل هذا: سوء الحفظ، والغفلة، والخطأ، والوهم والتخليط.. الخ ويُطلق أيضًا على هذا العلم: الرد على المخالف، والتحذير من أهل البدع والأهواء، وهذا أصل عظيم من أصول أهل السنة، ولذلك اعتنوا بذكره في كتب أصول الاعتقاد، وأوَّل من جرح الرجال نصحًا للأمة هو نبي الهدى صلى الله عليه وآله وسلم فهو الذي سنَّ هذا المنهج الحكيم من الله لحماية هذا الدين من أهل البدع والأهواء.

---

(١) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي (ص: ١٩٤).

(٢) المرجع السابق (ص: ١٩٨).

(٢) المرجع السابق (ص: ١٩٨).

(٣) ابن رجب/ شرح علل الترمذي (٢/٧٥٦-٧٧٨).

٥/ ومن أهم آثار ضوابط الرواية في حماية السنة ما ذكره السخاوي[١]: أن بعض اليهود أظهر كتاباً وادَّعى أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم وذكروا أن خط علي رضي الله عنه فيه وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي وزير القائم فعرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب، فتأمله ثم قال: "هذا مزوّر" فقيل له من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة الصحابي، وهو إنما أسلم عام الفتح وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه واعتمده وأمضاه ولم يجز لليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره، قال ابن القيم رحمه الله[٢] بعد أن بين وجوه بطلان هذا الحديث: "وأُحضر هذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غُشي بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه وذكرها فقاموا من عنده بالذل والصغار[٣].

علم الجرح والتعديل وأثره في حفظ السنة النبوية:

هذه الجهود العظيمة التي قام بها علماء الحديث المقصود منها هو حماية السنة النبوية والمحافظة عليها، وقد تحقق لهم بفضل الله عز وجل ما أرادوه، وكان لعلم الجرح والتعديل وعلمائه دور كبير في ذلك، ويمكن إجمال هذا الدور في النقاط الآتية:

---

(١) السخاوي: هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي– نسبة إلى سخا شمال مصر– الشافعي (٨٣١هـ ١٤٢٨–ت٩٠٢هـ) مؤرخ كبير وعالم حديث وتفسير وأديب شهير من أعلام مؤرخي عصر المماليك، ولد وعاش في القاهرة ومات بالمدينة المنورة.

(٢) ابن القيم: هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي زيد الدين الزُّرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيّم الجوزية (٦٩ هـ–٧٥١ هـ/١٢٩٢م–١٣٤٩م) من علماء المسلمين في القرن الثامن الهجري وصاحب المؤلفات العديدة، عاش في دمشق ودرس على يد ابن تيمية الدمشقي ولازمه قرابة ١٦ عاما وتأثر به.

(٣) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل ، صالح بن حامد الرفاعي ، المصدر السابق (١/٢١).

١/ كلام العلماء في الرواة والتمييز بين الثقات والضعفاء مكَّن للأحاديث الصحيحة من الانتشار وقلل من انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لأن كثيرا من المحدثين كانوا يتجنبون الرواية عن أولئك الضعفاء والكذابين وأهل البدع، وقد تقدم قول ابن سيرين: فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في بيان جهود العلماء في حفظ الأخبار ونقدها "وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة وقد عَرفوا بسعة علمهم ودقَّة فهمهم ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها وبَيَّنوا خللها وضمنوها كتب العلل، وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذب راويه أو وهنه، ومن تسامح من متأخريهم فروى كل ما سمع فقد بين ذلك، ووكَلَ الناس إلى النقد الذي قد مُهدت قواعده ونُصبت معالمه، فبحقٍ قال المستشرق المحقق مرجليوث: "ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم".

٢/ المهابة العظيمة التي جعلها الله عز وجل في قلوب الناس لعلماء الجرح والتعديل فكانوا يتحرزون من الكذب، ويتحفظون من الوقوع في الخطأ في الرواية، خوفاً من أن يتكلم فيهم أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسقطوا من أعين الناس بتلك الكلمة، وتسطر تلك الكلمة في كتب الجرح والتعديل، ويتناقلها الناس في كتبهم قرناً بعد قرن، لذلك كانوا يحتاطون فيما يروونه أشد الاحتياط وكان بعضهم لا يروي إلا من كتابه، خوف الوقوع في الخطأ، ومنهم من يمتنع من التحديث إذا أحس من نفسه تغيراً، أو يحجبه أبناؤه، فلا يمكنون أحداً من السماع منه، قال عبد الرحمن بن مهدي: "جرير بن حازم[١]اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً"[٢] وإنما خشوا أن يخطئ في روايته بسبب الاختلاط فَيُنقل عنه الخطأ، فيتكلم فيه المحدثون.

---

(١) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني/ الكامل في ضعفاء الرجال (ص: ٣٢١).

(٢) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل (٢/٥٠٥).

قال الحافظ ابن كثير: في تفسيره في كلامٍ له على أخبار بني إسرائيل[١] "وفي القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة، لأنها لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة ونقصان وقد وُضِعَ فيها أشياء كثيرة، وليس لهم من الحفاظ المتقنين الذين ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمة من الأئمة والعلماء والسادة والأتقياء والبررة والنجباء من الجهابذة النقاد والحفاظ الجياد، الذين دونوا الحديث وحرروه، وبينوا صحيحه من حسنه من ضعيفه من منكره وموضوعه ومتروكه ومكذوبهوعرفوا الوضاعين والكذابين والمجهولين وغير ذلك من أصناف الرجال، كل ذلك صيانة للجناب النبوي، والمقام المحمدي خاتم الرسل، وسيد البشر صلى الله عليه وسلم، أن ينسب إليه كذب، أو يُحدَّثَ عنه بما ليس منه[٢]

٣/ معرفة علماء الجرح والتعديل الدقيقة بأحوال الرواة من حيث مواليدهم ووفياتهم، والشيوخ الذين سمعوا منهم، ومتى سمعوا منهم، ومعرفة الأحاديث التي سمعوها من كل شيخ، كل ذلك حال بين الكذابين وبين إدخال الأحاديث المكذوبة في السنة النبوية، وإن فعل واحد منهم ذلك كُشف أمره وافتضح وذُكر حديثه في الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة[٣] وكذلك كان علماء الجرح والتعديل يعرفون مواطن الخطأ في الروايات من وصل مرسل أو رفع موقوف، أو إدخال حديث في حديث، ويبينون ما فيها من خلل، ومن نظر في كتب العلل وكتب الجرح والتعديل وجد أمثلة كثيرة لذلك[٤] فحفظ الله عز وجل السنة النبوية من كذب الكذابين وخطأ المخطئين.

---

(١) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي/ تفسير القرآن العظيم(المتوفى: ٧٧٤هـ).

(٢) تفسير ابن كثير (٨٩/٣) تفسير الآية رقم (٥٠) من سورة الكهف.

(٣) أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني/ علم الرجال نشأته وتطوره (ص: ٢١٥-٢١٦). (المتوفى: ١٤٢٧هـ) دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج: ١

(٤) ابن رجب/ شرح علل الترمذي (٧٥٦/٢-٧٧٨).

أثر عناية العلماء بالإسناد في حماية السنة النبوية:

١/ الرحلة في طلب الحديث: وهي ثمرة من ثمار العناية بالإسناد حيث نشط المحدثون في الأسفار وقطعوا الفيافي والقفار في طلب الحديث وجمعه من أفواه الرجال، فربما رحل الرجل الأيام والليالي في طلب حديث واحد ولهم قصص مشهورة في ذلك تدل على حرصهم واجتهادهم في طلب الحديث وتدوينه[١] وكم من رجل لو لم يقيض الله عز وجل المحدثين للرحلة إليه والأخذ عنه، لمات حديثه معه، ولم يستفد منه أحد، ومن فوائد الرحلة في طلب الحديث:

أ- تحصيل الأسانيد العالية بمشافهة كبار الشيوخ وتقليل الوسائط في نقل الحديث، فيكون أقرب إلى السلامة من الخلل، وفي ذلك حفظ للسنة.

ب- تكثير طرق الحديث الواحد بسماعه من عدد من الشيوخ في أماكن مختلفة، فقد يوجد في بعض الطرق ما لا يوجد في الطرق الأخرى، والحديث يتقوى بكثرة الطرق، قال الإمام أحمد بن حنبل[٢] : "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضُه بعضاً".

٢/ عُني المحدثون بسلاسل الأسانيد وأصبحت معروفة لديهم، فميزوا بين مراتبها وحفظوا أحاديثها، فمن رام إدخال حديث فيها ليس منها كشفوا أمره ووجهوا سهام النقد إليه، ولم تقتصر عنايتهم على سلاسل الأحاديث الصحيحة، بل عُنوا أيضاً بسلاسل الأحاديث الضعيفة والموضوعة فحفظوها خشية أن تختلط بالأحاديث الصحيحة، فاستطاعوا بذلك التمييز بين الصحيح والسقيم، وحفظ الله عز وجل السنة النبوية بتلك الجهود المباركة.

٣/ القدر الهائل من الكتب الحديثية المسندة، من صحاح، وسنن، ومسانيد، وموطآت ومصنفات وجوامع، ومستخرجات ومستدركات، ومعاجم، وفوائد، وأمالٍ، وأجزاء وغيرها

---

(١) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٣٨٨-٤٠٠).

(٢) المرجع السابق (ص: ١/٣٨٨- ٤٠٦).

كثير، عُني مؤلفوها برواية الأحاديث والآثار الواردة فيها بالأسانيد، وتشغل تلك الأسانيد حيزاً كبيرا من الكتب المذكورة بحيث لو جردت من أسانيدها لصارت في ربع حجمها[١]

٤/ لما طالت الأسانيد على المتأخرين تعذر عليهم رواية كل حديث بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك لجؤوا إلى رواية الكتب بأسانيدهم إلى مؤلفيها، فإذا اتصل إسناد أحدهم إلى مؤلف الكتاب حُقَّ له أن يروي أي حديث في ذلك الكتاب بإسناده إلى منتهاه لذلك طرق العلماء أبواباً أخرى في التأليف، وصنفوا كتباً عُنيت بسلاسل أسانيد الكتب إلى مؤلفيها، وهذه الكتب هي كتب معاجم الشيوخ، والمشيخات، والفهارس، والبرامج، والأثبات وهي كثيرة جداً تزيد على ألفي كتاب وهي من مفاخر الأمة الإسلامية وخَصِيصة من خصائصها تبعاً لاختصاص هذه الأمة بالإسناد.

(١) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية ، صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي (٢٣/١).

المطلب الثاني: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الوهم والاختلاط وسوء الحفظ

دور الضوابط في حفظ السنة من أهل الوهم وسوء الحفظ:

لمّا لم يكن هناك سبيل إلى معرفة سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام إلا من جهة النقل، وجب التمييز بين العدول الضابطين من الرواة، وبين أهل الوهم والغفلة وسوء الحفظ منهم، وقد تعدّدت عبارات العلماء وتنوعت في تعديل الرواة وجرحهم، ومنها وصفهم للراوي بسوء الحفظ، ولما كان سوء الحفظ سبباً من أسباب الطعن في الراوي من جهة ضبطه وكانت معرفة المقبول من الرواة متوقفة على معرفة الطعن وأسبابه، وأثر هذا الحكم على الحديث، حيث تظهر فيه عظمة المحدثين وعظمة منهجهم النقدي الدقيق الذي يسبر الأغوار ويبلغ الأعماق، ويعطي لكل واحد ماله ويبين ما عليه حتى عرفوا رضي الله عنهم الأحفظ فالأحفظ والأضبط فالأضبط من النقلة والرواة[1].

الوهم لغة: فالوهم لغةً: يقال: وهِم بكسر الهاء غلِط، وفي الشيءِ كَوَعَدَ: ذَهَبَ وَهْمُه إليه وقد توهّم الشيء تخيّله، وتمثّله، سواء كان في الوجود أو لم يكن والوهْم من خطرات القلب أو مرجوح طرفي المتردَّدِ فيه، والجمع أوهام، ووَهَمَ في الصلاة وَهْماً، ووهِم كلاهما سَهَا ووَهِمْتُ في الصلاة سَهَوْتُ، وأَوْهَمَ: أسقط[2]

اصطلاحاً:

الوهْم: أن يحدث الراوي بحديث فيخطئ فيه دون أن يفطن إلي ما وقع فيه من الخطأ، كأن يأتي إلي حديث للأعمش فبدل أن يقول حدثنا سليمان بن مهران، يقول حدثنا

---

(١) القطان، الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي/ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ت٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١ – ١٩٩٧م (ص: ٧٤).

(٢) انظر: لسان العرب(٦٤٣/١٢) ، والقاموس المحيط (١٥٠٧/١) (مادة وهم)

ميمون بن مهران أما مع تحريك الهاء، الوهَم مرادف للخطأ فيطلقون له أوهام أي له أخطاء[1].

الاختلاط لغة:

لفظ له استعمالات عديدة تدور على أصل واحد: الاختلاط بمعنى التداخل، ومنه اختلاط الرجال بالنساء أي التداخل بينهم *ضم الشيء إلى آخر، فيقال خلط الشيء بالشيء خلطاً إذا ضمه إليه *ومن أمثلة العرب قولهم: اختلط الليل بالتراب، واختلط الحابل بالنابل *الاختلاط يُضرَب في استبهام الأمر وارتباكهِ[2].

اصطلاحاً:

فساد يعتري الإنسان فيذهب بعقله، أو فساد في العقل يصيب الإنسان فيذهب معه الحفظ أو تختلط عليه الأحاديث فلا يميز بينها، وهو أنواع منها[3]:

١/ الزيادة في الأسانيد. ٢/ النقص من الأسانيد.

٣/ نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤/ ذكر أَحَادِيث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أَو حَدِيثا من مَوضِع آخر موهماً أَنها عن ذلك الراوي، أَو بذلك الإسناد أَو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس الأَمر كذلك.

٥/ ذكر أَحَادِيث يظن من عطفها على أخ، أَو إردافها إياها أنّها مثلها في مقتضياتها وليست كَذَلِك.

٦/ ذكر أَشْيَاء متفرقة تغيرت فِي نَقله أَو بعده عما هِي عَلَيه.

---

(١) د. سعدي أبو حبيب/ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر– دمشق – سورية، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م تصوير: ١٩٩٣ م، ج: ١، ص (٢٨١).

(٢) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي/ مختار الصحاح (ص: ٣١٤).

(٣) الموسوعة الفقهية (٢/٢٨٩.) لسان العرب (٧/٢٩١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٠٩).

٧/ ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أَو أنسابهم فِي نَقله عما هِيَ عَلَيْهِ.

٨/ ذكر أَحَادِيث أوردهَا وَلم يجد لَهَا ذكراً، أَو عزاها إِلَى مَوَاضِع لَيست هي فيها أَو لَيست كما ذكر.

٩/ ذكر أَحَادِيث أوردهَا على أَنها مَرفوعَة وَهِي مَوقوفَة أَو مَشكوك فِي رَفعهَا.

١٠/ ذكر أَحَادِيث أوردهَا مَوقوفة، وَهي فِي المواضع التي نقلهَا منها مرفوعة.

١١/ ذكر أَحَادِيث أغفل نسبتها إِلَى المواضع التي أخرجها منها.

١٢/ ذكر أَحَادِيث أبعد النجعة فِي إيرادها، ومتناولها أقرب وَأشهر.

فمن رواة الحديث من خلط لخرفه أو لذهاب بصره أو لتلف كتبه والاعتماد على حفظه، فيقبلوا مَا رُوِي عنهم به قبل الاختلاط ولا يقبلوا ما حدّثوا به بعده أو شك فيه ويعرف ذلك باعتبار الرواة، فمنهم عطاء بن السائب أبو السائب الثقفي الكوفي اختلط في آخر عمره فاحتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة، وبحر بن مرار، وحبان بن يسار الكلابي، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، وخالد بن طهمان الكوفي، وخطاب بن القاسم الحراني، ورواد بن الجراح أبو عصام العسقلاني، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وسعيد بن أبي عروبة مهران، وعطاء بن السائب[١].

وسيئ الحفظ كسليمان بن قرم، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ورشدين بن سعد أبو الحجاج المهري، ومحمد بن جابر الحنفي اليمامي[٢] قال اسحاق بن إبراهيم: حدثنا شبابة قال: "سمعت شعبة يقول: أَتيت محمدًا يعني ابن أَبي ليلى، فقلت: أَقرئنِي عن سلمة حديثًا مسندًا عن النبِي صلى الله عليه وسلم، فحدث عن ابن أبي أوفى قال: إِذا أصبح أصبحنا على الفطرة فذكر الدعاء، قال شعبة: فأتيت سلمة فذكرت ذلك له فقال: لم

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني/ تهذيب التهذيب (المتوفى: ٨٥٢هـ) (ص: ٧٤).

(٢) إسناده حسن: أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١/ ٣٤٣-٣٤٤) وفي السنن الكبرى (٢٩، ٩٨، ١٠١٧٥-١٠١٧٦) والدارمي (٢٦٨٨) وأحمد (٣/ ٤٠٧) وابن أبي شيبة (٩/ ٧٧) (١٠/ ٢٣٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٣٤).

أسمع من ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيئاً قلت: ولا من قول ابن أبي أوفى؟ قال: لا، قلت: ولا حدثت عنه؟ قال: لا ولكني سمعت ذراً يحدث عن سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أصبح قال ذلك، فرجعت إلى محمد وفي موضع آخر من كتابي: فدخلت على محمد فقلت: أين ابن أبي أوفى من ذر؟ وفي موضع آخر: أين ذر من ابن أبي أوفى؟ قال: هكذا ظننت، قلت: هكذا تعامل بالظن؟ قال أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أَبي ليلى[1] أحد العلماء إلا أنه سيئُ الحفظ كثير الخطأ.

(١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب (ص: ٣٠١).

المبحث الثاني
شبهات المعترضين على بعض الضوابط وتفنيدها

المطلب الأول: شبهات المعترضين على بعض الضوابط

المبحث الثاني

شبهات المعترضين على بعض الضوابط وتفنيدها

المطلب الأول: شبهات المعترضين على بعض الضوابط

إنَّ السنة من وحي الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وسلم حتى يكون المبيِّن لها فالقرآن المجيد والسنة النبوية المطهرة يصدران من مشكاة واحدة، مشكاة الوحي الإلهي المعصوم، يقول الله عز وجل عن رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1] إلا أن ضعاف النفوس أخذوا يشككون في سنته صلى الله عليه وسلم، وفي بعض الضوابط المتعلقة بصحة الحديث، فكانت هناك عدداً من الشبهات التي أثارها مثل هؤلاء فتصدى لها علماء الأمة بالرد والتفنيد.

الشبهة لغة:

تعني المشكلات، هذا الأمر مشتبه فيه أو مشبه عليه، يعني هناك مشكلة في فهمه يقول ابن منظور: والفتنة إذا أقبلت شبهت على القوم، وأرتهم أنهم على الحق حتى يدخلوا فيها ويركبوا متنها، وهي الالتباس[2].

في الاصطلاح: ما التبس أمره، فلا يدرى أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل.

شرعاً: ما التبس وجه الصواب فيه فلم يدر الخطأ من الصواب، وجه الحل من الحرمة وهذا المعنى قد ورد في مجموعة من آيات القرآن الكريم بمعنى المشابهة، أي المثل، قال تعالى {قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا}[3] أي: متماثلًا، وقوله تعالى: {ادْعُ لَنَا رَبَّكَ

---

(١) سورة: النجم الآيتان (٣- ٤).

(٢) ابن منظور/ لسان العرب، ج:٤ (ص: ٢٨٩).

(٣) سورة: البقرة الآية (٢٥).

يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا}[1] الاشتباه هنا بمعنى الخلط، وبمعنى الالتباس، أي لا ندري ما البقرة المراد ذبحها.

الشبهة الأولى: رواية الحديث بالمعنى

يقولون أن هذه الأحاديث رويت بالمعنى مما يعنى ضياع لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا غيَّر الصحابي لفظ الحديث ورواه بالمعنى ثم جاء التابعي وروى ما سمع من الصحابي بالمعنى، وهكذا من جاء بعد التابعي مما يعني ضياع لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه فالأحاديث الموجودة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هي من تصرفات الرواة مما يفقد الثقة في السنة[2].

الرد على الشبهة: لا خطر ولا مشكلة من رواية الحديث بالمعنى مادام المضمون والمراد من النبي صلى الله عليه وسلم قد تحقق كما أراد، فلو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل لا تفعل كذا (فقال الرجل قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تفعل) كذا ولو قال الرجل (نهاني) رسول الله أن أفعل فإن المعنى واحد ولا ضرر في ذلك[3].

اختلف العلماء في حكم الرواية بالمعنى على ثلاثة مذاهب:-

المذهب الأول: يرى عدم جواز الرواية بالمعنى، وإنما يجب على الراوي أن يروي الحديث بلفظه كما سمعه ويحرم عليه تغيير لفظ الحديث، وهذا مذهب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وابن سيرين ومعهم جماعة من العلماء[4].

---

(١) سورة: البقرة الآية (٧٠).

(٢) دوريات في مصطلح الحديث: أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ مصدر الكتاب: موقع الشبكة الإسلامية.

(٣) الدفاع عن السنة/ مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ج:١ (ص: ٦٤).

(٤) أبو شُهبة ، محمد بن محمد بن سويلم (ت ١٤٠٣هـ) ، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السنة ط١، ١٩٨٩م (٢٦٠/١).

المذهب الثاني: يرى جواز الرواية بالمعنى لكن في حالة معينة، واختلفوا في هذه الحالة على عشرة آراء فمنهم من يرى جواز الرواية بالمعنى في الحديث الطويل ولا يجوز في الحديث القصير ومنهم من قال يجوز في أحاديث النهي والأمر ولا يجوز في غير ذلك وقيل يجوز من الصحابة ولا يجوز من غيرهم، وقيل جُوّز لمن نسي اللفظ، وغير ذلك من الآراء التي ليس عليها دليل(١).

المذهب الثالث:

رأى جمهور الصحابة والتابعين، والمحدثين، والفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة، قالوا بجواز الرواية بالمعنى، لكن هذا ليس على إطلاقه، بل له ضوابط وشروط منها(٢):

١/ أن لا يكون الحديث مما تعبدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه، فإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تعبدنا بلفظه، فلا يجوز الرواية بالمعنى كأحاديث الصلاة– التشهد التكبير التسبيح وغيرها من الأحاديث التي يجب على المسلم أن يأتي بها بلفظها، فهذه لا يجوز روايتها بالمعنى لأن هذا تضييع للمراد منها(٣).

٢/ أن يكون الراوي عالما بألفاظها ومدلولاتها وما يغير المعنى وما لا يغيره حتى لا يغير المعنى وهو لا يدري، أما إذا كان لا يعلم مدلولات الألفاظ فلا يجوز له الرواية بالمعنى بل يجب عليه أن يذكرها بلفظها، قال الإمام ابن الصلاح: "فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى فلا خلاف أنه لا تجوز له رواية الحديث بهذه الصفة، وأما إن كان عالماً بذلك بصيرًا بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك فقد جوز ذلك جمهور الناس سلفاً وخلفاً وعليه العمل(٤).

---

(١) الدفاع عن السنة/ مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ج:١ (ص: ٦٤).

(٢) المرجع السابق (ص: ٧١).

(٣) أبو شُهبة/ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٢٦١/١).

(٤) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص:٢٩).

الرأي الراجح:

هو المذهب الثالث، جواز الرواية بالمعنى بهذه الضوابط، وذلك لأنه رأي الجمهور ولثبوت أدلته، ولكن ليست كل الأحاديث مروية بالمعنى كما يدعي هؤلاء، بل هناك المئات من الأحاديث رويت بألفاظها وليس بالمعنى، وإن حدث تغيير فهو تغيير يسير في كلمة أو ما شابهها[١] ومثال ذلك: حديث "كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان، سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم"[٢] حديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[٣] حديث معاذ "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة"[٤] وقد اختلف يسيراً (وجبت له الجنة) حديث "الحياء من الإيمان" حديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" وغيرها كثير من الأحاديث التي رويت بألفاظها، حديث البراء بن عازب في أذكار النوم قال، قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن فقل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك رهبة ورغبة إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت فإن مت على الفطرة واجعلهن آخر ما تقول)[٥] قال البراء: فقلت أستذكرهن قلت وبرسولك الذي أرسلت قال وبنبيك الذي أرسلت.

الأدلة على جواز الرواية بالمعنى:

إن القرآن والسنة وحي من الله، لكن القرآن وحي بلفظه ومعناه، أما السنة فقد يكون اللفظ والمعنى من الله وقد يكون المعنى من الله واللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذا

---

(١) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٢) رواه البخاري (٦٦٨٢) ومسلم (٢٦٩٤).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج٢،١١٥ص

(٤) صحيح البخاري، باب فِي الْجَنَائِزِ (٢/ ٧٢) حديث رقم (٧٩).

(٥) صحيح البخاري/ بَاب– فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ– رقم الحديث (٢٤١).

فمن حيث الدرجة القرآن أعلى درجة من السنة، لكن من حيث الحكم فكلاهما في درجة واحدة في وجوب العمل بهما، والشاهد من هذا الكلام أن القرآن كلام الله لفظاً ومعنىً ومع ذلك لم يشدد الله على عباده في قراءة القرآن، بل يسر عليهم فأنزل القرآن على سبعة أحرف[١] وشرع لنا عشر قراءات تختلف في الألفاظ ولكن المعنى واحد، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٢] هناك قراءة تقول: (فتبينوا) وقراءة أخرى متواترة تقول (فتثبتوا) اختلف اللفظ والمعنى واحد، إذا جاز هذا في القرآن أليس يكون جائزاً في الحديث من باب أولى[٣].

٢/ القرآن نفسه تجوز ترجمته لغير العربية، وهذه الترجمة ليست للفظ القرآن وإنما لمعناه فإذا جاز نقل معنى القرآن من لغة إلى لغة أخرى، فجوازه في اللغة العربية من باب أولى وإذا جاز هذا في القرآن جاز في الحديث.

٣/ القرآن نقل لنا أقوال وأفعال أمم سابقة، وقطعاً لم ينقل لنا ألفاظهم بل نقل معاني كلماتهم، فإذا كان القرآن يستخدم هذا الأسلوب، ألا يجوز استخدامه في الحديث.

٤/ الله تبارك وتعالى أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبلاغ، والرسول صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نبلغ عنه فقال: (بلغوا عنى) [٤] فإذا كان الراوي قد سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فهو مأمور بإبلاغه للناس، فإذا نسي الراوي اللفظ النبوي لكنه تذكر المعنى والمضمون الذي يريده رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو أمام أحد أمرين إما أن يبلغ ما سمع بنقل المعنى، وإما أن يكتم ما سمع لأنه نسي اللفظ وقد يكتم أمراً من أمور

---

(١) (قال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا.)ابو داوود برقم (٥٥٩) رواه مسلم في صحيحه، في صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ١/ ٥٦١ ح ٢٧١

(٢) سورة: الحجرات الآية (٦).

(٣) أبو شُهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٢٦١/١).

(٤) سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر

العقيدة أو الأحكام فيضيع بذلك شيئاً من أمور الدين، أليس تبليغه المعنى خير من كتمان العلم؟[1]

هناك أسباب حملت الرواة على نقل الحديث بالمعنى وليس بلفظه، من هذه الأسباب:-

١- أن الصحابة كانوا حريصين جداً يخافون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذا كانوا ينقلون الرواية بالمعنى خوفاً من الوقوع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣- أن جماهير الصحابة كانوا يرون مادام الحديث ليس مما يتعبد بتلاوته ولا بألفاظه فلا حرج إذاً من روايته بالمعنى.

٤- أن الراوي قد ينسى اللفظ لكنه يتذكر المضمون، وما دام لم يغير المعنى ولا مقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيذكر الحديث بمعناه أولى من كتمان العلم - أن يكون الحديث عبارة عن واقعة حدثت وفيها كلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام من غيره، فيروى القصة أو الواقعة دون التقيد باللفظ لصعوبة ذلك[2].

٥- أن يكون الراوي لم يحضر الحديث من أوله فروى ما سمع، وغيره حضر الحديث كله فيرويه كاملاً، ومن هنا يكون الإختلاف بالزيادة والنقصان.

- أنه في بعض الأحيان ينشط الراوي فيروي الحديث بسنده ومتنه كما سمعه، وأحياناً يأخذه الفتور فيقتصر على المعنى الإجمالى للحديث.

٦- قد يكون الراوي في حالة فتوى أو استشهاد بالحديث وليس في مجلس تحديث، فيرويه في مجلس التحديث بلفظه، ويرويه في الفتوى أو الإستشهاد بالمعنى، فعلى سبيل المثال: عندما يُشرح لطلاب الحديث حديث جبريل يُذكر الحديث بسنده ومتنه، أما إذا كان الشرح

---

(١) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة- كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٢) الدفاع عن السنة/ مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ج: ١ (ص: ٥٦).

لأركان الإيمان فيقول الشارح أركان الإيمان ستة وهي كذا وكذا مع إمكانية التقديم والتأخير ثم يقول كما جاء في حديث جبريل فيكتفي بذكر المعنى الإجمالي، كذلك كان الرواة يفعلون[١].

الشبهة الثانية:

أن علماء الحديث اهتموا بالأسانيد أكثر من اهتمامهم بالمتون، وأنهم كانوا يقبلون الحديث أو يردونه بمجرد تصحيحهم للسند دون الاهتمام بمتنه أو معناه، والصحيح أن علماء الحديث منذ نشأة هذا العلم كانوا ولا زالوا يهتمون بالمتن اهتماماً لا يقل عن اهتمامهم بالسند، وقرروا منذ اليوم الأول أن الحديث قد يكون صحيح السند ضعيف المتن وقد يكون ضعيف السند صحيح المتن، من هنا فإن أهمية هذا الأمر تزداد وتظهر من خلال الوقوف على هذه المعايير التي أخذ بها المحدثون في نقدهم لمتن الحديث، والوقوف على حجم الأحاديث الكثيرة التي ردوها بالنظر إلى متنها، رغم إقرارهم بصحة إسنادها والوقوف على عدد الرواة الذين حكم عليهم العلماء بالضعف من خلال النظر فيما يروونه من أحاديث، وعدد الرواة الذين نفوا عنهم الضعف من خلال النظر في مروياتهم[٢].

الرد على الشبهة:

إن الادعاء بأن اهتمام علماء الحديث يقوم على السند فقط ويقتصر عليه، لهو أشهر انتقادات المستشرقين ومقلدتهم الذين يجترون أفكارهم ويرددونها ترداد الببغاء، ومن الملاحظ أنّ هؤلاء لا يعبرون باصطلاحات المحدثين «سند»، «متن» بل يغيرون المصطلحات الإسلامية رغم دقتها ووضوح معناها، إلى مصطلحات سطحية غامضة، مما

---

(١) عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ مجلة جامعة المدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية – العدد الرابع ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ج١.

(٢) عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ مجلة جامعة المدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية – العدد الرابع ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ج١.

ينم عن الغرض الذي في نفوسهم، ثم بعد هذا الزعم منهم نجد أنه على شهرته، أشد مزاعمهم ضعفاً وأوضحها سقوطاً، والدليل على ذلك[١]:-

١/ لو قرأنا أيَّ كتاب في مصطلح الحديث سنجد في تعريف الحديث الصحيح والحسن أنه يشترط فيهما شرطان أساسيان لقبول الحديث هما: سلامته اولا : من أن يكون شاذا أَوْ مُعَلاًّ ثم نجد في شرح التعريف إن الشذوذ قسمان:

أ_شذوذ السند.

ب _وشذوذ المتن.

وكذلك العلة تنقسم الى قسمين قسمان:

أ_علة في السند.

ب_ وعلة في المتن.

وهي حقيقة مقررة يعرفها صغار طلبة العلم، فهل في الدنيا عاقل يصدق بعد هذا أنهم ينتقدون الإسناد فقط، ولا ينتقدون المتون[٢].

٢/ إن نظرة إلى الصفحات الأولى من كتب هذا العلم لو كلف أحدهم نفسه أن يمر بمكتبة ويتناول كتابًا في مصطلح الحديث ويقرأ قليلا من أوله، لوجد أمامه تعريف هذا العلم بما يبين حقيقة هذه القضية، لأنه سيجدهم يعرفونه بأنه «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول أو الرد»[٣] فأين الاهتمام الذي ينظر للإسناد دون المتن، أم أنهما قرينان لا ينفصل أحدهما عن الآخر في أي أصل من هذا العلم، وهل يا ترى لو اطلع أصحاب هذا الزعم على كتاب في أصول الحديث هل كان يجترئ أن يقول قولته؟ أم أن الأمر عنده سيان؟.

---

(١) المرجع السابق (ص: ٧٢).

(٢) أبو شُهبة/ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٢٧٨/١).

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ص: ١٧٩).

٣/ نجد عند المحدثين قاعدة أدق وأبلغ وهي قاعدة متفق عليها بينهم جميعاً يقررون فيها أنه قد يَصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد يصح المتن ولا يصح السند لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى، وهذا مُقَرر في كل مراجع هذا الفن وليس هو من المعلومات النادرة وذلك يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أَنَّ المحدثين احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة في منهج موضوعي شامل ومتعمق أَيْضًا، ثم قولكم: «سلسلة شيوخ جديرين بالثقة، هذا الجدير بالثقة كيف كان جديرًا بها؟ هل حصل عليها بصك غفران أو لانتمائه إلى فئة معينة؟ أم أنه- كما هو الواقع- حاز على هذه الصفة (ثِقَة) بأن اجتاز اختبارًا شاملاً لشخصيته لتحقيق صفة العدالة، أو ما نسميه الآن الأمانة العلمية وصفة (الضَبْطِ) أو مايمكن أن نسميه الكفاءة العلمية التي بها يكون على مستوى استيعاب الحديث وأدائه كما سمع[١].

إن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة، هذا الذي استخف به أصحاب هذه الشبهة ومقلديهم، يرتبط بالمتون ارتباطًا قَوِيًّا لأن توثيق الراوي لا بد فيه من اختبار مروياته وعرضها على روايات الثقات، فإن وجدت رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو كانت له مخالفة نادرة عرف حينئذ كونه (ضَابِطًا) [٢] وحكم له مع اتصافه بالعدالة بأنه (ثِقَة) وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة بألفاظ الجرح للرواي بسبب الخطأ في مروياته مثل قولهم: (فُلاَن مُنْكَرُ الحَدِيثِ) (يَروِي المَنَاكِير) (يَرْوِي الغَرَائِبَ) (رَوَى حَدِيثًا بَاطِلاً) (رِوَايَاته وَاهِيَة) وغير ذلك كثير يدل على أن المحدثين كانوا في الاحتياط أبلغ مِما يريده المتطفلون عليهم[٣] ولا يفهم من هذا التقليل من شأن نقد السند، أو هموم الرواةِ، بل إن للسند قيمته التي لاَ تُجحد وَلاَ تنكر في ميزان النقد، وهو الخصوصية التي اختص اللهُ بها النقد

(١) المرجع السابق (ص: ١٨٣).

(٢) ابن الصلاح/ علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٠٦).

(٣) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

الإسلامي أعلى مناهج النقد في الدنيا في قديم عصورنا وفي حديثها، فإن هذا السند لا ينقل كَلاَمًا عَادِيًّا عن شخص عادي، بل ينقل عن صاحب الوحي الذي يُبلغ عن اللهِ تعالى، فأمره هو أمر اله ونهيه هو نهي الله، فمن البَدَهِيِّ أن يُقال لمن يروي شَيْئًا من الحديث، مَا سندك في نقل هذا الكلام، بل نعتز بعناية علمائنا بنقد الأسانيد، بل بتقديم نقد الأسانيد على المتون في كثير من المواضع، وذلك لأن المتن في كثير من الأحيان ربما لا يشتمل على دلائل توحي بشيء يستدل به على صحة النص أو سقمه، مِما يجعل نقد السند متعينا ومقدماً لا محالة، على حين تبقى أفكار الناقد غير المسلم في مثل هذا الوضع حائرة في احتمالات الحدس والتخمين، أوضالة في المتاهات واتجاهات الظنون والتخيلات[1].

الشبهة الثالثة: الطعن في رواة الحديث ورميهم بالجبن والخوف

إدَّعى بعض المستشرقين أن "مسند أحمد" تتجلى فيه الشجاعة وعدم الخوف من أقوام بذكر أحاديث في مناقب قوم، مما كان منتشرًا بين الشاميين وكان على العكس من ذلك البخاري ومسلم فإنهما لم يذكراها مداراة للعباسيين، كما أن "مسند أحمد" لم يتحرج من وذكر أحاديث كثيرة في مناقب الأمام علي كرم الله وجهه[2]

الرد عَلَى هَذه الشبهةِ:

١/ إن الغرض من هذا الكلام هو الطعن في أئمة الحديث وجامعيه بالجبن والخوف، وأنهم كانوا يستميلون الحكام، ويطلبون رضاهم بوضع الأحاديث في فضائلهم ومثالب أعدائهم ليصل إلى ما يريد، وهو الطعن في صحة هذه الكتب والتشكيك فيها ليصلوا من ذلك إلى تقليل الثقة بكتب الأحاديث من صحاح، وسنن ومسانيد، ومعاجم وغيرها، وإذا تم لهم ذلك

(١) الدفاع عن السنة/ مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ج: ١ (ص: ٥٦).

(٢) أبو شُهبة/ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٢٩٢/١).

فقد انهدم الركن الثاني من أركان التشريع في الإسلام، وإذا ما انهدم هذا الركن فقد يستعجم فهم القرآن الكريم على المسلمين وإذا ما انهدم الركن الثاني، واستعجم فهم القرآن فقل على الإسلام العفاء، ولن يكون ذلك أبدًا إن شاء الله تعالى ما دام هناك في المسلمين علماء عاملون محبون للسنن والأحاديث قادرون على رد الشبه عنها.

٢/ إن الأمر ليس أمر خوف وشجاعة ولا أمر مداراة ومداهنة، ولكن الأمر أمر شروط والذين ألفوا في جمع الحديث والسنن قد شرطوا لتخريج الأحاديث في دواوينهم شروطاً التزموا بها ولم يحيدوا عنها، وهؤلاء ليسوا سواء فمنهم المبالغ المتشدد الذي لا يخرج إلا ما ثبتت صحته كأصحاب الصحاح وعلى رأسهم البخاري ومسلم، ومنهم المتساهل بعض الشيء ولا سيما في الفضائل كأصحاب السنن والمسانيد وذلك مثل الإمام أحمد في "مسنده" والترمذي في "جامعه" وابن ماجه "في سننه" وهذا هو السر في أن الإمام أحمد خرج في فضائل أقوام أكثر مما خرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"[١]

٣/ مما ينقض هذا الزعم الباطل المبني على الحدس والتخمين لا على التحقيق العلمي الصحيح، أن البخاري ومسلمًا أخرجا في "صحيحيهما" أحاديث في فضائل أقوام، فقد ذكر في فضائل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه أحاديث كثيرة، وهو يعتبر من شجرة أقوام[٢] وبالانتصار له انحاز إليهم كثيرون.

وذكر البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب ذكر أحد الصحابة، وما ذكره في فضائل الصحابي رضي الله عنه أكثر مما ذكره في فضائل كل من العباس وابنه رضي الله عنهما، كما قال في أحد الصحابة: قال في فضل العباس: "باب ذكر العباس" بن عبد المطلب وكذلك قال في ابنه عبد الله: "باب ذكر عبد الله بن العباس رضي الله عنهما" وما ذكره في

---

(١) أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ دوريات في مصطلح الحديث، موقع الشبكة الإسلامية.

(٢) صحيح البخاري/ كتاب فضائل الصحابة – باب مناقب عثمان، وقد ذكر في هذا الباب أكثر مما ذكر في مناقب عَلِي.

فضائل الصحابي أكثر مما ذكره في فضائل العباس، وكذلك فعل مسلم فذكر فضائل أبي سفيان بن حرب والد الصحابي، حيث ذكر حديث أبي سفيان بن حرب لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلم ليلة الفتح «ثلاَث أَعطِنيهن..» [١] فلو كان الأمر أمر خوف ومداهنة لأكثرا من فضائل العباس وابنه لأنهما جَدا العباسيين، ولكن الأمر جاء على خلاف ذلك، ومن هذا يتبين لنا جَلِيًّا أن الأمر ليس أمر جبن وخوف ولا أمر شجاعة وصراحة، وإنما الأمر أن شروط الشيخين شديدة فمن ثم لم يصح عندهما في فضائل الصحابي ولا أبيه: إلا أحاديث قليلة بخلاف الإمام الجليل أحمد فإن شروطه دون ذلك، وقد روى عنه رضي الله عنه أنه كان يقول: «نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا» فمن ثم كانت أحاديثه في بعض القوم أكثر من أحاديث الشيخين البخاري ومسلم.

٤/ ومما ينقض هذا الزعم الباطل اَيْضًا، أن البخاري ومسلما أخرجا في فضائل علي رضي الله عنه وآل بيته أحاديث كثيرة تعتبر أكثر مما ذكراه في فضائل العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما، ومن يرجع إلى فضل علي وآل بيته في "الصحيحين" يتحقق ذلك غاية التحقق، فقد ذكر كل من البخاري ومسلم في "صحيحيهما" باباً لفضائل عَلِي، وباباً لفضائل الحسن والحسين[٢]وخلفاء بني العباس كانوا يعتبرون العلويين مناوئين لهم، فلو كان الأمر أمر خوف ومداهنة للعباسيين لما ذكرا في "صحيحيهما" شيئا من ذلك، فمثله ما رواياه في "صحيحيهما" من قول النبي لعلي: «أَمَا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لانبي بعدي» ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: في حصار خيبر «لأُعطين

---

(١) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٢) صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة – باب مناقب علي– باب مناقب الحسن والحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهم/ صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة – باب من فضائل علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – باب فضائل الحسن والحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا).

الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله، أو قال: يحب الله ورسوله» ثم بعد ذلك أعطاها لعلي ففتح الله عليه، ومثل ما رواه البخاري في قصة بنت حمزة واختصام علي وجعفر وزيد بن حارثة فيها، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «أنت مني وأنا منك» ومثل ما رواه مسلم في "صحيحه" من حديث علي نفسه قال: والذي فلق الحب والنوى وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إِليَّ: «أَن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» وله شاهد من حديث أم سلمة[1]رَضِي اللهُ عنها عند الإمام أحمد.

(١) الجامع الصحيح/ للإمام مسلم ، (كِتَابُ الإيمَان (٣٣) بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ حُبَّ الأَنْصَارِ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مِنَ الإِيمَانِ وَعَلاَمَاتِهِ، وَبُغْضِهِمْ مِنْ عَلاَمَاتِ النِّفَاقِ، حديث رقم (١٣١- ١/ ٨٥) ط:٢/ ١٩٧٢م/ دار إحياء التراث العربي بيروت .

المطلب الثاني: رد الشبهات وتفنيدها

نزل القرآن الكريم على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلغه كما أُوحي إليه من غير أن يزيد فيه حرفًا أو ينقص حرفًا، وتلقاه عنه الصحابة، وتفانوا في حفظه وفهمه، والعلم به ومع أنهم عرب خلص إلا أنهم لم يحيطوا علمًا بكل ما في القرآن فهناك المجمل الذي يحتاج إلى تفصيل، والمبهم الذي يحتاج إلى بيان وتفسير، والمشكل الذي يحتاج إلى إزالة ما فيه من إشكال، وهناك العام الذي يراد به الخصوص، والعام الذي يحتاج إلى تخصيص، والمطلق الذي يحتاج إلى تقييد، وهذه أمور لا يكفي فيها معرفة اللغة، ولا الإلمام ببعض قواعد الشريعة فكان لا بد لهم من الرجوع في تفسير هذه الآيات المشتملة على ذلك من المشرع والمبلغ عن الله وهو النبي المعصوم صلى الله عليه وسلم، وصدق الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1] وقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[2].

١/ إن المسلمين كانت تعرض لهم مشكلات دينية ودنيوية شأن كل جماعة متمدنة لها مطالب وحاجات، وانتقلت من حياة ساذجة بدوية إلى حياة أخرى تقوم على تشريعات إلهية في العقائد والعبادات، والمعاملات والأخلاق ونحوها، وعلى وحدة إسلامية وجدت لهم آفاقًا في فهم العقائد والشرائع، ولم يكن القرآن الكريم الذي هو أصل الدين ومنبع الصراط المستقيم بالتفصيل الذي يسعفهم بكل ما يحتاجون إليه في حياتهم الدينية والدنيوية، وما يجد لهم من أمور لم تكن معروفة لهم من قبل، لأن الله تبارك وتعالى كلف الأمة

(١) سورة: النحل الآية (٤٤).

(٢) سورة: النحل الآية (٦٤).

الإسلامية بحفظه فضلاً عن فهمه والعمل به[1] فلو أن القرآن جاء مشتملاً على كل شيء على التفصيل لشق على الأمة حفظه بل ولما استطاعوا، إذًا كان لا بد لهم لكي يعرفوا حكم الله فيما يعرض لهم من أمور دينية ودنيوية، ولكي يشبعوا رغبتهم في العلم بالقرآن وأسراره، والعلم بكل ما اشتمل عليه من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاقيات[2] وسياسات وغيرها، من الرجوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم الذي بعث مبشراً ونذيراً، ومعلماً وهادياً إلى الصراط المستقيم.

٢/ لقد استفاض وتواتر أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان المرجع للمسلمين في كل شيء، سواء في ذلك رجالهم ونساؤهم حتى لقد كانوا يسألون الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمورهم الخاصة التي تتعلق بالغسل، والحيض، والنفاس، وكيفية التطهر بل والاحتلام وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يبين لهم كل ذلك بصراحة عن غير خدش للحياء، ولا انتهاك لحرمات، وكانت النساء كثيرًا ما يستعن بأمهات المؤمنين في معرفة ما يمنعهن الحياء من المصارحة به، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجيب في كل ذلك بما يُوحى إليه به وهو الغالب والكثير، أو بما يؤديه إليه اجتهاده وهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجتهد على ما عليه المحققون من العلماء، ولكن ما كان يقر على الخطأ في الاجتهاد، وسكوت الوحي على ما اجتهد فيه يقوم مقام تقرير الله تعالى له على اجتهاده، وعلى هذا الأساس كان ينظر الصحابة إلى ما يصدر عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما مرده إلى التشريع بل وكانوا يجوزون في أمور دنياهم كأمور الحرب والسياسة أن تكون بوحي من الله وليس أدل على هذا من قول الحُباب بن المنذر للنبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر: «أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم أونتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟» فقال النبي

---

(١) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٢) أبو شُهبة/ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٣٠١/١).

صلى الله عليه وسلم: «بل الرأي والحرب والمكيدة»[١] فأشار عليه الحُباب بمنزل آخر فنزل النبي على مشورته، فلا بد من التسليم بأن هناك ثروة طائلة تتعلق بتفسير القرآن الكريم وبيانه بشتى وجوه البيان، وبغير تفسير القرآن وبيانه من الأحكام التي استقلت السنة.

– حرص الصحابة رضوان الله عليهم حرصاً بالغاً عما يصدر عن الرسول المشرع صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإحلاله محل النفس والروح، وقد كان من دواعي حفظ الصحابة ما يرد عن الرسول وفهمه والعلم به والعمل، والأحاديث ببيان أحكامها مما لم يجر له في القرآن الكريم ذكر، هذه الثروة الطائلة النافعة المفيدة هي ما تعرف بالأحاديث والسنن سواء أكانت قولية أم فعلية، أم تقريرية[٢]

أ/ التقوى ما كانت تنال إلا بالعمل بما جاء به، والشرف ما كان ينال في الإسلام إلا بالتقوى وصدق الله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[٣] والتقوى لا تنال إلا بالعمل بكتاب الله وبسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن ثم كانت عنايتهم بحفظ سنن رسول الله مثل عنايتهم بحفظ كتاب الله تبارك وتعالى.

ب/ إن كثيرًا من شرائع الدين وما جاء عن سيد المرسلين قد ارتبط بحوادث مشهورة أو بحوادث خاصة ببعضهم أو بأسئلة من جهتهم، إلى غير ذلك مما له أكبر الأثر في حفظ ما يتعلق به، وإذا كان هذا أمرًا معروفًا مُسَلَّمًا فلماذا يستبعد المشككون ومن على شاكلتهم أن يحفظ الصحابة قدرًا كبيرًا من سنن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأحاديثه ويبلغوها لمن جاء بعدهم، ومن بعدهم يبلغونها لمن بعدهم حتى وصلت إلينا كما تلقوها عن الرسول الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤]

---

(١) قال الألباني: وهذا حديث ضعيف، قد وصله الحاكم ٣/ ٤٢٦– ٤٢٧/ من حديث الحباب بن المنذر، وقال الذهبي حديث منكر/ ورواه الأموي.

(٢) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٣) سورة: الحجرات الآية (١٣).

(٤) الدفاع عن السنة (ص: ٧٦).

ج/ حبهم للرسول صلى الله عليه وسلم حُباً صادقًا صار مضرب الأمثال، وَأَقَر بِهِ الموافق والمخالف، حتى قال بعض أَعْدَاءِ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلح الحديبية لقومه المشركين «والله لقد أتيت كسرى وقيصر في ملكهما، فما رأيت أحداً يحبه أصحابه كحب أصحاب محمدٍ محمداً» وإذا كان بلغ حبهم للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم كانوا يتزاحمون على فضل وضوئه، فإلى أي حد نتصور أثر هذا الحب في حفظ حديثه وسننه إن بعض الزعماء اليوم ورجال السياسة يحفظ الناس من مأثور كلامهم الشيء الكثير فكيف يستبعد مستبعد أن يحفظ أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه الكثير والكثير ويبلغوه إلى من بعدهم على الفرق الشاسع ما بين النبوة والزعامة، وما بين الصحابة أتباع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين أتباع الزعماء[1].

٣/ نشاط الصحابة ومن بعدهم على العناية الفائقة بالسنة وجمعها وحفظها بعد وفاة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأوفوا في ذلك على الغاية، فهذا جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يرحل في سماع حديث من راويه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهرًا كاملاً ويشتري بعيرًا لذلك، رواه البخاري تعليقًا، وهذا ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما يبلغه الحديث عن أحد الصحابة فيذهب إليه ليسمعه منه فوجده نائمًا، يتوسد رداءه على بابه تسفي الريح عليه التراب، فخرج الصحابي فوجده: فقال: «ما جاء بك يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هلّا أرسلت إليّ فآتيك؟ فيقول: «أَنَا أَحق أن آتيك» فيسمع منه الحديث وينصرف وأمثال جابر بن عبد الله وأمثال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما كثيرون، وكذلك حافظ على العناية بالسنن والأحاديث من جاء بعدهم من التابعين، روي عن سعيد بن جبير أنه يكون مسافرًا مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه في مقدمة الرحل حتى إذا نزل قيده في كتابه[2].

---

(١) المرجع السابق (ص: ٨٥).

(٢) الخطيب البغدادي/ سير أعلام النبلاء (ص: ٣٥٢).

٤/ ما امتاز به علماء الإسلام من لدن الصحابة، إلى أن تم جمع السنة وتدوينها تدويناً عاماً من حفظ لألفاظها وفهم لمعانيها وتفقه لأحكامها، ومناهضتهم لحركة الوضع في الحديث، وتعقبهم للكذابين والوضاعين، والكشف عن عوارهم وعارهم حتى أظهروهم على حقيقة أمرهم فتجنبهم الناس ولم ينخدعوا بظواهرهم، قال العلامة أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: « لما لم يمكن لأحدٍ أن يزيد في القرآن أخذ أقوام يزيدون في أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله قومًا يذبون عن النقل ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار» وَقَال سفيان الثوْرِي[١]: « الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض» ورُوي عن عبد الله بن المبارك أنه قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة فقال: «تعيش لها الجهابذة»[٢] وذكر الإمام الذهبي في: أَن الخليفة الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال: «أَين أنت من ألف حديث وضعتها؟» فقال الرشيد: «فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري[٣] وابن المبارك ينخلانها، فيخرجانها حرفاً حرفاً» وروي عن ابن المبارك: «لو همّ رجل في الصحراء أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: كذاب» فهذه النقول تدل على يقظة أهل الحديث ورجاله للكذابين والوضاعين وقعودهم لهم بالمرصاد، وعلى تزييفهم لما وضعوه والإبانة عنه، وبذلك ردوا كيدهم في نحرهم كل هذه الحقائق وغيرها مما لا يتسع المقام لذكرها تؤدي إلى العلم، بل والاعتقاد أن الأحاديث النبوية والسنن قامت على عمد ثابتة ودعائم قوية وأنها ليست من آثار التطور الديني والاجتماعي والسياسي للمسلمين كما يزعم بعض المستشرقين، وكيف تكون جل الأحاديث من آثار التطور مع اتفاق الأمصار الإسلامية في

---

(١) سفيان الثوري: هو أبو عبد الله الثوري الكوفي مصنف كتاب الجامع، وأحد أعلام الزهد عند المسلمين وإمام من أئمة الحديث.

(٢) الجهابذة جمع جَهْبَذ: خبيرٌ بغوامض الأمور، ناقد عارف بتمييز الجيِّد من الرديء، أُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٤٠٩/١).

(٣) هو الإمام العالم الحافظ شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي المتوفى سَنَةَ (١٨٥ أو ١٨٦).

مشارق الأرض ومغاربها في معظم العبادات والتشريعات في المعاملات وغيرها، فلو أن الأمر أمر تطور كما زعموا لما اتفقوا هذا الاتفاق، ومعظم الخلافات في الفروع الفقهية إنما ترجع لاعتبارات أخرى، معظمها يرجع إلى طريقة الاجتهاد واختلاف أنظارهم في الدليل الواحد، وإلى أن بعض الأحاديث قد تكون في مصر ولا تكون في مصر آخر، وذلك لأن بعض الصحابة كان معهم من الأحاديث ما ليس عند الآخرين، ثم إننا لا نعتبر العصر الأول عصر طفولة في الفقه كَلا وَحَاشا، وإنما نعتبره عصر الاكتمال الديني والتشريعي ومهما اختلف العلماء في الفروع فمرجعهم في الأحكام إلى الكتاب الكريم، والسنة النبوية أو القياس عليهما، أو الإجماع[١] وليس أدل على أن عصر النبي صلى الله عليه وسلم هو عصر الاكتمال الديني والفقهي من قول الله تبارك وتعالى في حَجة الوداع: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾[٢] وقوله صلى الله عليه وسلم «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[٣] فما من حكم يطلبه المسلمون في دينهم ودنياهم مهما تقدمت العصور والأزمان، إلا ويجدونه في القرآن فإن لم يجدوه في القرآن ففي السنة، فإن لم يجدوه في السنة قاسوا على ما في القرآن، أو على ما في السنة، وإلا اجتهدوا في معرفة الحكم في حدود القواعد الأصولية المستنبطة من القرآن والسنة[٤].

---

(١) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

(٢) سورة: المائدة الآية (٣).

(٣) رواه مالك في "الموطأ" بلاغًا، ورواه الحاكم في "المستدرك".

(٤) أكرم بن ضياء العمري/ موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة– كلية الدعوة، ج:١ (ص: ٣٦).

الخاتمة

وفي الختام: أحمد الله سبحانه على عونه وتيسيره لإتمام هذه الرسالة، حيث سهّل لي الصعب وذلّل لي العقبات وهيّأ لي من الناصحين من أخذ بيدي وأخلص في توجيهي وإرشادي فما كان فيها من صواب فمن الله مجزل العطاء، أو من خطأ فمن قصوري وضعفي وأنا الحرِيّ بالخطأ، وحسبي أني نويت الخير، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أولاً: النتائج:

بعد الدراسة والبحث المتقصي في موضوع ضبط الرواية وأثرها في صحة الحديث توصل الباحث للنتائج التالية:

١/ أنه تم بهذا العلم حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، فقد نقلت الأمة الحديث النبوي بالأسانيد وميَّزت به الصحيح عن السقيم، ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف و الموضوع ولا يختلط كلام الرسول بكلام غيره.

٢/ أن هذا العلم وضَّح المنهجيَّة التي سلكها العلماء الأولون لإثبات الحديث وتنقيته من الدخيل بما وضعوا من موازين منضبطة وما سلكوا من سبل تجمع بين المنهج السليم والأمانة العلمية الواضحة وإنما كان حرص العلماء على تقعيد تلك القواعد أن الحديث يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن، وما ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحمل عندما يكون مما يُحتج به طبيعة الإلزام والتكليف لكونه نصاً شرعياً من السنة التي هي بيان الكتاب، فتكوين الملكة التي بها يميز الطالب الغث من الثمين ويعرف صحة ما هو منسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدم صحته في ضوء تلك القواعد الرائعة لهذا العلم.

٣/ أدى ضبط الرواية لتصحيح الكثير من المفهومات الخاطئة التي يلصقها بعض المستشرقين أو المستغربين المدَّلسين جزافاً في طريق أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويثيرون الغبار هنا وهناك.

٥/ أن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة في تنقية الأذهان من الخرافات، وذلك أن الإسرائيليين وغيرهم حاولوا نشر ما لديهم من الأقاصيص والخرافات الكاذبة والأباطيل، وهذه الأمور داء وبيل يفتك في عضد الشعوب ويمزق الأمم إذ تجعلها أوزاعًا متفرقة هائمة على وجه البسيطة لا تميز الحق من الباطل ولا تفرق بين الصواب والخطأ، فيسهل مقادها ويسلس لكل ناعق يدعو إلى الهلاك والردى، فالعالم الإسلامي حيث يقوم بذب الكذب عن الحديث يقوم بعملٍ ذي صبغة إنسانيه وأخلاقية، فضلا عن أداء الواجب الديني لأنه يربي بذلك عقول صحيحة تعقل وتفكر وتسير في الحياة بمنهج علمي وعقلي صحيح.

٦/ إن هذا العلم يفتح الطريق أمام الباحثين للتحقق من الرواة وأحوالهم مما يؤدي للاطمئنان إلى الاستشهاد بالأحاديث في كافة العلوم المختلفة.

٧/ لم يفصل الضبط بوصفه شرطاً من شروط الصحة عند أهل الاصطلاح، وإنما فصل بوصفه من صفات قبول الرواة وردهم.

٨/ لابد من التفريق بين الضبط التطبيقي والذي يبحث عنه في كل حديث بذاته، والضبط الأغلبي الذي يتوجه للتقييم العام للرواة، والذي على ضوئه ندرك سبب الانتقاد الذي وجه إلى بعض رواة البخاري، فالبخاري بحث لديهم عن الضبط التطبيقي ولما وقف في بعض أحاديثهم عليه أخرجها وحكم له بالصحة، بينما المتقدمين اكتفوا بالاطلاقات العامة من كتب الجرح والتعديل والتي تعطي وصفاً أغلبياً لحال الرواة.

٩/ إنّ التفريق بين الحديث عن مراتب الرواة عن شيخه، ومراتب الجرح والتعديل أمر في غاية الأهمية، فالحكم على الأحاديث لابد أن يصدر عن معرفة الأولى دون الأخيرة.

١٠/ التحذير من أهل البدع لا يعد من الغيبة.

١١/ تأتي مرتبة سيء الحفظ في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، مما يدل على صلاحية المتصف بها للاعتبار بحديثه وارتقائه إلى الحسن لغيره عند وجود ما يعضده، وهذا كثير في كتب المحدثين ومصنفاتهم.

١٢/ أهمية علم الجرح والتعديل في حفظ الدين إذ به يتم التمييز بين المقبول والمردود من الروايات كما أنه سجلّ تاريخي حفظ لنا تاريخ حياة العلماء الأفذاذ وجهودهم في هذا المجال، إضافة إلى الثقة التي يغرسها في النفوس فيما يتعلق بدقة أحكام المحدثين وأصالة منهجهم.

١٣/ أهمية الضبط في قبول الرواية إذ لا تكفي العدالة وحدها، وعلى أساس العدالة والضبط تم إطلاق الأوصاف على الرواة بكل دقة وموضوعية، والضبط يشمل الحفظين معاً: حفظ الصدور وحفظ السطور.

١٤/ تتبع المحدثين للآفات التي تقدح في الضبط: من غفلة ووهم واختلاط وغير ذلك، ورصدهم لما يعتري الضبط من تغيرات دليل قاطع على شدة اهتمامهم به، وردّ على من يدعي عدم الدقة في تحقق هذا الشرط.

١٥/ دقّة المحدثين في تصنيف الأخبار حسب درجاتها قوة وضعفاً وإطلاق المسميات عليها من حيث القبول والرد، والطعن في ضبط الراوي سبب في ردّ حديثه لذلك لم يقبل الأئمة حديث سيء الحفظ ومن عرف بقبول التلقين، ومن كثرت منه رواية المناكير والأوهام وأخذ يخالف الثقات، وهذه كلها مجرحات للضبط، وسوء الحفظ أخفّها وأسهلها .

١٦/ هناك أنواع كثيرة من علوم مصطلح الحديث تندرج تحت أسباب جرح الراوي من جهة ضبطه كالمنكر، والشاذ، والمعلّل، والمدرج، والمقلوب، وغير ذلك.

١٧/ شرف علم الحديث ورفعة مكانته، ولا يتمكن منه إلا من نذر نفسه له، وقد حاول أقوام الولوج فيه وهم ليسوا من أهله فجاؤوا بالعجائب.

١٨/ تعدّد أسباب سوء الحفظ كالاشتغال بعلوم أخرى غير علم الحديث، وكذلك تلف كتب الرواة بعدد من الآفات، أو بقائها مع عدم اصطحاب الراوي لها في رحلته، إضافة إلى عوارض أخرى جسمية ونفسية كالتقدم في السن وذهاب البصر، وفقد الأحباب والأمراض.

١٩/ من طرأ عليه سوء الحفظ فهو المختلط، ونسبة الاختلاط تتفاوت بين الرواة، وهناك تخليط مقيد بزمان، أو مكان، أو عن شيخ معين، أو في موضوعات معينة.

٢٠/ التقوية بتعدد الطرق مما درج عليه المحدثون، وقبول حديث سيء الحفظ للاعتضاد والتقوية لاستواء طرفي القبول وعدمه فيه، بشرط أن يكون العاضد مثل المعضود أو أقوى منه.

٢١/ هناك أحوال خاصة تقبل فيها رواية سيء الحفظ؛ كما إذا روى سيء الحفظ من كتابه أو روى عنه إمام حافظ عارف بحديثه، أو كان سيء الحفظ ضابطاً لحديث شيخ معين فإنه تُقبل روايته عنه.

٢٢/ إن المتشككين ليسوا أمناء في النقل، ويريدون الهجوم بالباطل على السنة، دون أن يبذلوا جهداً علمياً لدراسة اختلاف ألفاظ الحديث.

ثانياً : التوصيات:

إتماماً للفائدة أشير إلى أن هذا البحث من الأبحاث المهمة في علم مصطلح الحديث إذ تندرج تحته كثير من المصطلحات الحديثية والتي هي بحاجة إلى بحث ودراسة تأصيلية تطبيقية تعتمد على الاستقراء والاستنتاج سعياً نحو تكامل منهجي لذا:

١/ أوصي بتوجيه الباحثين في علوم الحديث لدراسة هذه المصطلحات وفقاً للمنهج المذكور حيث إن التعمق بهذه الدراسة يزيدنا علماً ومعرفة، ويكشف لنا النقاب عن النفائس الحديثية والأصالة المنهجية المتّبعة لدى المحدثين أهل العلم والفضل.

٢/ أُوصي المسئولين بالأجهزة الإعلامية بالتصدي للمبتدعين في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ومراقبة كل البرامج والتأكد من صحة الأحاديث التي يتم تقديمها.

٣/ اقتباس منهج ضبط الحديث ومحاولة تطبيقه على واقع حياة المسلمين.

٤/ أوصي بالتخطيط السليم ووضع المناهج العلمية التي يجب اتباعها في خدمة الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي ولرد افتراءات المشككين، فكلما كان التخطيط مُحْكَمًا وكانت المناهج واضحة والسبل إلى ذلك محددة، أثمرت ثمرتها وآتت أكلها كل حين بإذن ربها.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**

ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي (ت٣٢٧هـ) الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٤٠٦هـ.

ابن الصلاح ، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٢هـ) علوم الحديث، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٩٧٨م.

ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢ – ١٤٠٨هـ.

ابن العماد الحنبلي/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن حبان، ابو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي (ت ٣٥٤هـ) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١ ١٣٩٦هـ.

ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ) الثقات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ابن حَجَر العَسْقلان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١- ١٣٢٦هـ.

ابن حَجَر العَسْقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: د. نور الدين عتر دار الخير، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م (ص:٥٥).

ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، مراجعة: مصطفى الهواري مكتبة القاهرة، ١٩٧٨م.

ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي (ت ٤٥٦هـ) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، ١٩٨٨م ، ط١.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ) السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري/ دوريات في مصطلح الحديث، مصدر الكتاب: موقع الشبكة الإسلامية.

أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

أبو عمرو عثمان الشهرزوري/ علوم الحديث، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، ط٣ ، ١٩٩٨م.

أبو يعلى الخليل، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني (ت٤٤٦هـ) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

الإحكام في أصول الأحكام ،أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) ،الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق.

أحمد بن حجر العسقلاني/ تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا ط١، ١٩٨٦م.

أحمد عمر هاشم، قواعد أصول الحديث، دار الكتب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

الأعلام للزركلي، أضواء السلف للنشر – الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

الألباني، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢ – العدد الرابع ربيع الثاني ١٣٩هـ.

الاهدل د. حسن محمد مقبولي، مصلح الحديث ورجاله، مكتبة دار الجيل، صنعاء ط ١٩٩٣م.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ) النكت الوفية بما في شرح الألفية تحقيق: ماهر ياسين الفحل ، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط/١٤٠٣هـ.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي (ت ٣٦٥هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

جلال الدين السيوطي/ طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

جلال الدين السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ت٩١١هـ) تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

الجوزجاني، أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي (ت: ٢٥٩هـ) أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكاديمي، فيصل آباد – باكستان.

الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل تحقيق: معتز الخطيب، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ٢٠٠١م.

الحديث النبوي، (مصطلحه، بلاغته، كتبه) د. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت ٤٦٣هـ) تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٥م

الدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر/ معجم اللغة العربية المعاصرة (ت ١٤٢٤هـ) عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

الدكتور محمد علي العمري، دراسات في منهج النقد، دار النفائس، الأردن، ط١ ٢٠٠٠م.

الدكتور نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق، سورية ، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١ ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر، بيروت.

الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦هـ) مختار الصحاح تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

الرواية بالمعنى في الحديث النبوي، وأثرها في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد بيرم مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط١، ٢٠٠٤م.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد/ أساس البلاغة (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي/ شرح علل الترمذي (ت: ٧٩٥هـ) مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي/ التوقيف على مهمات التعاريف (ت ١٠٣١هـ) عالم الكتب، القاهرة، ط١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

السَّخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد/ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر ط٤، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

سنن أبي داود/ أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو السجستاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

سنن الترمذي/ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

شمس الدين السخاوي/ الضوء اللامع في تراجم أهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي/ عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة بالمدينة المنورة.

صحيح البخاري- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط١، ١٤٢٢هـ.

طاهر الجزائري الدمشقي/ توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ.

عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة (السنة السابعة عشر – العددان ٦٧ – ٦٨) رجب – ذو الحجة ١٤٠٥هـ.

عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن العباد البدر/ عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة اسانيدها وشرح متونها، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ط:١، ١٤٠٩هـ.

عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ شرح سنن أبي داود، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، بدون بيانات.

عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر/ مجلة جامعة المدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية العدد الرابع، ربيع الثاني ١٣٩٠هـ.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي/ الضعفاء الكبير (ت ٣٢٢هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

علي القاري، ابو الحسن نور الدين علي بن (سلطان) محمد الهروي/ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (ت ١٠١٤هـ) حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت (ب . ط . ت).

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني/ رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: (رسالتان في المصطلح) تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض،ط ١٤٠٧هـ.

عياض بن نامي بن عوض السلمي، أصُولُ الِفقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ(ط ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

الفياض، أحمد أيوب محمد/ مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي) الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب/ القاموس المحيط (ت ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي/ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ت نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية، بيروت.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق/ الجرح والتعديل (ت ١٣٣٢هـ) مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

القزويني، ابو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عمر/ مشيخة القزويني (ت ٧٥٠هـ) تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

القطان، للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي/ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ت٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض ،ط١، ١٩٩٧م.

الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي/ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (ت ١٣٨٢هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد الأجزاء: ٨٨ جزءًا.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ المعجم الوسيط، كتاب إشترك فيه مجموعة من المؤلفين (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) دار الدعوة.

محمد بن إدريس الشافعي/ الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، ط ١٩٣٩م.

محمد بن عبد الرحمن السخاوي/ فتح المغيث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ١٤٠٣هـ.

محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة/ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (ت ١٤٠٣هـ) مكتبة السنة، ط١، ١٩٨٩م.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين/ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (ت ١٠٣١هـ) تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

منهج النقد في علوم الحديث ،نور الدين محمد عتر الحلبي ،الناشر: دار الفكر دمشق- سورية ، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م

نور الدين محمد عتر، الإمام البخاري، فقه التراجم في جامعه الصحيح، رئيس قسم علوم القرآن والسنة في كلية الشريعة بجامعة الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – الكويت، عدد ٤ – سنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.

الفهارس العامة

أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة
ثانياً : فهرس الأحاديث
ثالثاً: فهرس الأعلام
رابعاً : فهرس المحتويات

أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة .

ت	الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١.	﴿بديع السَّمَاوَات وَالْأَرْض﴾	١١٧	البقرة	٩
٢.	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ البينات﴾	١٥٩	البقرة	٣٥
٣.	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	٣١	آل عمران	٣٣
٤.	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ تَأْمُرُونَ بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب .....﴾	١١٠	آل عمران	٢
٥.	﴿فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يكادون يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾	٧٨	النساء	٢٣
٦.	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾	٣	المائدة	١٣٧
٧.	﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥٨	الأعراف	٣٢
٨.	﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾	٤٧	التوبة	
٩.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	الحجر	٤٢-١٠٥
١٠	﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٤٤	النحل	٣-١٣٢

١١	وقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	٦٤	النحل	١٣٢
١٢	﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	٣٦	الإسراء	١٥
١٣	﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾	٩	الأحقاف	٩٦
١٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾	٦	الحجرات	١٢٦
١٥	﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾	١٣	الحجرات	١٣٤
١٦	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾	٣-٤	النجم	١١٩
١٧	﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ...﴾	١٠	الحشر	٣٢
١٨	﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾	٩	القارعة	٩٦

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
(نضر الله امرءاً سمع منّا شيئاً فبلَّغَهُ كما سَمِعَهُ)	١٥
(مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)	١٦
(إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا فَأَحِبُّ أَنْ أَحْفَظَهُ فَأَنْسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ)	٢٠
(من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذَّابين)	٢٨
(لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً إلاَّ القُرْآنَ، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غيرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ)	٣١
(خَير أمتي الْقَرْن الذِي بعثت فيهِم ثم الذين يلونَهم ثم الَّذِينَ يلونَهم)	٣٢
(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل...)	٥٦
(قال رسول الله: من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه..)	٣٠
(كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها..)	٢٧
(إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع..)	٢٠
(من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى..)	٣
(أَحْصُوا هِلاَلَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ..)	١٠٠

أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة..)	٤٢
(بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ طلع علينا رجل...)	٧٠
(نضر الله امرءًا سمع مقالتي..)	٧٦
(اتقوا الملاعن الثلاث البَراز في الموارد وقارعة الطريق والظل..)	٧٥
(يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد وحق العباد على الله؟..)	٧٥
(فإن شرب في الرابعة فاقتلوه..)	٧٨
(إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوِ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ..)	٨٠
(لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ)	٨١
(ما أمرتكم به فخذوه، وما نهيتكم عنه فانتهوا..)	٨٧
(خرج النبي صلى الله عليه وسلم لبعض حاجته، فلما رجع تلقيته بالإداوة..)	٩٠
(ستفتح عليكم الآفاق وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين..)	٩٢
(...فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار)	٩٧
(وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة وجلت...)	٩٧
(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد...)	٩٨
(لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)	٣١

(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)	١٢٢
كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان...)	١٢٢
(إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك...)	١٢٢
(أَنْ لاَ يُحِبَّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضَنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ)	١٣١
(بِلِ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ)	١٣٤
(تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ)	١٣٧

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن العماد الحنبلي: هو عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي..	٧٧
ابن القيم: هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد.	١٠٩
ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك المروزي..	٢٥
ابن حجر: هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي.	١٤
ابن عياض: هو عياض بن أبي موسى أبو الفضل عياض بن موسى..	٤٧
أبو بكر الحازمي: يزين الدين محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان..	٣٧
أبو زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النصري.	٦٣
أبو مصعب الزهري: هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب.	٧٢
إسماعيل بن علية: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الإمام..	١١
البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني المشهور بالبيهقي..	٤٨
الحافظ ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء..	٣٢

الحافظ أبو الفضل بن طاهر: هو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد ابو الفضل..	٣٦
الحاكم: هو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد حمدوية بن نعيم الظبي الطهماني.	٤٥
الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي..	٥٧
السبكي: هو تقي الدين السبكي، أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي..	٣٢
السخاوي: هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد..	١٠٩
سفيان الثوري: هو أبو عبد الله الثوري الكوفي مصنف كتاب الجامع.	٩٧
يحيَى بن معِين: هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام..	١١

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	البسملة.	أ
٢	الإستهلال.	ب
٣	الإهداء.	ج
٤	الشكر والثناء.	د
٥	المستخلص	هـ
٦	Abstract	و
٧	مقدمة البحث.	٢
٨	اهمية البحث.	٣
٩	أسباب اختيار البحث.	٤
١٠	مشكلة البحث وأسئلته.	٤
١١	حدود البحث.	٥
١٢	منهج البحث.	٥
١٣	الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.	٦
١٤	هيكل البحث.	٧

	الفصل الاول: التعريف بمصطلحات البحث	
١٥	المبحث الاول: مفهوم الضبط وانواعه.	١١
١٦	المطلب الأول: التعريف الضبط لغة واصطلاحاً.	١١
١٧	المطلب الثاني: أنواع الضبط.	١٥
١٨	المبحث الثاني: مفهوم الحديث وأنواعه.	٢٢
١٩	المطلب الأول: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً.	٢٢
٢٠	المطلب الثاني: أنواع الحديث.	٢٣
٢١	المبحث الثالث : مفهوم الرواية والدراية	٣٠
٢٢	المطلب الأول: تعريف الرواية لغة واصطلاحاً.	٣٠
٢٣	المطلب الثاني: علم الحديث دراية.	٣٤
٢٤	المطلب الثالث: تعريف الدراية لغة واصطلاحاً.	٣٨
	الفصل الثاني : ضوابط قبول الرواية عند المحدثين	
٢٥	المبحث الأول: ضوابط القبول عند البخاري ومسلم.	٤٥
٢٦	المطلب الأول: ضوابط الامام البخاري.	٤٥
٢٧	المطلب الثاني: ضوابط الامام مسلم.	٦٠

٢٨	المبحث الثاني: ضوابط أئمة أصحاب السنن.	٧٣
٢٩	المطلب الأول: ضوابط الإمام أبي داود.	٧٣
٣٠	المطلب الثاني: ضوابط الإمام الترمذي.	٧٧
٣١	المطلب الثالث: ضوابط الإمام النسائي.	٨٢
٣٢	المطلب الرابع: ضوابط الإمام ابن ماجه.	٨٧
	الفصل الثالث: أثر الضوابط في حفظ السنة	
٣٣	المبحث الاول: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين.	٩٦
٣٤	المطلب الأول: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الأهواء والبدع والوضاعين.	٩٦
٣٥	المطلب الثاني: أثر الضوابط في حماية السنة من أهل الوهم والاختلاط وسوء الحفظ.	١١٤
٣٦	المبحث الثاني: شبهات المعترضين على بعض الضوابط وتفنيدها.	١١٨
٣٧	المطلب الأول: شبهات المعترضين على بعض الضوابط.	١١٩
٣٨	المطلب الثاني: رد الشبهات وتفنيدها.	١٣٢

٣٩	الخاتمة	
٤٠	النتائج.	١٣٨
٤١	التوصيات.	١٤٢
٤٢	المصادر والمراجع.	١٤٣
٤٦	الفهارس العامة	١٥٣